الترتيبات الحمائية فى ظل
منظمة التجارة العالمية

دكتـــور
أحمد يوسف الشحات
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار النيل للطباعة والنشر
٢٠٠١

المقدمـــة

من المعروف أن السياسة التجارية لأية دولة ترتبط بتحقيق مصالحها الإقتصادية ، وأن تبنى دولة ما لسياسة معينة يعتمد على مستوى تطورها الإقتصادي ، ومن هنا تختلف السياسات التجارية من دولة إلي أخرى ، ومن وقت إلى آخر. وعلى أساس هذين المتغيرين - المصالح الإقتصادية ومستوى التطور - بالإضافة إلى طبيعة ومكونات النظام العالمى، شهدت السياسات التجارية تقلبات عديدة عبر الزمن حول إتجاهين متناقضين ، وأحياناً متداخلين ، هما : سياسة التدخل ، وسياسة الحرية ، على نحو أدى إلى ما يمكن تسميته بصعود وهبوط حرية التجارة .

وقد نتج عن ذلك عدم تطبيق مبدأ حرية التجارة إلا فى فترات محدودة من جانب البلدان التى يمكن أن تستفيد منه فى تعزيز أوضاعها الإقتصادية المتفوقة . ولكن حينما تتفاقم المشكلات ، وتتعمق الأزمات ، تتصاعد حدة الإتجاهات التدخلية الحمائية ، وتتنوع أدواتها وأساليبها ، من أجل إعادة الترتيب والتكيف مع هذه الأوضاع ، ومن أجل محافظة كل دولة على مركزها النسبى فى السوق الدولية التى تتصارع فى الهيمنة عليها رؤوس الأموال الدولية التى تنتمى إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ومع إنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة الإقتصادية على السوق الدولية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، بدأت فى المطالبة بتحرير التجارة الدولية فى مواجهة القوى الأخرى التى تخلفت عنها كثيراً. وشهدت الخمسينات والستينات بالفعل تحولاً واضحاً نحو حرية التجارة ، وبذلت جهود دولية ملموسة فى إطار الجات لتحرير التجارة الدولية . ولكن مع بدء ظهور أزمة الاقتصادات الرأسمالية فى السبعينات ، وبدء تنازع الهيمنه الإقتصادية بين رأس المال الأمريكى ورؤوس الأموال الأوربية واليابانية ـ

تصاعدت الإتجاهات الحمائية الصريحة والمستترة فى إطار ما عرف آنذاك بالحمائية الجديدة، وخرجت كل الدول على قواعد تحرير التجارة التى كانت قد التزمت بها وفقاً لإتفاقية الجات، وبرزت تلك الظاهرة المعروفة بتآكل أخلاقيات الجات .

ومع تزايد الممارسات الحمائية ، أدركت البلدان الرأسمالية الكبرى الساعية إلى إعادة صياغة نمط الهيمنة أن تجنب نشوب حروب تجارية فيما بينها يقتضى التفكير فى الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية . ومن هنا بدأ الإعداد لجوله جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف فى إطار الجات للعمل على تحرير التجارة العالمية ، وقد عرفت هذه الجولة الجديدة بإسم جولة أرجواى ، وقد بدأت أعمالها فى عام ١٩٨٦ وأنتهت إلى مجموعة من الإتفاقات فى عام ١٩٩٣ ، فما الذى أسفرت عنه هذه الجوله فى مجال تحرير التجارة الدولية ؟

يمثل هذا السؤال إشكالية البحث. ففى أعقاب اختتام جولة أرجواى لأعمالها ، ساد إعتقاد بأن هذه الجولة قد تمخضت عن نتائج تنطوى على إنهاء كل أنواع السياسات الحمائية ، وفتح أسواق جميع دول العالم فى كل القطاعات التجارية . من هنا يحاول البحث الإجابة على التساؤل السابق طرحه لمعرفة المدى المتوقع حدوثه فى مجال تحرير التجارة الدولية من جراء تطبيق نتائج جولة أرجواى، والترتيبات الحمائية التى ستظل قائمة بعد ذلك فى إطار منظمة التجارة العالمية ، وهو ما يمثل هدف البحث.

وسوف نحاول تحقيق هدف البحث والإجابة على إشكاليته عن طريق تجميع ومعالجة وتحليل ما أمكن التوصل إليه من بيانات ومعلومات تتعلق بإتفاقيات جوله أرجواى ، مع توسيع إطار المعالجة لتشمل بعض أجزاء من السياق التاريخى والنظرى للموضوع ، من أجل كفالة عرض أكثر شمولاً وأعمق فهماً لمحتوياته .

وعلى ذلك تنقسم خطة البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالى .

١- السياسات التجارية بين الحماية والحرية .

٢- تطور مفاهيم وأساليب الحماية .

٣- تآكل أخلاقيات الجات .

٤ - أثر جولة أرجواى على تحرير التجارة الدولية .

٥- الخلاصة .

السياسات التجارية بين الحماية والحرية

١ - ١ إرتباط السياسات التجارية بالمصالح الإقتصادية :

كان « أرسطو » فى موقفه من التجارة الخارجية أكثر صراحة وواقعية من «آدم سميث» و«ريكاردو» حين كتب بوضوح « إن المدينة (الدولة) فى تجارتها ينبغى ألا تفكر إلا فى نفسها ، ولا تفكر فى الشعوب الأخرى ، فالسوق التجارية عادة لا تقوم إلا على الشره » (١)

بهذه الكلمات يضع أرسطو الأساس الواقعى للسياسات التجارية فى ارتباطها بمصلحة كل دولة على حده، بعيداً عن النموذجين الكلاسيكى والنيوكلاسيكى فى حرية التجارة الدولية، اللذين يقومان على افتراضات غير واقعية جرَّت عليهما انتقادات كثيرة ، قوضت الأساس النظرى لحرية المبادلات الدولية (٢) .

ثم يأتى «ألكساندر هاملتون » رائد الحمائية والاعتماد على الذات ، ليؤكد على ارتباط السياسات التجارية بالمصالح الاقتصادية فى تقريره المشهور عن الصناعة الأمريكية الذى قدمه إلى الكونجرس عام ١٧٩١ والذى يقول فيه « إن ثروة بلد من البلدان لا ترتبط فقط بازدهار صناعاته ، وإنما باستقلاله وأمنه الذى يتمثل فى امتلاك كل ما يلزم لإشباع الحاجات الوطنية الضرورية داخل حدوده . وأن امتلاك هذه الأشياء ضرورة لاستكمال الأمة ككيان سياسى ، وضرورة لأمن المجتمع ورفاهه على حد سواء . وأن الوصول إلى هذا التغيير بالسرعة والحذر المطلوبين يستحق اهتمام مجالسنا العامة وحماستها ، وهو يمثل العمل العظيم الذى يجب إنجازه» (٣) . ففى ذلك التقرير يؤكد «هاملتون» على أهمية أن تحقق الدولة قدراً من الاكتفاء الذاتى فى مجال الصناعة عن

طريق سياسات تجارية حمائية تستهدف دعم ومساندة الصناعات الوطنية وحمايتها من مخاطر المنافسة الأجنبية إلى أن تحقق لنفسها الوفورات الاقتصادية التى تمكنها من الوقوف فى مواجهة الصناعات الأجنبية .

وعلى نفس النهج ينتقد «فردريك ليست» ، رسول الوطنية الاقتصادية فى ألمانيا ، حرية التجارة فى كتابه عن «النظام القومى للاقتصاد السياسى » عام ١٨٤١ . فقد هاجم بشدة تجاهل الكلاسيك للاختلافات الكبيرة فى القوة الاقتصادية بين الأمم، وهو ما دفعهم إلى المناداة بالتجارة الحرة فيما بين البلدان على قدم المساواة. وذهب « ليست » إلى أن السياسة التجارية لبلد ما إنما تعتمد على مستوى تطوره الاقتصادى ، ومن ثم يكون من الخطأ تبنى سياسة موحدة على الصعيد الدولى . فطالما أن البلدان تختلف فى مستوى تطورها الاقتصادى ، ينبغى أن تختلف تبعا لذلك أنواع وأنماط السياسات الاقتصادية والتجارية التى تلائم ظروف كل منها . وخلص « ليست » من ذلك إلى أن سياسة الحرية التجارية تحقق فقط مصالح البلدان المتقدمة صناعياً ، أما البلدان المهيأة للتقدم الصناعى ولكنها تأخرت فى تطورها الاقتصادى ، فيكون فى صالحها تبنى سياسات تجارية حمائية مؤقتة ريثما تتمكن صناعاتها الوليدة من إحراز التقدم الذى يحقق لها إمكانية منافسة الصناعات الأجنبية(٤) .

١ -٢ صعود وهبوط حرية التجارة :

من المعروف أن السياسة التجارية تلعب دوراً هاماً فى تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية المتنوعة . ويتميز نطاق السياسات الذى يمكن اختيار السياسة المناسبة منه بالاتساع الشديد . فهناك فى أقصى اليمين سياسة الحرية الإقتصادية التى تأبى أى تدخل من جانب الدولة ، وفى أقصى الشمال توجد سياسة التدخل الكامل للدولة .

وبين هذين النقيضين يوجد خليط من السياسات التى تحتل منطقة وسطى بين الحرية والتدخل .

ومن الضرورى معالجة السياسة التجارية المناسبة فى إطار نظرية التجارة الدولية ، وعلى ضوء نوع ومكونات أو بنية النظام العالمى الموجود . ومن أهم ما يتميز به النظام العالمى الحالى ،انقسام العالم إلى مجموعتين متميزتين من البلدان : بلدان صناعية متقدمة تستأثر بثمار تقدمها وتفوقها الصناعى والتكنولوجى، وبلدان متخلفة تعانى من تخلف صناعى شديد وتسعى إلى بناء أو استكمال بناء قواعد صناعية ذاتية ومستقلة (٥) .

ولقد اقترنت النظرية التقليدية فى التجارة الدولية تاريخياً بمسألة المفاضلة بين التجارة الحرة والحماية ، وانتصرت النظرية فى النهاية لسياسة حرية التجارة . وقد عانى « آدم سميث » و «ريكاردو » وغيرهما من أنصار المدرسة التقليدية كثيراً فى سبيل الانتصار لهذه السياسة (٦) . ومع ذلك ، يبدو من الواضح أن الممارسات التجارية على صعيد الواقع كانت لا تسير غالبا فى نفس الاتجاه، إذ كانت السياسات التجارية تفضل فى أحيان كثيرة - إن لم يكن فى معظم الأوقات - فرض القيود المختلفة على التدفقات التجارية ، مع وجود فترات محدودة كانت تشهد تطابق النظرية والممارسة العملية (٧) . فالواقع يؤكد أن الممارسات العملية لجميع البلدان لا يحكمها فى النهاية سوى تحقيق مصالحها ، حتى وإن تعارض ذلك مع ما تعتنقه من مبادئ ونظريات . فحينما يكون تحرير التجارة فى صالحها ، فإنها تضغط من أجل المزيد من التحرير ، وحينما تهدد حرية التجارة صناعاتها ومصالحها الوطنية ، فإنها تتجه إلى تبنى سياسات حمائية . وعلى ذلك نجد أن نصيب سياسة حرية التجارة من التطبيق الفعلى كان يختلف من بلد إلى آخر ، ومن فترة إلى أخرى ، وذلك على النحو التالى .

١ - ٢- ١ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى :

لم تكن التجارة الدولية فى العصور القديمة والوسطى واسعة الانتشار كما هى الآن . وكانت تخضع لسيطرة عدد محدود من البلدان التى اكتسبت أوضاعاً احتكارية فى مجال النقل والتجارة بسبب موقعها البحرى . أما بقية البلدان غير التجارية فقد عملت على جذب التجار الأجانب عن طريق منحهم امتيازات معينة ، مقابل قيام هؤلاء التجار بدفع رسوم خاصة. وكانت هذه الرسوم تدفع مقابل الحماية التى توفرها لهم هذه البلدان ، أى أنها كانت نوعاً من اقتسام الأرباح الاجبارى أو الإتاوة الملزمة . فهذه الرسوم كانت فى بدايتها ذات طبيعة مالية فقط، أى أنها لم تكن سوى ضريبة مالية تهدف إلى الحصول على إيرادات مالية دون أن يكون لها أية طبيعة حمائية . فماذا كانت تحمى فى تلك الفترة ؟

ولكن مع ظهور الدول القومية وتطورها فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، تكتسب هذه الرسوم طبيعة مختلفة . فمع محاولة كل دولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى ، وتقوية ودعم مركزها الاقتصادى فى مواجهة غيرها من الدول ، تصبح هذه الرسوم بمثابة « الجرثومة الأصلية» Original germ للسياسات الحمائية . وهكذا تكتسب هذه الرسوم صفة جديدة تتمثل فى طبيعتها الحمائية ، بالإضافة إلى طبيعتها المالية القديمة . ومن بين أشهر الأمثلة على النظم المبكرة للحماية ما جسدته سياسة « كروميل » Cromwell فى بريطانيا ، وسياسة « كولبيرت » Colbert فى فرنسا (٨).

*** الوضع فى القارة الأوربية :**

اتصفت العقيدة الرسمية البريطانية فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى القرن التاسع عشر بعقيدة التجارة الحرة . ولم تتردد بريطانيا فى استخدام القوة فى مواجهة

الآخرين الذين يؤدى بهم جهلهم إلى إقامة العقبات أمام الصادرات البريطانية . فقد ألغيت قوانين الغلال فى بريطانيا فى عام ١٨٤٦ ، وتبع ذلك إلغاء بقية نظام الحماية البريطانى بما فى ذلك قوانين « كرومويل » البحرية . وكانت اتفاقية « كوبدن - شيفالير » Cobden - chevalier المبرمة بين بريطانيا وفرنسا فى عام ١٨٦٠ هى الشرارة الأولى والأساسية لانطلاق حرية التجارة فى أوربا . فقد أدت هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة فيما بين البلدين، كما دفعت بقية بلدان أوربا إلى الدخول فى مفاوضات مع بعضها البعض لوضع اتفاقيات تجارية مماثلة وبذلك انخفضت مستويات الحماية بين بلدان القارة الأوربية على نحو ساهم فى قيام مناطق للتجارة الحرة بين عدد من هذه البلدان (٩) .

لقد كان العالم فى فترة ما بعد الحروب النابليونية ينعم بالسلام ، وكان لدى بريطانيا مدخرات هائلة ترغب فى تصدير جانب منها لاستغلال موارد البلدان الأخرى والمستعمرات . كما كانت تمثل فى نفس الوقت « مصنع العالم » the factory of the world بلا منافس (١٠) . ومن ثم توحدت مصالح الدولة والمشروعات الخاصة فى ترسيخ واستقرار سياسة التجارة الحرة . فالدولة ترغب فى الحصول على المواد الغذائية والأولية الرخيصة مقابل تصدير المنتجات الصناعية ، بينما تطمع المشروعات الخاصة فى تعظيم عوائد استثماراتها .

ومع ذلك ، لم يمض أكثر من عشرين عاماً على تبنى سياسات الحرية التجارية بين بلدان القارة الأوربية حتى بدأ ينهار من جديد حلم الكلاسيك فى تحرير التجارة . فمع مطلع عام ١٨٨٠ تضطر بلدان أوربا إلى العودة مرة أخرى إلى السياسات الحمائية تحت تأثير عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية . فمن الناحية الاقتصادية ، ارتبطت عودة الحماية بمسألة ظهور أو بعث حركة القوميات فى أواخر القرن التاسع عشر

ممثلة فى انطلاق قوى جديدة مثل ألمانيا وإيطاليا تسعى إلى بناء وتطوير نهضتها الاقتصادية والصناعية فى مناخ يتسم بشدة المنافسة بين بلدان القارة الأوروبية . ومن الناحية السياسية ، ارتبطت عودة الحماية بتوفير الموارد المالية التى توفرها التعريفات الجمركية من أجل مواجهة أعباء تجهيز الجيوش وتسليحها بسبب تزايد حدة الصراع المسلح بين دول أوربا ، ومن أجل مواجهة الانفاق المتزايد على أوجه الانفاق العام المختلفة . على هذا النحو ارتبطت مسألتا القومية والحماية ارتباطا لا انفصام له . فالقومية فى إطار من التخلف الصناعى تجعل من مسألة الحماية أمراً محتوماً (١١) .

ولم تكن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية على رحابتها هى المسئولة وحدها عن العودة إلى الحماية . فقد كان هناك أيضاً نوعان من التطورات الاقتصادية فى سبعينات القرن التاسع عشر ساهما بدورهما فى تبنى سياسات حمائية . وقد تمثل التطور الأول فى التدفقات الضخمة من الحبوب الرخيصة من الولايات المتحدة وروسيا إلى بلدان أوربا ، بينما تمثل التطور الآخر فى الكساد الذى اجتاح العالم الرأسمالى فى الفترة من ١٨٧٣ - ١٨٧٩ . وقد ترتب على هذين العاملين معاً ارتفاع أصوات المزارعين ورجال الصناعة معاً مطالبة بالدعم والحماية . وبمجرد أن بدأت هذه الاتجاهات الحمائية فى الظهور ، أخذت تدعمها وتحافظ عليها قوى أخرى أكثر عمقا ممثلة فى مسألة القوميات. وبمرور الوقت ، استطاعت جماعات الضغط وأصحاب المصالح احراز المزيد من النفوذ السياسى الذى مكنها من الضغط على البرلمانات لمنح المزيد من الحماية من أجل تحقيق المزيد من الكسب والثراء . ويمكن القول أنه طوال الفترة من ١٨٨٠ - ١٩١٣ لم يكن هناك من بلدان القارة الأوربية سوى بريطانيا وهولندا والدنمارك هى التى تطبق سياسة الحرية التجارية . أما بقية بلدان أوربا فقد كانت تتبنى سياسات تجارية حمائية (١٢) . أما المستعمرات وأشباهها (البلدان المتخلفة) فقد فرضت

عليها التجارة الحرة إمعانا فى استغلالها . وهكذا لم يكن لسياسة الحرية التجارية نصيب فى التطبيق الفعلى داخل بلدان القارة الأوربية طوال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى إلا فى فترة قصيرة لا تتجاوز العشرين عاماً الممتدة من ١٨٦٠ وحتى ١٨٨٠ ، وذلك باستثناء بريطانيا وهولندا والدنمارك التى طبقت سياسة الحرية التجارية طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

*** الوضع فى اليابان :**

كانت نقطة التحول فى تاريخ التطور اليابانى تتمثل فيما يعرف بثورة « ميجى Meiji » فى عام ١٨٦٨ . فقد شهدت اليابان بعدها حقبة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحولت بعدها من دولة متخلفة إلى قوة اقتصادية عظمى ، حيث أصبحت فى بداية القرن العشرين نوعاً من « بريطانيا الشرق الأقصى ».

لقد قامت حكومة الساموراى فى اليابان الجديدة ، بعد ثورة ميجى ، بتأسيس نوع من رأسمالية الدولة بهدف التعجيل بالتطور الصناعى وتولت الدولة بنفسها مسئولية بناء القواعد الصناعية الجديدة وتحديث الصناعات القديمة ،وبيع مشروعاتها الصناعية للأفراد بأثمان رخيصة . ولقد هيأت الاصلاحات التى شهدتها اليابان بعد عام ١٨٦٨ الظروف المواتية لانطلاق ثورتها الصناعية . وكان من أهم ما قدمته الدولة للمنظمين تلك السياسات الحمائية الشديدة التى تبنتها خلال تلك الفترة . ولقد علّق « ماركس » على هذه الحماية وأثرها فى نمو وازدهار الصناعة اليابانية بقوله « لقد كان نظام الحماية عبارة عن وسائل مصطنعة من أجل تصنيع رجال الصناعة ، وتجريد العمال من ملكية وسائل الانتاج ، ورسملة الموارد ووسائل الانتاج القومية ، والاختصار القسرى لفترة التحول من طريقة الإنتاج الاقطاعية إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية الحديثة » . وهكذا كان الوضع فى اليابان يتسم بسيطرة الاتجاهات الحمائية الشديدة (١٣) .

* **الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية :**

من أهم وأبرز السمات الأساسية فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر نمو حركة التصنيع بشكل سريع جداً . فمع انتهاء الحرب الأهلية ، بدأت الصناعة تقفز قفزات هائلة لتسبق الزراعة بفارق كبير (١٤) . لقد كانت الولايات المتحدة فى طريقها لأن تصبح أكبر قوة صناعية ، وقد تمكنت بالفعل ، مع نهاية القرن التاسع عشر ، من أن تحتل المركز الأول على مستوى العالم فى الإنتاج الصناعى ، وتحولت مراكز الاقتصاد العالمى فى القرن العشرين لتستقر على أرضها (١٥) .

ومن الطبيعى أن يكون لنمو وانتشار حركة التصنيع على هذا النحو أسباب عديدة ومتنوعة ، داخلية وخارجية ، لا يعنينا منها سوى ما يتعلق بالسياسة التجارية . فلقد كان لانتصار الولايات الشمالية الصناعية على الولايات الجنوبية الزراعية فى الحرب الأهلية أثره الحاسم فى تبنى سياسة تجارية شديدة الحمائية Sharply Pro-tectionist . فقد فرضت ضرائب جمركية إضافية على الواردات خلال فترة الحرب الأهلية ، واستمرت مطبقة لمدة عشرين عاماً قبل أن يجرى تخفيضها بنسبة ٥٪ فقط فى عام ١٨٨٣. وفى عام ١٨٩٠ تم رفع معدل التعريفة الجمركية من ٣٨٪ إلى ٥و٤٩٪ ، ولكنها خفضت إلى ٩و ٣٩٪ مع عودة الديمقراطيين للسلطة فى عام ١٨٩٤. ولكن بحلول عام ١٨٩٧ ، ومع استعادة الجمهوريين للسلطة ، تم رفع معدل التعريفة الجمركية إلى ٧٥٪ لتظل عند هذا المستوى المرتفع حتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٦) .

وهكذا أقامت الولايات المتحدة بناءها الصناعى تحت مظلة الحماية وداخل أسوارها العالية. وحتى بعد أن أصبحت أكبر قوة صناعية فى العالم فى أوائل القرن

العشرين ، ظلت تنتهج سياسة تجارية حمائية تحت دعوى « أن الدولة الغنية ذات الحضارة المتقدمة التى تدفع لعمالها أجوراً أعلى يجب أن تحمى نفسها فى مواجهة الدول الأخرى ذات الحضارات المتدهورة التى تدفع لعمالها أجوراً منخفضة » (١٧) .

١ - ٢- ٢- فترة مابين الحربين :

لا يحتاج المرء لأن يكون متخصصاً فى التاريخ الاقتصادى ليدرك أن فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت تتميز بما يمكن أن يطلق عليه « فائض القدرة الاستيعابية العام » generalised surplus capacity أو الكساد الكبير the great depression كما أصبح معروفاً فيما بعد . فقد واجهت كل البلدان مستويات غير مسبوقة من البطالة ، مصحوبة بمشكلات حادة فى موازين مدفوعاتها ، الأمر الذى أصاب اقتصادات كبرى مثل الاقتصاد البريطانى والفرنسى وغيرهما بنوع من تصلب الشرايين الإقتصادى economic arteriosclerosis . وشغلت مشكلة البطالة الأذهان عن مكاسب التجارة الحرة، وسادت تيارات من الفكر تنادى بالتضحية بهذه المكاسب فى سبيل التخفيف من حدة مشكلة البطالة وعجز موازين المدفوعات .

وقد دفعت ظروف واحتياجات الحرب وضغوط الكساد معظم البلدان إلى أن تصبح ذات توجهات ونزعات داخلية النظرة inward - looking ، وذلك بأن تعزل نفسها عن هذه المشكلات من خلال فرض قيود تعريفية على وارداتها ، وتبنى نظم للحصص الحمائية والرقابة على الصرف . كما ساهم فى تصاعد حدة هذه الاتجاهات الحمائية صدور تشريع جمركى جديد فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب الانهيار المالى،ترتب عليه ارتفاع مستوى التعريفة الجمركية إلى أكثر من ٥٠٪ ، وتسبب فى ردود أفعال انتقامية من جانب بلدان أوربا التى لجأت بدورها إلى رفع مستويات تعريفاتها الجمركية .

وهكذا يكون من المقبول بصفة عامة أن ينظر إلى فترة ما بين الحربين وما تخللها من أزمة الكساد الكبير التى اجتاحت العالم الرأسمالى خلال الثلاثينات على أنها كانت أشد فترة حمائية فى القرن العشرين [(١٨)] .

١ - ٢- ٣- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

يمكن اعتبار فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات أعظم فترات نمو وتوسع كل من الانتاج والتجارة الدوليين . وربما يرجع ذلك إلى تخفيف الحواجز الحمائية التى كانت قد أقيمت فى سنوات ما بين الحربين ، وإلى استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسس التى أرستها اتفاقية « بريتون وودز » Bretton Woods . فعلى سبيل المثال ، بلغت قيمة التجارة العالمية فى عام ١٩٧٣ أكثر من ضعف قيمتها فى عام ١٩٦٣ ، كما كان متوسط معدل النمو السنوى للصادرات يفوق متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى بالنسبة لغالبية البلدان الرأسمالية المتقدمة فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٧٣ . وتشير هذه الاتجاهات إلى تزايد وتعمق التخصص الدولى ، وإلى تزايد اندماج معظم البلدان فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . فقد أصبحت بلدان كثيرة أكثر انفتاحاً more open فى تلك الفترة [(١٩)] .

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات كبرى فى أهداف وأدوات ومجالات سياسات التجارة الخارجية على نحو يعكس الدور المتزايد لتدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، والنمو السريع للتجارة الدولية وتعقد هيكلها وتفاعله مع الأشكال الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية . وقد تطلبت هذه الأوضاع تحديث الآليات الحاكمة للأنشطة الاقتصادية الخارجية . وواجهت عملية التحديث هذه عدداً من المشكلات كان من أبرزها تلك المسألة المتعلقة بتحرير التجارة الدولية ، وإعادة بناء

نظام متكامل للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ومن المعروف أن سياسات التجارة الخارجية فى الاقتصاد الرأسمالى تعكس المتناقضات الداخلية لطريقة الانتاج الرأسمالية ،وبصفة خاصة تعارض المصالح بين الأجزاء القومية المختلفة لرأس المال الدولى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ومدى حاجتها إلى توفير مقومات نجاح ونمو عملية تدويل الانتاج (٢٠) .

ونتيجة لذلك ، تطورت السياسات التجارية للبلدان الرأسمالية فى اتجاهين مختلفين : اتجاه أقرب إلى حرية التبادل فى فترة ما بعد الحرب مباشرة وحتى بداية السبعينات ؛ واتجاه مضاد أقرب إلى الحماية ابتداءً من منتصف السبعينات وحتى بدء العمل بمقرارات جولة «أرجواى» فى منتصف التسعينات ، وذلك على النحو التالى .

*** فترة ما بعد الحرب وحتى منتصف السبعينات :**

تميزت تلك الفترة بتبنى البلدان الرأسمالية المتقدمة لسياسات تجارية أقرب إلى حرية التبادل ، فى حين تبنت بلدان الكتلة الشرقية والعالم الثالث سياسات تجارية حمائية . واتسمت سياسة الحرية التجارية خلال تلك الفترة بعدد من السمات الفارقة أهمها : اتساع مجالاتها وتعقد آلياتها ، زيادة الجهود الدولية المبذولة فى إطار من التعاون والتنسيق الدولى من أجل تحرير متعدد الأطراف للتجارة الخارجية ، والاتجاه نحو تحقيق تخفيضات كبرى وطويلة الأجل في المستويات العامة للقيود المفروضة على التجارة الدولية .

وقد تطور الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية تحت تأثير عاملين رئيسيين :

١- كان للدروس المستفادة من الكساد الكبير وظروف الحرب وما نجم عنهما من اختلال شديد فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وحروب تجارية خلال الثلاثينات ، أثرها

الواضح فى دفع البلدان الرأسمالية المتقدمة نحو تنسيق الجهود فيما بينها لتجنب مثل هذه الأزمات . ففى أوج الحرب العالمية الثانية ، وفى مواجهة التحالف الهتلرى ، عقد مؤتمر فى مايو ١٩٤٣ لبحث مشكلات الغذاء والزراعة ، كان شعاره البحث عن صيغة مناسبة لسياسات التجارة الخارجية فى فترة ما بعد الحرب . وأوصى المؤتمرون بضرورة تخفيض الحواجز على كل مكونات التجارة الدولية ، والقضاء على كل أشكال القيود التمييزية بأسرع ما يمكن وبأكفأ الوسائل الممكنة (٢١) .

٢- تغير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية فى فترة ما بعد الحرب ، إذ حدث تحول أساسى فى موازين القوى فى العالم الرأسمالى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية . ورغبة منها فى الاستفادة من ضعف منافسيها ، شرعت الولايات المتحدة فى إعادة صياغة توسعها الاقتصادى الخارجى فى شكل قانون دولى يسمح لرأس المال الأمريكى بتوسيع نفوذه فى أسواق الأجزاء المتقدمة والمتخلفة من العالم الرأسمالى على السواء (٢٢) .

* فترة ما بين منتصف السبعينات وحتى منتصف التسعينات :

شهدت فترة السبعينات وما بعدها تحولات هامة فى موازين القوى الاقتصادية فيما بين الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى . فقد بزغت مراكز جديدة للقوى الاقتصادية ممثلة فى بلدان غرب أوربا ، واليابان ، وألمانيا ، بدأت تنافس الولايات المتحدة التى أخذت تفقد تدريجيا هيمنتها السابقة على السوق الرأسمالية الدولية . هنالك كف العاملان السابقان عن أن يحكما عملية تحرير التجارة الدولية ويتحكمان فيها . فلم تعد مصالح رأس المال الأمريكى فقط هى التى تحرك الجهود الدولية الرامية إلى التحرير ، ولكن صارت تقودها معه كذلك مصالح رأس المال الدولى كله فى

الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي . بعبارة أخرى ، أصبح الميكانزم الرئيسي الذي يحكم عملية تحرير التجارة الدولية في الوقت الحالي هو توفير المتطلبات الأساسية لتوسيع وتعميق نطاق تقسيم العمل الدولي في إطار عملية تدويل الانتاج التي تقودها وتتحكم في آلياتها الشركات دولية النشاط التي تنتمي إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والتي تسعى إلى تحويل العالم كله إلى بيئة اقتصادية وقانونية واحدة تسمح لها بأكفأ استغلال ممكن للأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي .

غير أن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الاقتصادات الرأسمالية منذ منتصف السبعينات تقريباً بدأت تتفاعل مع كثير من المشكلات التي كانت تعاني منها هذه الاقتصادات في مجالات متعددة شملت الطاقة، الغذاء ، البيئة ، التمويل الدولي ، على نحو لم يؤد فقط الى إعاقة الجهود الرامية إلى تحرير التجارة الدولية ، بل أدى أيضاً إلى عودة وسيطرة الاتجاهات الحمائية في البلدان الرأسمالية المتقدمة . وبدأت هذه البلدان في تبادل الاتهامات حول الأطراف البادئة بتبني هذه الاتجاهات الحمائية ، حيث كانت كل دولة تلقي اللوم على غيرها ، وتصور نفسها على أنها ضحية للإجراءات الحمائية التي تبنتها الدول الأخرى ، وأنها ما لجأت إلى السياسات الحمائية إلا كرد فعل لما سبق أن تبنته البلدان الأخرى من ترتيبات حمائية . فعلى الرغم مما تدعيه بلدان الجماعة الأوربية بشأن مناصرتها وتأييدها للتجارة الحرة، إلا أنها تبدو يوماً بعد يوم كما لو كانت ناديا للحماية Protectionist club . وبنفس الطريقة تدعي الولايات المتحدة تأييدها لحرية التجارة ، في حين أنها تتصرف بطريقة حمائية (٢٣) .

وهكذا كان الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في إطار عملية تدويل الانتاج مصحوبا باتجاه معاكس يتمثل في تحديث أدوات وأسلحة الحروب التجارية التي

شهدتها تلك الفترة فيما بين البلدان الرأسمالية المتقدمة . وبدت هذه السمات المتناقضة لعملية تحرير التجارة الدولية أكثر وضوحا حينما سيطرت الاتجاهات الحمائية على السياسات التجارية فى كثير من البلدان والقطاعات ، على نحو بات يهدد عملية التحرير ، ويضعها موضع الشك [٢٤] .

لقد تميزت السياسات التجارية للبلدان الرأسمالية المتقدمة ابتداءً من السبعينات بالتناقض الذى عبر عن نفسه فى شكل صراع ما بين الحرية والحماية، وإن كان فى حقيقة أمره صراعاً فيما بين هذه البلدان وبعضها. فهو ليس صراعا بين مذهبى الحرية والحماية، بقدر ما هو صراع بين قوى اقتصادية متنافسة . فكل خطوة على طريق تحرير التجارة الدولية ، وكل إجراء يتخذ لإعاقتها ، يجب النظر إلى أى منها على أنها إرهاصات تعبر عن الصراع من أجل إعادة توزيع الأسواق العالمية ، وتعكس التغيرات التى تحدث فى موازين القوى بين البلدان الرأسمالية المتقدمة . وقد عبر « لينين » V. Lenin عن ذلك بقوله [٢٥] .

it is not a fight between free trade and Protection, but « between two rival imperialisms, two monopolies, two groups of finance capital.

وإذا كانت البلدان الرأسمالية المتقدمة قد اضطرت تحت وطأة أزمتها الاقتصادية وتزايد حدة المنافسة فيما بينها إلى تبنى ترتيبات حمائية أدت إلى تآكل جهود التحرير السابقة ، فإن البلدان المتخلفة قد استمرت خلال فترة السبعينات وما بعدها فى تبنى سياسات حمائية ، باستثناء بعض بلدان جنوب شرق آسيا التى شهدت معدلات نمو مرتفعة فى مجال إنتاج وتصدير بعض المنتجات الصناعية .

نخلص من العرض السابق إلى أن السياسات التجارية ترتبط بالمصالح الاقتصادية ، وأن مبدأ حرية التجارة لم يطبق إلا في فترات محدودة من جانب البلدان التي استفادت منه في تعزيز أوضاعها الاقتصادية المتفوقة. فقبل الحرب العالمية الأولى ، كانت بريطانيا هي المستفيد الأساسي من حرية التجارة ، ولذلك كانت هي المدافع عنها وأكثر تطبيقا لها . وفي فترة ما بين الحربين العالميتين ، لم تجد سياسة التجارة الحرة من يطبقها أو يدافع عنها . أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد شهدت احتراماً نسبياً للتجارة الحرة من جانب البلدان الرأسمالية المتقدمة حتى نهاية الستينات ولكن مع تعمق أزمتها ابتداءً من منتصف السبعينات ، بدأت في التخلي عن حرية التجارة ، وتحولت مرة أخرى بطرق مستترة وأحيانا صريحة إلى السياسات الحمائية (٣٦)

تطور مفاهيم وأساليب الحماية

رأينا أن السلوك الفعلى للبلدان الرأسمالية المتقدمة لا يحكمه فى نهاية المطاف سوى المصالح الاقتصادية التى تسعى كل دولة إلى تحقيقها بصرف النظر عن الأيديولوجيات المعلنة . ومن المعروف أن الاقتصاد الرأسمالى يتطور من خلال الأزمات التى تؤدى بتضافرها مع عوامل أخرى خارجية وداخلية إلى تغير مراكز القوى والهيمنة الاقتصادية فيما بين هذه البلدان . ومن أجل حماية مصالحها الاقتصادية ، تقوم هذه البلدان باتخاذ اجراءات لإعادة الترتيب والتكيف تضمن لها استعادة أو المحافظة على مراكزها النسبية فى السوق الرأسمالية الدولية . وفى إطار هذه الاجراءات تتغير وتتطور مفاهيم الحماية أو المصالح التى يراد حمايتها ، وتتطور معها كذلك أشكال وأساليب الحماية وآلياتها .

٢- ١- تطور مفاهيم الحماية :

تطور مفهوم الحماية على مر الزمن من حماية الصناعة الوليدة ، إلى حماية الاقتصاد الوليد ، ثم إلى حماية الهيمنة والسطوة الاقتصادية .

٢- ١- ١- حماية الصناعة الوليدة : The Infant Industry

ربما نجد حجة الصناعة الوليدة أوضح وأقدم صياغة لها عند « جون ستيوارت مل » J. S. Mill الذى يقول فى كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسى : « إن الحالة الوحيدة التى يمكن فيها الدفاع عن الرسوم الجمركية الحمائية ، هى الحالة التى تفرض فيها هذه الرسوم بصفة مؤقتة ، وبصفة خاصة فى البلدان الصغيرة الصاعدة ، على أمل اللحاق بالصناعة الأجنبية ومنافستها . إن تفوق بلد على آخر فى أحد فروع الإنتاج

غالباً ما ينشأ فقط عن سبق زمنى للأول على الآخر . فالطرف المتفوق لا يمتلك مزايا يفتقدها الطرف الآخر إلا المهارات والخبرات التى اكتسبها بفضل سبقه الزمنى أو بدايته المبكرة . ولهذا فإن فرض رسوم حمائية لفترة معقولة من الزمن ، يكون أحيانا أهون الأساليب غير الملائمة فى دعم تجارب إدخال صناعات جديدة . ومع ذلك ، يتعين أن تقتصر هذه الحماية على الحالات التى تتوفر فيها لمثل هذه الصناعات المقومات التى تضمن نجاحها وتفوقها خلال فترة معقولة من الزمن ، ولا يسمح باستمرارها أكثر من تلك الفترة الضرورية لتحقيق هذا الهدف . » (٢٧) .

وعلى ذلك ، فإن المعيار أو المقياس عند « مل » Mill test فى شأن حماية الصناعة الوليدة هو مدى قدرة هذه الصناعة على أن تتجاوز تأخرها التاريخى ، وأن تنمو لتنافس غيرها بكفاءة دون الاستمرار فى حمايتها .ولقد اعترض « باستابل » Bastable على معيار « مل » حيث ذهب إلى أنه وإن كان معياراً ضرورياً ؛ إلا أنه ليس كافياً . فالصناعة الوليدة يجب أن تكون قادرة فى نهاية الأمر على توليد فائض يكفى لتعويض الخسارة الناتجة عن ارتفاع نفقات الاستهلاك التى يتحملها الاقتصاد المعنى فى فترة الحماية . ولهذا يتطلب المعيار الجديد أن تكون القيمة الحالية للمنافع المستقبلة (التى تولدها الصناعة الوليدة) - على الأقل - أعلى من النفقات التى يتحملها الاقتصاد المعنى فى سبيل دعم الصناعة الوليدة فى فترة الحماية (٢٨) .

ويضيف « هارى جونسون » H. Johnson شرطا آخر إلى الشرطين السابقين يتمثل فى ضرورة أن يزيد معدل العائد الاجتماعى على معدل العائد الخاص بالنسبة للإستثمار فى هذه الصناعات الوليدة . وحتى مع توافر هذا الشرط يرى « جونسون » أن السياسة المثلى للنهوض بالصناعة الوليدة لا تتمثل فى الحماية الجمركية ، وإنما فى تقديم نوع من الدعم والإعانات لهذه الصناعة ، وبصفة خاصة فى حالة وجود اختلالات

وتشريعات محلية (٢٩) .

وقد كانت حجة الصناعة الوليدة هى أساس التعريفات الجمركية التى فرضت فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر تحت تأثير أفكار « ألكساندر هاملتون A. Hamilton » ، ثم فى ألمانيا تحت تأثير أفكار « فردريك ليست F. List » . كما تستند البلدان المتخلفة كذلك إلى نفس الحجة فى تبنيها للسياسات الحمائية . فالتطور العلمى والتكنولوجى فى البلدان المتقدمة ، وما ينتج عنه من تقدم فى فنون الانتاج يسمح للصناعة فيها بتحقيق مستويات مرتفعة من الانتاجية ، والاستفادة من الوفورات الاقتصادية الخارجية والداخلية ، وتحسين جودة المنتجات ، وتخفيض نفقة إنتاجها على نحو يمكنها من الاستيلاء على أسواق البلدان المتخلفة التى تفتقر إلى كل هذه المقومات . ولهذا يكون من الضرورى حماية صناعات هذه البلدان الأخيرة طوال مرحلتها الوليدية حتى تكتسب ميزتها النسبية فى الأجل الطويل (٣٠) .

٣-١-٢- حماية الاقتصاد الوليد : Infant- Economy Protection

قام كتّاب التنمية الاقتصادية بتوسيع نطاق حجة الصناعة الوليدة لتغطى كل قطاع الصناعة بالكامل بدلاً من الاقتصار على صناعات معينة . فالوفورات الاقتصادية التى تولدها المشروعات العاملة فى صناعة ما لا تستأثر بها تلك الصناعة فقط ، ولكنها تنتشر لتشمل كل « قطاع الصناعة الوليد » (٣١) .

ومؤدى هذه الحجة ، التى يطلق عليها أيضاً « السياسة التجارية الاستراتيجية Strategic trade policy » ، أن بلداً من البلدان يستطيع أن يخلق ميزة نسبية فى بعض المجالات أو الصناعات التى تمثل عصب النمو المستقبلى للاقتصاد المعنى ، مثل أشباه الموصلات ، الكمبيوتر ، الاتصالات ، الصناعات الإلكترونية وغيرها من الصناعات كثيفة الاستخدام للعلم والتكنولوجيا . ويتحقق ذلك عن طريق تبنى سياسة

تجارية استراتيجية متعددة الجوانب تقوم على الحماية التجارية المؤقتة ، الدعم،إعفاءات ضريبية ، برامج للتنسيق والتعاون بين الصناعات الحكومية .. الخ . وتتميز هذه الصناعات محل الحماية والرعاية بخضوعها في الغالب لمخاطر مرتفعة ، وتتطلب الإنتاج على مستوى ضخم لتحقيق مزايا الانتاج الكبير .وتؤدى هذه السياسة إلى تمكين الاقتصاد الذى يتبناها من جنى وفورات إنتاج خارجية ضخمة تدعم وتعزز النمو المستقبلى لكل القطاعات .

وإذا كانت حجة الصناعة الوليدة تقدم أساساً للبلدان المتخلفة ، فإن حجة حماية الاقتصاد الوليد (أو السياسة التجارية الاستراتيجية) تقدم أساساً للبلدان المتقدمة صناعياً لتحقق لها ميزة نسبية فى مجال الصناعات كثيفة التكنولوجيا . وتطبق معظم البلدان الصناعية هذه السياسة بالفعل. ومن بين تطبيقاتها ما يعرف باسم « السياسة الصناعية » industrial Policy التى طبقت على صناعة الصلب فى الخمسينات ، وعلى صناعة أشباه الموصلات فى السبعينات والثمانينات فى اليابان وعلى تطوير صناعة طائرات الكونكورد فى السبعينات ، وطائرات الإيرباص فى السبعينات الثمانينات فى أوربا (٣٢) .

٢ - ١- ٣- حماية الهيمنة الاقتصادية :

يوضح تاريخ التطور الرأسمالى أن حركة صعود أو هبوط حرية التجارة قد ارتبطت دائماً بمصالح القوى صاحبة الهيمنة الاقتصادية فى مواجهة غيرها من القوى الأخرى . فقد نادت بريطانيا بحرية التجارة فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان طوال القرن التاسع عشر حينما كانت تنعقد الهيمنة الاقتصادية لبريطانيا وحدها فى مواجهة هذه القوى الأخرى التى كانت تطالب بالحماية من أجل بناء قواعدها الإنتاجية آنذاك . ومع تحول الهيمنة الاقتصادية عن بريطانيا إلى

الولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت هذه الأخيرة فى المطالبة بتحرير التجارة الدولية فى مواجهة القوى الأخرى التى تخلفت عنها كثيراً .

ويتحدد نمط الهيمنة الاقتصادية على الصعيد الدولى فى إطار عملية صراع مستمر بين الأجزاء القومية المختلفة لرأس المال الدولى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة الأقوى اقتصادياً . وعلى ذلك ، فإن نمط الهيمنة الاقتصادية لا يتحدد مرة واحدة فقط ويبقى بعدها بدون تغيير، ولكنه فى تغير مستمر بسبب صعود وهبوط مراكز القوى الاقتصادية المتصارعة . ولكن إذا ما تحدد هذا النمط على نحو معين ، وانعقد لقوة من القوى المتنافسة فى فترة من الفترات ، فإنه يصبح أحد خصائص عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمى، ويكون له تأثيره على الكيفية أو الطريقة التى يعمل وفقاً لها الاقتصاد الدولى خلال تلك الفترة .

وتميزت عملية الصراع حول الهيمنة الاقتصادية الدولية بسيطرة وهيمنة رأس المال البريطانى طوال القرن التاسع عشر ، ثم يشهد مطلع القرن العشرين صراعاً حاداً حول تنازع الهيمنة بين رؤوس الأموال البريطانية والأمريكية والألمانية ، ويعقب ذلك فترة ما بين الحربين التى تشهد الأزمة الاقتصادية الكبرى وأزمة الهيمنة الاقتصادية . ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تنعقد الهيمنة الاقتصادية بلا منازع لرأس المال الأمريكى حتى أواخر الستينات وبداية السبعينات . ثم تشهد منتصف السبعينات مرحلة جديدة، من الصراع من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة فى ظل تغير محددات القوة الاقتصادية الوطنية لأطراف الصراع ، نتيجة تعاظم الأهمية النسبية لرأس المال الأوربى واليابانى وتراجع القوة الاقتصادية النسبية لرأس المال الأمريكى (٣٣) .

ونظراً لأن نمط الهيمنة الاقتصادية يؤثر على الكيفية التى يعمل بها الاقتصاد الدولى ، ويعكس الشكل التنظيمى للسوق الدولية بكل مكوناتها وأجزائها ، يكون

من الطبيعى أن يتحكم رأس المال الأمريكى صاحب الهيمنة فى تشكيل وتنظيم هذه السوق وآليات العمل فيها، مع ضرورة مراعاة التمييز بين مرحلة الهيمنة المطلقة فى فترة ما بعد الحرب وحتى منتصف السبعينات ، ومرحلة تنازع الهيمنة ابتداءً من منتصف السبعينات وحتى الآن .

فى المرحلة الأولى حينما كانت الهيمنة المطلقة لرأس المال الأمريكى دون منازع ، كان من مصلحته تبنى سياسات تجارية حرة من أجل الاستفادة من هذه الهيمنة . ولهذا شهدت هذه الفترة جهوداً دولية مكثفة لتحرير التجارة فى إطار مفاوضات الجات . ومع ذلك ، لم تكن الولايات المتحدة حريصة على إحكام تقنين قواعد تحرير التجارة الدولية ، حيث كانت صادراتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال ترتع فى أسواق العالم بلا منافس ، وكانت وارداتها لا تمثل أى تهديد لصناعاتها الوطنية أو لفرص العمالة الداخلية فيها . وهكذا عمدت الولايات المتحدة إلى تنظيم السوق التجارية الدولية فى تلك الفترة عن طريق خلق إطار قانونى واسع وفضفاض تمارس فيه قوتها الاقتصادية (ممتزجة بسطوتها العسكرية والسياسية) وفقا لمقتضيات مصالحها فى الاقتصاد الدولى (٣٤) .

فى المرحلة الثانية ، تبرز مع بدايتها أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، ويبدأ رأس المال الأوربى واليابانى فى اكتساب مواقع جديدة وكاسحة على مستوى المزايا النسبية ، تعلن التراجع النسبى للقدرة التنافسية لرأس المال الأمريكي فى عدد غير قليل من مجالات النشاط الاقتصادى الحيوية . ولم يكن الأمر أحسن حالاً فى علاقة الولايات المتحدة ببلدان الحافة الأسيوية، وبصفة خاصة النمور الآسيوية الأربعة كوريا الجنوبية ، هونج كونج، تايوان، وسنغافورة ، حيث استطاعت صادرات هذه البلدان اكتساح السوق الأمريكية فى عدد من الصناعات التقليدية والجديدة على السواء [٣٥].

ومع تعمق الأزمة الاقتصادية فى البلدان المتقدمة ، وتزايد حدة الصراع فيما بينها فى إطار من التكثيف المتزايد للطبيعة العالمية لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى الجديد الذى تقوده وتحدد اتجاهاته الشركات دولية النشاط التابعة لهذه البلدان ، يشتد الصراع حول إعادة صياغة نمط الهيمنة الاقتصادية . وقد تمخض هذا الصراع عن بروز اتجاهين متعارضين (٣٦) :

- العودة إلى السياسات الحمائية ابتداءً من منتصف السبعينات تقريباً ، فى إطار ما يعرف «بالحمائية الجديدة »، وتبنى ممارسات تجارية تعوق حرية التبادل ، أدت إلى ما يعرف « بتآكل أخلاقيات الجات » .

- شعرت البلدان المتقدمة بخطر نشوب حروب تجارية فيما بينها إذا استمرت الممارسات الحمائية السابقة ، ومن ثم بدأ التفكير فى الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية من خلال مفاوضات جولة أرجواى فى الفترة من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٣ .

وسوف نعرض للاتجاه الأول بإيجاز فى القسم الحالى فى إطار الحديث عن تطور أساليب الحماية، مرجئين تفصيلاته للقسم الثالث من البحث . أما الاتجاه الثانى فسوف نعرض له فى القسم الرابع من البحث .

٢- ٢- تطور أساليب الحماية :

فى إطار تحديث وتطوير الآليات الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، يجرى تطوير أساليب السياسات الحمائية . ويمكن أن نميز داخل تلك العملية بين مرحلتين أو فترتين تميزت كل منهما بأشكال وأساليب مختلفة للحماية : الحماية القديمة التى شهدتها فترة ما بعد التحول إلى الرأسمالية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ والحماية الجديدة التى شهدتها فترة ما بعد الحرب .

٢ - ٢- ١- الحماية القديمة :

تعددت وتنوعت أساليب وأشكال الحماية التى عرفتها البلدان الرأسمالية الكبرى (التى أصبحت متقدمة فيما بعد) منذ نشأة النظام الرأسمالى ، وبصفة خاصة بعد تحول الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية ثم إلى رأسمالية مالية وحتى منتصف القرن العشرين .

ونعرض فيما يلى بإيجاز لأهم هذه الأساليب

١ - الحماية الاستعمارية :

تطلّب رأس المال التجارى أسواقا واسعة وموحدة لم تكن تتمتع فى بداية مرحلة الرأسمالية التجارية بالحماية الكافية التى تسمح بالاستغلال الآمن . وفى سبيل التخفيف من هذه المخاطر التجارية ، أصبح الاستعمار سلاحاً ضروريا من أجل السيطرة على تلك الأسواق . وبدأت سياسات العهد الاستعمارى تتعمق فى مرحلتى الرأسمالية الصناعية والمالية من أجل تزويد البلدان الاستعمارية الأم باحتياجاتها من المواد الأولية والغذائية والعمل الرخيص ، والأسواق الواسعة لتصريف منتجاتها الصناعية واستغلال فوائضها المالية . لقد كانت خدمة أهداف التوسع الصناعى ، وحل متناقضات طريقة الانتاج الرأسمالية هى الأساس الاقتصادى لعدوانية رأس المال في هذه البلدان الاستعمارية .

وهكذا أدركت الطبقات الرأسمالية فى هذه البلدان أن تكوين المستعمرات يمثل بالنسبة لها مسألة « الخبز والزبد » bread and butter التى تجنبها ويلات حروب أهلية محلية ، وأن الإخضاع السياسى لهذه المستعمرات عن طريق احتلالها ضرورة أساسية لضمان تحقيق أهدافها فى التوسع الاقتصادى .

ففى عام ١٨٧٦ ، كانت بريطانيا تمتلك نحو٥ . ٢٢مليون كم٢ من أراضى المستعمرات ، يقطنها نحو٩ . ٢٥١ مليون نسمة ، وفى عام ١٩١٤ ، اتسعت رقعة المستعمرات لتصل إلى نحو ٥ . ٣٣مليون كم٢ ،يقطنها نحو ٥ . ٣٩٣ مليون نسمة .وبدأت ألمانيا كذلك فى تكوين امبراطوريتها الاستعمارية منذ منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر . فقد اتجهت فى البداية نحو تقسيم أفريقيا ، ثم إلى إعادة تقسيم المستعمرات البريطانية ، وإلى إحكام قبضتها على دول البلطيق الشرقية وأوكرانيا والقوقاز، ثم شاركت فى تقسيم الصين فى أواخر القرن التاسع عشر . وتمكنت ألمانيا من تكوين ممتلكات استعمارية قدرت بنحو٩ , ٢ مليون كم٢ ، يقطنها نحو٣ . ١٢ مليون نسمة قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة . وقد لعبت هذه الأحداث دوراً حاسماً فى الإعداد لهذه الحرب . وقد سعت اليابان بدورها ، كذلك ، إلى حل مشكلاتها المتعلقة بتدبير المواد الأولية وتسويق المنتجات عن طريق استخدام أساليب التوسع العسكرى ، ففى عام ١٨٧٢ ، استولت اليابان على مجموعة من الجزر [illegible] [illegible] الحساية المزدوجة [illegible] اليابان والصين . وفى عام ١٨٧٦ ، أجبرت كوريا (التى كانت تابعة للصين آنذاك) على الدخول فى اتفاقية تسمح بالدخول السلمى للمنتجات الصناعية اليابانية إلى السوق المحلية الكورية . ثم دخلت اليابان فى حرب مع الصين عام ١٨٩٤ ، انتهت بتوقيع اتفاقية فيما بينهما فى عام ١٨٩٥ ، تقضى بتبعية تايوان وكوريا عمليا لليابان . وفى عام ١٩٠٤ ، شنت اليابان حربا على روسيا باعتبارها منافسها الوحيد فى منطقة الشرق الأقصى وانتصرت عليها ، [illegible] مع حكومة القيصر اتفاقية تقضى بتقسيم منشوريا إلى مناطق للنفوذ فى عام ١٩٠٧ (٣٧)

أما الولايات المتحدة ، فقد كان تكوين إمبراطوريتها الاستعمارية تدريجاً فى

أجندة سياستها الخارجية منذ أواخر القرن التاسع عشر ، حيث وضعت الحكومة نفسها تحت إمرة « قراصنة وول ستريت» .وكانت الحرب الأمريكية - الأسبانية التى اندلعت نيرانها فى عام ١٨٩٨ تمثل أهم حدث فى تاريخ تكوين الامبراطورية الاستعمارية للولايات المتحدة نظراً لما كانت تمثله من صراع بين القوى الاستعمارية الكبرى لإعادة تقسيم المستعمرات . وتمكنت الولايات المتحدة من إحكام قبضتها على نحو٧ , ٠ مليون ميل مربع من الممتلكات الاستعمارية فى ألاسكا ، جزر هاواى ، كوبا ، بورتوريكو ، والفلبين. ولم تكن فى حاجة إلى احتلال بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث كانت تسيطر عليها بالفعل الاحتكارات الأمريكية عبر آليات تصدير رأس المال والسلع إليها (٣٨) .

٢ - الحماية الفعلية :

يقصد بالحماية الفعلية تلك الحماية الناتجة عن السبق الزمنى فى بناء القواعد الصناعية في المراكز الرأسمالية ، وبصفة خاصة بريطانيا التى سبقت غيرها من بلدان العالم فى بناء نهضتها الصناعية بسبب ظروف تاريخية تتمثل أساساً فى أنها كانت مهد الثورة الصناعية ، وأنها كانت أسبق الدول فى التحول إلى الرأسمالية الصناعية . فقد هيأ ذلك السبق الزمنى حماية فعلية واقعية للصناعة البريطانية ، جعل بريطانيا مصنع العالم الوحيد تقريباً لمدة مائة عام أو يزيد بسبب غياب المنافسة ، وبسبب تلك الحماية الفعلية المقررة بحكم واقع التخلف الصناعى النسبى لغيرها من البلدان[٣٩] .

٣ - الحماية الإحتكارية :

كان التوسع التجارى المصحوب بالمنافسة على ثروات العالم القديم والجديد فى الشرق والغرب ابتداء من القرن السادس عشر أثره الواضح فى تكوين احتكارات تجارية ضخمة مثل شركة الهند الشرقية ، وشركة إيستلاند ، وشركة موسكوفى ،

استأثرت بامتياز احتكار التجارة بين المراكز الرأسمالية الناشئة والمناطق المختلفة من العالم (٤٠) .

ومع التحول إلى الرأسمالية الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر ، كانت الطبيعة التنافسية للإنتاج هي السمة المميزة لقطاع الصناعة . ولكن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، يتحول هيكل الرأسمالية من المنافسة إلى الاحتكار . فقد أدى تطور قوى الانتاج وتركزه إلى التحول من الإنتاج الصغير إلى الانتاج الكبير الذى مهد الطريق أمام الطبيعة الاحتكارية للإنتاج . كما أتاحت الحماية التعريفية التي كانت مطبقة في تلك الفترة في معظم بلدان أوربا واليابان والولايات المتحدة الفرصة أمام المنتجين المحليين للقضاء على المنافسة الأجنبية في السوق المحلية ، وخلقت – من ثم – أسواقا احتكارية خالية من المنافسة .

ففي الولايات المتحدة ، مهدت اتفاقيات « الكارتل » Cartel الطريق أمام ظهور «الترستات» Trusts الضخمة التي ظهرت فيها في وقت مبكر عن غيرها من البلدان . وفي الفترة من ١٨٩٧ – ١٩٠٢ إجتاحت حركة « الترستات » كل فروع الصناعات الأساسية في الاقتصاد الأمريكي ، بسبب موجة الاندماجات « mergers التي انتشرت في تلك الفترة، التي شهدت نحو ١٦٨ إندماجاً . وهكذا أصبحت الولايات المتحدة « إمبراطورية الترستات » . وقامت هذه الترستات، بسبب ما تملكه من نفوذ احتكاري هائل ، بتقسيم الأسواق العالمية فيما بينها . وفي نفس الوقت ، تمكنت ديكتاتورية الاحتكارات في الولايات المتحدة من أن تملي إرادتها على الأحزاب الحاكمة التي باتت تعلم يقينا أن الطريق إلى السلطة لابد وأن يمر عبر هذه الاحتكارات . ومن هنا كان جوهر الصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة يدور حول قضية السياسات الحمائية التي يتعين تبنيها لإرضاء هذه الاحتكارات (٤١) .

وفى ألمانيا ، تحولت المشروعات الكبيرة إلى احتكارات ضخمة قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، لتضفى بذلك نوعاً من الحماية الاحتكارية للصناعات الألمانية . ففى عام ١٨٨٢ ، كان عدد المصانع التى يعمل فيها ألف عامل لا يزيد عن ١٧ مصنعا فقط ، ثم ارتفع هذا العدد إلى ٥٨٦ مصنعا فى عام ١٩٠٧ ، كما زاد متوسط التكلفة الاستثمارية لكل المشروعات . وزاد عدد « الكارتلات » من ستة فقط فى عام ١٨٠٧ إلى ٢١٠ فى عام ١٨٩٠ ، ثم إلى ٦٠٠ كارتل فى عام ١٩١٣ . وفى صناعة المنتجات الكيماوية ، كان هناك ستة مشروعات عملاقة تسيطر على الصناعة فى بداية القرن العشرين ، إندمجت فى مشروع واحد فقط فى عام ١٩١٦ (٤٢) .

وفى بريطانيا ، لعبت الشركات المساهمة دوراً رئيسيا فى الإعداد للنظام الاحتكارى عن طريق تعبئة رؤوس الأموال المطلوبة لإقامة المشروعات العملاقة التى أخذت أعدادها فى التزايد السريع . ففى عام ١٨٥٢ تم تسجيل ١٦٥ شركة مساهمة ، وفى عام ١٨٦٠ تم تسجيل ٧٩٠ شركة ، وفى عام ١٨٦٤ تم تسجيل ٩٧٧ شركة . وفى الفترة من ١٨٦٤ – ١٨٦٩ كان المتوسط السنوى لعدد الشركات المسجلة ٦٤٢ شركة ، ارتفع إلى ١٥٦٤ شركة فى الفترة من ١٨٨٠ – ١٨٨٤ . وتضاعف متوسط رأس المال المستثمر فى كل شركة من هذه الشركات من ٩٨ ألف جنيه إسترلينى فى عام ١٨٦٤ إلى ١٨٨ ألف جنيه فى عام ١٨٨٤ .وقد ترتب على إندماج كثير من هذه الشركات ظهور المشروعات الاحتكارية العملاقة (٤٣) .

وفى اليابان ، كان لقيام رأسمالية الدولة أثره الواضح فى التعجيل بالتحول نحو الاحتكار . فقد قامت الدولة بإنشاء المصانع الضخمة ، ثم وضعتها بعد ذلك فى أيدى المنظمين اليابانيين بأثمان رخيصة . ونظراً لسيادة المشروعات الاحتكارية

الضخمة فى البلدان الرأسمالية الأخرى التى كانت اليابان تقوم بنسخها وتقليدها ، فإن المصانع اليابانية أنشئت عملاقة منذ البداية . كما ساهم ارتباط المنظمين اليابانيين الجدد بالعناصر الإقطاعية السابقة فى التحول نحو الاحتكار . فهذه العناصر ما كانت لترضى - بسبب اتساع ثرائها - بإقامة مشروعات صغيرة . فحينما يشترك أمراء الإقطاع فى أنشطة معينة ، فإن رؤوس الأموال التى يطلقونها فى التداول تكون أضخم بكثير من تلك التى يمكن أن يساهم بها رجال الأعمال الجدد أو الناشئين . هذا بالإضافة إلى أن تغلغل رأس المال الأجنبى داخل اليابان قد ساهم بدوره فى التعجيل بالتحول إلى الرأسمالية الاحتكارية . وفى نفس الوقت كانت المشروعات الاحتكارية تمثل ضرورة اقتصادية بالنسبة لليابان حتى يمكن أن تجد لها مكانا فى الأسواق العالمية التى تتصارع عليها الاحتكارات الأمريكية والألمانية والبريطانية (٤٤) .

٤ - الحماية المرتبطة بالتوسع الاقتصادى الخارجى :

بعد أن استتب الأمر للاحتكارات فى أسواقها المحلية ، بدأت تتنافس عبر صراع مرير فيما بينها على غزو الأسواق العالمية من أجل زيادة صادراتها واستثماراتها الخارجية وإحكام سيطرتها على مصادر المواد الأولية واسترقاق شعوب البلدان المتخلفة ونهب خيراتها . فقد أصبح ممكنا بالنسبة لهذه الاحتكارات استغلال هذه البلدان عبر آليات التبادل غير المتكافئ . فالاستغلال التجارى الذى تعرضت له هذه البلدان عن طريق تلك الآليات ، قد تم استكماله بعد ذلك عبر آلية آخرى تتمثل فى تصدير رأس المال إليها لإسترقاقها اقتصادياً ومالياً . لقد كان تصدير رأس المال هو أقوى الأسلحة التى استخدمتها الاحتكارات الرأسمالية فى توسعها الاقتصادى .

وقد بدأت بريطانيا فى تصدير رأس المال قبل غيرها من البلدان . ففى عام ١٨٧١ ، كانت الاستثمارات البريطانية في الخارج تقدر بنحو ٨٠٠ مليون جنيه

استرليني ، إرتفعت إلى٢,١مليار في عام ١٨٧٥ ، ثم إلى ٣,٥ مليار في عام ١٩١٣. وفي الولايات المتحدة ، إقترن التوسع الاقتصادي الخارجي للاحتكارات الأمريكية بالتوسع في تجارتها الخارجية وتزايد صادراتها السلعية وتكثيف الصراع من أجل الاستحواذ على الأسواق الخارجية . ففي الفترة من ١٨٦٠ - ١٩١٤، زادت الصادرات الأمريكية بنحو ٢٤ ضعفا ، في حين زادت وارداتها بمقدار ١٤ ضعفا فقط. وكانت الصادرات تنمو بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج الصناعي . كما زادت الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٨٨٩ إلى نحو ٢,٦ مليار دولار في عام ١٩١٣ .

وفي ألمانيا ، زادت استثماراتها الخارجية من ٥و ١٢ مليار مارك في عام ١٩٠٢ إلى ٤٤ مليار مارك قبيل الحرب العالمية الأولى . وفي اليابان ، كغيرها من البلدان ، أخذ التوسع الاقتصادي الخارجي في البداية شكلاً تجاريا يقوم على استغلال البلدان المجاورة عن طريق احتوائها في نظام للتبادل غير المتكافئ عبر التجارة الدولية . ثم تبدأ مع نهاية القرن التاسع عشر في تصدير رأس المال إلى الخارج ، وبصفةخاصة إلى كوريا والصين ومنشوريا حيث أسست الاحتكارات اليابانية في هذه البلدان تسهيلات إنتاجية متنوعة حققت لها مكاسب ضخمة (٤٥).

٥ - الحماية المرتبطة باسترقاق الأجراء :

كانت الرأسمالية نظاماً لاسترقاق الأجراء منذ نشأتها . وقد تعلم أصحاب المصانع من أصحاب المزارع ونقلوا عنهم ما كانوا يستخدمونه من أنظمة قاسية للوسايا القائمة على السخرة Slave latifundia إلى مشروعاتهم الصناعية . ولهذا لم يكن غريبا أن ينبثق في الولايات المتحدة أقسى أنظمة استغلال العمال متجسداً في ذلك النظام المعروف « بنظام التعريق » ,Sweating system الذي يقوم على الاستغلال

الجشع أو المفترس rapacious use للقوة العاملة ، مثلما كانت تتميز به مزارع العبيد . كذلك استخدمت سياسات التمييز العنصرى ضد الزنوج من أجل استغلال قوة عملهم أسوأ استغلال لصالح أصحاب المشروعات الصناعية والزراعية على السواء .

لقد طبق نظام استرقاق الأجراء على النساء والأطفال كذلك . ففى عام ١٩٠٠، كان يوجد فى الولايات المتحدة نحو ٢ مليون طفل يعملون فى ظروف بالغة السوء والقسوة، وكان ٢٠٪ من حجم القوة العاملة الصناعية من النساء اللاتى كن يعملن أيضاً بأجور زهيدة وفى ظروف قاسية . وامتد نطاق استرقاق الأجراء ليشمل القوة العاملة المهاجرة إلى الولايات المتحدة ، حيث كانوا يتقاضون أجوراً تعادل نصف أجور المواطنين البيض ، وكان متوسط عدد ساعات العمل اليومية يصل إلى ١١ ساعة ، وكان معظم العمال يقبلون - فى فترات الأزمة وانتشار البطالة - عقود عمل تعرف « بعقود الكلب الأصفر » yellew- dog contracts حيث يصل مستوى الأجور إلى نصف مستواها فى الظروف العادية ، ويسلب حق العامل فى الانضمام إلى نقابات العمال .

وفى بريطانيا ، كانت مستويات الأجور الحقيقية فى عام ١٩٠٠ أقل من مستوياتها فى الفترة من ١٨٥٩ - ١٨٦٨ بنسبة ٢٤٪ . وفى ألمانيا ، كانت الأجور الحقيقية تتجه نحو الانخفاض بصفة مستمرة . فقبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، كانت مستويات الأجور تتراوح ما بين ١٢ - ١٦٪ من مستوياتها فى ستينات القرن التاسع عشر . وخلال الخمسين عاماً السابقة على الحرب العالمية الأولى ، إنخفض نصيب القوة العاملة فى الناتج القومى بنسبة ٨٥٪ تقريباً ، رغم تزايد هذا الناتج فى نهاية تلك الفترة بنحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى بداية الفترة (٤٦) .

٦ - الحماية القانونية :

ظلت الحماية القانونية سمة أساسية من سمات السياسات التجارية للبلدان الرأسمالية منذ التحول إلى النظام الرأسمالى وحتى اليوم . وقد تجسدت هذه الحماية فى أشكالها التقليدية المعروفة والمتمثلة أساساً فى التعريفات الجمركية ، وحظر الاستيراد ، وتقديم الدعم والإعانات ، ونظام الحصص .. الخ . وقد عرضنا فى القسم الأول من البحث تطبيقات مختلفة لهذه الأشكال والأساليب، ورأينا كيف أن كل البلدان الرأسمالية المتقدمة - باستثناء بريطانيا - لجأت إلى نظم للحماية الشاملة طوال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية .

٢ - ٢ - ٢ - الحماية الجديدة :

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ظلت بعض الأساليب الحمائية القديمة قائمة مثل الحماية الاحتكارية ، والتوسع الاقتصادى الخارجى ، والحماية القانونية التى تجسدها التعريفات الجمركية ونظام الحصص والدعم والإعانات . ولكن مع بداية ظهور الأزمة فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة فى السبعينات ، ظهرت أشكال وأساليب

جديدة للحماية عرفت « بالحمائية الجديدة » new protectionism لم تكن معروفة من قبل .

ففى إطار عملية إعادة صياغة نمط الهيمنة الاقتصادية بسبب ظروف الأزمة وتغير المراكز النسبية للقوى الاقتصادية الكبرى فى النظام الرأسمالى ، كان لابد من تطوير أساليب جديدة للحماية، تكفل لهذه القوى حداً أدنى من الهيمنة فى خضم الصراع الذى تشهده السوق التجارية الدولية .

لقد شهدت السبعينات تطوير أشكال جديدة للحماية ، وتطبيق أساليب جديدة أقل وضوحاً وأكثر فعالية فى إعاقة تدفقات التجارة الدولية .وقد صاحب تحديث أدوات الحماية حدوث تغيرات فى طبيعتها وأهدافها ، حيث أصبحت ذات طبيعة « تمييزية» discriminatory ، بمعنى أنها صارت توجه ضد بلدان معينة، وأنواع معينة من السلع . وقد عرفت هذه الأشكال الحمائية الجديدة « باجراءات المنطقة الرمادية » grey area measures لأنها ليست سوداء بما يتعارض مع أحكام الجات، وليست بيضاء بما يتفق معها، وإنما هى فى منطقة وسطى بين الأبيض والأسود، أى منطقة رمادية . ومن أمثلة هذه الاجراءات الرمادية : التقييد الاختيارى للصادرات voluntary export restraint، التوسع الاختيارى فى الواردات voluntary import expansion ، وترتيبات التسويق المنظم Orderly marketing arrangements . ومن أشهر تطبيقات الاجراءات الرمادية [٤٧] :

* إتفاقية الألياف المتعددة (Multi- fibre Agreement (MFA التى تقيد صادرات المنسوجات والملابس من البلدان المتخلفة إلى أسواق البلدان الصناعية بحصص كمية [٤٨] .

* تقييد الصادرات الزراعية إلى دول السوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوربى) .

* التمييز ضد اليابان بصور مختلفة من خلال اتفاقيات ثنائية بينها وبين عدد من البلدان الأوربية والولايات المتحدة ، للحد من صادرات اليابان إليها أو لزيادة واردات اليابان منها من سلع معينة .

* التوسع فى استخدام القيود غير التعريفية من جانب البلدان الرأسمالية المتقدمة للحد من وارداتها من غيرها من البلدان (٤٩) .

* إدخال تعديلات على قانون التجارة الأمريكى الصادر فى عام ١٩٧٤ تخول الإدارة الأمريكية فرض عقوبات ضد البلدان الأخرى فى كل حالة ترى أنها تتضمن منافسة غير عادلة أو ضارة بالمصالح الأمريكية .

* سعى الدول الصناعية إلى حماية أسواقها وتعزيز مصالحها التجارية من خلال إقامة شكل أو آخر من أشكال التكتلات التجارية الإقليمية .

ونظراً لأن هذه الأشكال الجديدة للحماية تعكس التحولات الكبيرة التى يشهدها تقسيم العمل الرأسمالى الدولى الذى تقوده وتحدد اتجاهاته الشركات دولية النشاط فى إطار الصراع حول إعادة صياغة نمط الهيمنة فى السوق التجارية الدولية ، ونظراً لأن هذا الصراع كان سببا فى نشوب كثير من الحروب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى فى الاقتصاد الدولى ، ونظراً لأن هذه الحروب وما نتج عنها من مشكلات ، كانت هى الدافع الرئيسى للدعوة إلى عقد جولة جديدة من المفاوضات فى إطار الجات ، جولة أرجواى ، لتحرير التجارة الدولية، يكون من المناسب استعراضها بتفصيل أكبر فى القسم التالى من البحث لبلورة وإبراز الترتيبات الحمائية التى كانت مطبقة فى الفترة السابقة مباشرة على جولة أرجواى ، لنرى بعد ذلك فى القسم الرابع من البحث ، إلى أى مدى ساهمت جولة أرجواى فى تحرير التجارة الدولية .

- ٣ -

تآكل أخلاقيات الجات

إن احتمالات حدوث مزيد من التطور فى عملية تحرير التجارة الدولية تعتمد فى المقام الأول على الاحتياجات الموضوعية لتوسيع وتعميق نطاق تقسيم العمل الدولى . فعلى حين ارتبطت عملية تحرير التجارة الدولية قديماً بفكرة « المنافسة الحرة » ، إذا بها تقترن اليوم بفكرة « تحرير الأنشطة الاقتصادية » للاحتكارات الرأسمالية دولية النشاط على الصعيد الدولى . وأصبح السعى نحو تحقيق تكامل الأنشطة الداخلية والخارجية للاقتصادات الرأسمالية المتقدمة هو الذى يحدد منهجها الأساسى الذى يحكم سياساتها التجارية . وإذا كانت الامكانات النظرية المتاحة أمام تحرير التجارة الدولية تتميز بقدر كبير من الرحابة والاتساع ، ربما بنفس درجة اتساع المتطلبات الموضوعية لتدويل الإنتاج، إلا أنه يحد منها من الناحية العملية الطبيعة المتناقضة لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى ، أو التناقض بين أجزاء رأس المال الدولى . فالاعتماد الاقتصادى المتبادل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة أصبح مصدراً للمشكلات أكثر منه مصدراً لجلب المنافع ، وبصفة خاصة ابتداءً من السبعينات التى شهدت بداية الأزمة فى هذه البلدان ، كما شهدت تحولات نسبية خطيرة فى مراكز الأهمية الاقتصادية لكل منها ، دفعت إلى تزايد حدة الصراع فيما بينها حول نمط الهيمنة الاقتصادية ، وأفرزت من ثم سلوكيات وممارسات تضرب عرض الحائط بكل مبادئ الجات وأخلاقياتها .

ويهدف هذا القسم من البحث إلى إبراز مدى التآكل الذى لحق بمبادئ الجات وأخلاقياتها ، والطبيعة المتناقضة لعملية تحرير التجارة الدولية فى إطار الجات منذ السبعينات وحتى منتصف التسعينات ، بداية العمل بمقررات جولة أرجواى . فضلاً

عن أن الجات لم تكن فى يوم من الأيام دستوراً للتجارة الحرة بين مختلف الدول ، بسبب كثرة وتنوع الاستثناءات التى تضمنتها على مبدأ حرية التجارة ، وبسبب عدم تغطيتها لكل تدفقات التجارة الدولية ، وبسبب عدم انضمام كل دول العالم إليها؛ فإن السلوك الفعلي للبلدان الرأسمالية المتقدمة كثيراً ما كان ولا يزال ينطوى على انتهاك ضمنى وصريح لمبادئها (٥٠) .

٣ - ١ - تحرير القيود التعريفية قبل جولة أرجواى :

حققت جهود تحرير التجارة الدولية فى إطار الجات نجاحاً كبيراً فى مجال التعريفات الجمركية على الواردات التى شهدت مستوياتها انخفاضاً ملحوظاً فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فبصرف النظر عن بعض القطاعات مثل المنسوجات والملابس والزراعة ، لم تعد التعريفات الجمركية تشكل عائقا هاماً أمام تدفقات التجارة الدولية. فلقد تمخضت الجولات السبع السابقة للجات عن وصول المتوسط العام للتعريفة الجمركية فى البلدان الصناعية إلى نحو ٤,٩٪ (٤,٠٪ على المنتجات غير النهائية ،٤,١٪ على المنتجات شبه النهائية ، ٦,٩٪ على المنتجات النهائية) مع احتفاظ عدد قليل جداً من البلدان المتقدمة مثل استراليا ونيوزلندا بمستوى أعلى للتعريفة الجمركية . أما البلدان المتخلفة ، فقد استمرت فى تبنى سياسات حمائية تعريفية مرتفعة ، تراوحت فيها مستويات التعريفة ما بين ٢٠ - ٤٥٪ ، وقد استخدمت أحيانا للحصول على موارد مالية (٥١) .

وعلى الرغم من هذا التقدم الواضح لتحرير التجارة الدولية فى قطاع الحواجز التعريفية ، إلا أن هذا التخفيض فى المستويات الرسمية للتعريفات الجمركية يجب تقييمه فى إطار بعض التحفظات التى من أهمها :

١- أن التقديرات المتاحة عن المتوسطات العامة لمستويات التعريفة الجمركية بالنسبة للمجموعات السلعية تخفى فروقا هامة فى التعريفات المطبقة على أنواع معينة من السلع داخل هذه المجموعات تتميز بارتفاع شديد فى مستويات التعريفات المطبقة عليها تصل أحيانا إلى درجة من الارتفاع يترتب عليها الامتناع التام عن استيرادها (٥٢) .

٢- أن المستويات الإسمية للتعريفات الجمركية لا تعكس قيمتها الحقيقية، حيث أن موردى المنتجات الصناعية فى حسابهم لتأثير التعريفات ، لا يحسبونها على أساس القيمة الكاملة للمنتج الخاضع للتعريفة، ولكن على أساس القيمة المضافة فى مرحلة معينة من مراحل تصنيع المنتج . ومن ثم تصبح المستويات الحقيقية للتعريفات أعلى بكثير من مستوياتها الإسمية (٥٣) .

٣- أن المتوسطات الواعدة التى تم التوصل إليها للتعريفات الجمركية المحررة فى إطار الجات تخفى تشوهات حقيقية لمراكز البلدان المتخلفة فى نظام التعريفات . ففى إطار جولة كينيدى ، على سبيل المثال ، خفضت التعريفات المفروضة على السلع التى تمثل أهمية تصديرية خاصة للبلدان المتخلفة بنسبة ٣٠٪ ، فى حين خفضت التعريفات المفروضة على السلع المصدرة من البلدان الرأسمالية المتقدمة بنسبة ٤٤٪ ، وعلى نفس النهج كانت نتائج جولة طوكيو التى كانت أكثر مجاملة للبلدان المتقدمة من البلدان المتخلفة . وهكذا كانت النتائج مخيبة لآمال البلدان المتخلفة(٥٤) .

٣ - ٢ - تصاعد القيود غير التعريفية :

كان الاتجاه نحو تخفيض القيود التعريفية مصحوبا فى نفس الوقت بتزايد

وتصاعد أهمية القيود غير التعريفية . ونظراً لتعدد وتشعب هذه القيود غير التعريفية ، فإنه قد يصعب تصنيفها وقياس آثارها . ونعرض فيما يلى لعدد من الأمثلة على هذه القيود التى ترتب على نموها وانتشارها تصاعد تلك الظاهرة المعروفة بتآكل أخلاقيات الجات .

أولاً : التوسع فى فرض القيود غير التعريفية بصفة عامة :

شهدت السبعينات توسعاً غير مسبوق فى فرض القيود غير التعريفية فى إطار ما عرف آنذاك بالحمائية الجديدة .ويوضح الجدول التالى رقم (١) نسبة الواردات التى خضعت لقيود غير تعريفية فى التجارة العالمية خلال السبعينات .

جدول رقم (١)

نسبة الواردات الخاضعة لقيود غير تعريفية

فى التجارة العالمية خلال السبعينات (٪) (٥٥)

البلد	كل السلع			السلع الصناعية		
	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٠
بلجيكا / لوكسمبورج	٢٧,٥	٣٣,٤	٣٤	٠,٧	٩,١	١٠,٠
الدنمارك	٢٩,٥	٤٢,٨	٤٣,٢	٠,٠	٢١,١	٢١,٧
فرنسا	٣٢,٨	٤٢,٦	٤٢,٧	٠,٠	١٦,٠	١٦,٢
ألمانيا	٣٧,٣	٤٧,١	٤٧,٣	٠,٠	١٧,٩	١٨,٣
أيرلندا	٢٦,٨	٣٣,٥	٣٤,٠	١,٥	١١,٠	١١,٧
إيطاليا	٤٤,١	٥٢,٢	٥٢,٣	٠,٠	١٦,١	١٦,٤
هولندا	٣٢,٥	٣٩,٨	٤٠,١	٠,٠	١٢,٨	١٤,٨
المملكة المتحدة	٣٨,٥	٤٧,٤	٤٧,٩	٠,٢	١٧,٠	١٧,٤
الجماعة الأوربية	٣٥,٨	٤٤,٥	٤٤,٨	٠,١	١٥,٧	١٦,١
استراليا	١٧,٩	٣٤,٨	٣٤,٨	٧,٨	٣٠,٣	٣٠,٠
النمسا	٢٠,٨	٣٠,٣	٣٠,٣	٠,٠	١٣,١	١٣,١
كندا	٢٢,٤	١٨,٣	١٨,٣	١١,٤	٥,٨	٥,٨
فنلندا	٣٢,٩	٣٣,٦	٣٣,٦	٣,١	٣,٥	٣,٥
اليابان	٥٦,١	٥٩,٤	٥٩,٤	٠,٠	٤,٣	٤,٣
النرويج	١٦,٣	٣٣,٧	٣٣,٧	٠,٠	٢٤,٦	٢٤,٦
السويد	٢٤,٧	٣٦,٣	٣٦,٣	٣,٢	١٩,٤	١٩,٤
سويسرا	١٦,٩	١٨,٣	١٨,٣	٢,١	٣,٤	٣,٤
الولايات المتحدة	٣٦,٢	٤٤,٤	٤٥,٨	٥,٦	١٨,٤	٢١
بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	٣٦,٣	٤٣,٨	٤٤,٣	٤,٠	١٦,٨	١٧,٤
البلدان المصدرة للبترول	٥٤,٠	٦٥,٣	٦٥,٣	٤٥,٨	٥٩,٨	٥٩,٨
البلدان المتخلفة غير البترولية	٤٩,٨	٤٦,٨	٤٦,٩	٢٥,٠	٢٢,٧	٢٢,٨
العالم	٤٠,١	٤٧,٥	٤٧,٨	١٢,٩	٢٣,٠	٢٣,٦

المصدر : S.B. Page , (1981) : 29

ويلاحظ من الجدول مدى تزايد نسبة الواردات الخاضعة لقيود غير تعريفية فى جميع البلدان ، وبالنسبة لمختلف أنواع السلع . كما يلاحظ أن الواردات من المنتجات الصناعية كانت حتى منتصف السبعينات لا تخضع تقريباً لقيود غير تعريفية فى معظم البلدان الصناعية ، ولكن بحلول نهاية السبعينات ، باتت هذه المنتجات تخضع لقيود غير تعريفية بشكل مكثف فى كل هذه البلدان .

أما عن مدى تأثر المجموعات السلعية المختلفة بالقيود التعريفية فيوضحه الجدول التالى رقم (٢) بالنسبة لواردات البلدان الصناعية الكبرى .

جدول رقم (٢)

نسبة الورادات الخاضعة لقيود غير تعريفية فى

الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى واليابان (٪) (٥٦)

مجموعة المنتجات	الولايات المتحدة		الاتحاد الأوربى		اليابان		متوسط البلدان الثلاثة	
	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦
منتجات غذائية	٣٢	٧٤	٦١	١٠٠	٧٣	٩٩	٥٦	٩٢
مواد خام زراعية	١٤	٤٥	٤	٢٨	...	٥٩	٤	٤١
الوقود	٩٢	...	١١	٣٧	٣٣	٢٨	٢٧	٢٧
مواد خام معدنية	...	١٦	...	٤٠	٢	٣١	١	٢٩
منتجات صناعية	٣٩	٧١	١٠	٥٦	٤٨	٥٠	١٩	٥٨
كل السلع	٣٦	٤٥	٢١	٣٣	٣١	٤٣	٢٥	٤٨

المصدر : S. Larid & A Yeats (1995) : 312

ويلاحظ من الجدول تزايد نسبة الواردات التى خضعت لقيود غير تعريفية فى معظم البلدان المتقدمة ، وبصفة خاصة وارداتها من المنتجات الغذائية والصناعية . وقد لاحظ بعض المراقبين والمحللين لتدفقات التجارة الدولية أن المنتجات الصناعية التى

خضعت بدرجة كبيرة لقيود غير تعريفية هى المنتجات التى طورت فيها البلدان المتخلفة ميزة نسبية فى السنوات الأخيرة مثل المنسوجات ، الملابس ، والأحذية ؛ وكذلك المنتجات التى شهدت ضغوطا دورية وتحولات هيكلية فى البلدان المتقدمة مثل الحديد والصلب ، وبناء السفن ، والطائرات المدنية (٥٧) .

ثانياً : أهم أنواع القيود غير التعريفية المطبقة :

قد يكون من المفيد استعراض أشهر أو أهم أنواع القيود غير التعريفية التى طبقت خلال السبعينات والثمانينات . والسبب فى ذلك هو أن بعضاً من هذه القيود تسمح به إتفاقيات الجات بما فى ذلك اتفاقيات جولة أرجواى الأخيرة فى ظل ضوابط معينة ، وقد تمكنت البلدان المتقدمة من الالتفاف حولها وتفسيرها بما يحقق مصالحها ، ولا يوجد ما يحول دون أن يستمر هذا السلوك من جانبها حتى بعد التنفيذ الكامل لاتفاقيات جولة أرجواى .

١- التقييد الاختيارى للصادرات :

لعل من أشهر الأمثلة التى شهدت تطبيق هذه الاجراءات والقيود صادرات السيارات اليابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ففى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨١، إنخفض إنتاج السيارات فى الولايات المتحدة بمقدار الثلث، وزاد نصيب واردات السيارات فى السوق المحلية الأمريكية من ١٨٪ إلى ٢٩٪ ، وفقد أكثر من ٣٠٠ ألف شخص وظائفهم فى تلك الصناعة خلال هذه الفترة . ونتيجة لذلك ، اتفقت الولايات المتحدة مع اليابان على قيام هذه الأخيرة بتقييد صادراتها من السيارات إلى الولايات المتحدة لتصبح ٦٨و ١ مليون سيارة سنويا فى الفترة ٨١- ١٩٨٣، تزيد إلى ١,٨٥ مليون سيارة سنوياً فى الفترة ٨٤ - ١٩٨٥. كما طبقت إجراءات التقييد الاختيارى للصادرات على صادرات الصلب إلى الولايات المتحدة . ففى عام ١٩٨٢،

اتفقت الولايات المتحدة مع موردى الصلب الأساسيين على تخفيض صادراتهم إلى السوق الأمريكية بحيث لا يزيد نصيب واردات الصلب فى تلك السوق عن ٢٠٪ .

ويوضح الجدول التالى رقم (٣) عدد اتفاقيات التقييد الاختيارى للصادرات وفقاً للمنتجات التى خضعت لها والبلدان التى فرضتها فى عام ١٩٨٩ .

جدول رقم (٣)

اتفاقيات التقييد الاختيارى للصادرات وفقا

للمنتجات الخاضعة لها والبلدان التى فرضتها فى عام ١٩٨٩ (٥٨)

الصناعة / البلد	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوربى	منطقة التجارة الحرة الأوربية	اليابان	كندا	الاجمالى
المنسوجات	١٣	٢٧	١٢	٦	٨	٦٦
الصلب	٣٥	١٤	١	-	-	٥٠
الزراعة	٢	٣٦	٤	٥	١	٤٨
الإلكترونيات	٣	٢٥	-	-	-	٣٨
السيارات	١	١٧	١	-	١	٢٠
الأحذية	١	١٥	-	-	٢	١٨
أدوات آلية	١٠	٤	-	-	-	١٤
أخرى	٤	٣٥	١	٢	-	٤٢
الاجمالى	٦٩	١٧٣	١٩	١٣	١٢	٢٨٦

المصدر : D . Salvatore (1995) : 261 - 262

ويلاحظ من الجدول أن صادرات المنسوجات والصلب والمنتجات الزراعية كانت أكثر خضوعاً من غيرها لإجراءات التقييد الاختيارى للصادرات كما يلاحظ أن بلدان الاتحاد الأوربى كانت أكثر البلدان تطبيقاً لهذه الاجراءات ، تليها الولايات المتحدة . وقد فرضتها هذه البلدان بصفة أساسية على وارداتها من (أى على صادرات كل من) اليابان ، بلدان أورب الشرقية ، وكوريا الجنوبية .

٢- الإجراءات الوقائية : Safeguards

تسمح المادة (١٩) من اتفاقية الجات بهذه الاجراءات فى ظل ضوابط معينة . فهى تتيح للعضو المتضرر ضرراً جسيما ، فعليا أو محتملاً ، من تدفق متضخم للواردات من منتج معين ، أن يقوم بتعليق أو تعديل إلتزاماته كليا أو جزئياً فيما يتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية ، وتطبق هذه الاجراءات بطريقة غير تمييزية ولفترة مؤقتة . إلا أن هذه الاجراءات قد أسئ استعمالها من جانب البلدان الرأسمالية المتقدمة ، حيث توسعت فى تطبيقها خلال السبعينات والثمانينات لأغراض حمائية ، أى لمنع المنافسة الأجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضى بذلك اتفاقية الجات .

وقد استطاعت الجات أن ترصد خلال الفترة من ١٩٥٠- أبريل ١٩٩٣، ١٥١ إجراءً وقائيا تم تطبيقها خلال تلك الفترة . وقد اختلفت مدد تطبيقها على النحو التالى : ٣٤ إجراءً طبقت لفترة أقل من العام، ٥٤ إجراءً طبقت لفترة تتراوح ما بين ١- ٤ سنوات ، ٤٣ إجراءً طبقت لفترة تتراوح ما بين ٤- ٨ سنوات ، ٩ إجراءات طبقت لفترة تتراوح ما بين ٨- ١٢ سنة ، ٦ إجراءات طبقت لمدة تزيد على ١٦ سنة وإجراءان طبقا لمدة تزيد على ٣٠ سنة . وقد طبقت هذه الاجراءات على واردات الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة من المنتجات الزراعية ، والمنسوجات ، والملابس ، وبصفة خاصة من البلدان المتخلفة (٥٩) .

٣- الإغراق : Dumping

الإغراق يعنى استيراد منتج ما بسعر يقل عن قيمته العادية Normal value. وتسمح المادة السادسة من اتفاقية الجات بمكافحةالاغراق عن طريق فرض رسوم تعريفية عقابية (تعريفات مكافحة الاغراق anti - dumping tariffs) إذا ما أحدث الإغراق ، أو هدد بإحداث أضرار جسيمة لأحد فروع النشاط الاقتصادى فى أية

دولة من الدول الأعضاء في الجات ، أو إذا تسبب في تأخير تأسيس أحد فروع النشاط الاقتصادى فى هذه الدول . وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لاجراءات مكافحة الإغراق ، إلا أنها كثيراً ما استخدمت كأحد أشكال الحماية الخفية crypto- pro- tectionism ، وبصفة خاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى (٦٠) .

ففى الفترة من ٧٩- ١٩٨٨ ، أثارت بلدان الاتحاد الأوربى قضية الإغراق فى ٣٤٩ حالة ، طبقت رسوم مكافحة الإغراق على ٧٦٪ من هذه الحالات بالفعل ، التى كانت تتعلق كلها بواردات من بلدان آسيوية (٦١) . وفى الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ ، قام منتجو الصلب الأمريكيين بفرض إجراءات مكافحة الإغراق فى مئات من الحالات ضد موردى الصلب الأجانب إلى الولايات المتحدة . كما قامت الولايات المتحدة كذلك بتطبيق هذه الاجراءات على وارداتها من رقائق الكمبيوتر اليابانية فى عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من قيام اليابان بإزالة سبب الإغراق فى عام ١٩٨٦، استمرت الولايات المتحدة فى فرض رسوم مكافحة الإغراق على صادرات اليابان إليها من رقائق الكمبيوتر بنسبة ١٠٠٪ حتى علم ١٩٩١، حينما تعهدت اليابان بمساعدة منتجى الولايات المتحدة على زيادة نصيبهم فى السوق اليابانية من ٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٢ (٦٢) .

٤- الدعم والرسوم التعويضية : Subsidy and countervailing duties

من بين أهم الأشكال الحمائية تقديم الدعم الحكومى للصادرات وللإنتاج الزراعى . ويمكن النظر إلى دعم الصادرات على أنه شكل من أشكال الإغراق حيث أنه يمكن المصدر من بيع سلعته فى الخارج بثمن تنافسي أقل . وتقوم كل البلدان الصناعية الكبرى بتقديم ائتمانات تصدير منخفضة الفائدة للمشترين الأجانب لصادراتها . وتمول هذه الائتمانات نحو ٥٪ من صادرات الولايات المتحدة، ٣٠ - ٤٠٪ من صادرات

اليـابان وفـرنسـا. ومن أهم الصـادرات التى تتلقى دعـمـا ملموسـا فى هذه البلدان ، الصـادرات الزراعيـة فى بلدان الاتحـاد الأوربى ، دعم صناعـة طائرات الركـاب المدنيـة الأوربيـة (إيرباص) ، دعم صناعـة الكمبيـوتر والصناعـات كثيـفة التكنولوجيـا فى اليابان .. الخ (٦٣). أما عن دعم الإنتاج الزراعى فيوضحه الجدول التالى رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

دعم الانتاج الزراعى فى البلدان الصناعية المتقدمة (٦٤) .

البلـــد	الدعـم بالبليـون دولار		الدعم كنسبة مئوية من الناتج الزراعى	
	٧٩-١٩٨٦	١٩٩٠	٧٩-١٩٨٦	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٣٠,٧	٣٥,٩	٢٨	٣٠
الاتحاد الأوربى	٣٩,٩	٨١,٦	٣٧	٤٨
اليابان	٢١,٦	٣٠,٩	٦٦	٦٨
استراليا	١,١	١,٣	١٢	١١
النمسا	١,١	٢,٤	٣٢	٤٦
كندا	٤,٢	٦,٥	٣٢	٤١
فنلندا	٢,٣	٥,٣	٥٨	٧٢
نيوزلندا	٠,٧	٠,٢	٢٥	٥
النرويج	١,٧	٣,١	٧٢	٧٧
السويد	١,٦	٣,٤	٤٤	٥٩
سويسرا	٢,٦	٥,٠	٦٨	٧٨
كل البلدان الصناعية	١٠٧,٤	١٧٥,٦	٣٧	٤٤

المصدر : D.Salvatore (1995) : 2

ويلاحظ من الجدول مدي ضخامة دعم الإنتاج الزراعي الذي تقدمه البلدان الصناعية ، وبصفة خاصة بلدان الأتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان . كما يلاحظ أن نسبة الدعم إلي الناتج الزراعي في هذه البلدان قد ارتفعت من ٣٧٪ في الفترة ٧٩ - ١٩٨٦ إلي ٤٤٪ عام ١٩٩٠ .

أما عن الرسوم التعويضية التي تفرض كإجراء مضاد للدعم من جانب البلدان المستوردة للمنتجات أو الصادرات المدعومة ، فقد زاد إستخدامها ، وبصفة خاصة من جانب الولايات المتحدة ، كإجراء حمائي أكثر منه تعويضي .ففي الفترة من ٧٠ - ١٩٧٤ ، فرضت الولايات المتحدة رسوما تعويضية علي صادرات البلدان المتخلفة إليها في حالتين فقط . ثم ارتفع عدد هذه الحالات إلي ٤٥ حالة في الفترة من ٨٠ - ١٩٨٥ . وفي المقابل كان عدد الحالات التي فرضت فيها الولايات المتحدة رسوما تعويضية علي صادرات البلدان المتقدمة إليها أقل من ذلك ، حيث ارتفع من ٩ حالات في الفترة من ٧٠ - ١٩٧٤ إلي ٥٩ حالة في الفترة من ٧٥ - ١٩٧٩ ، ثم إلي ٦٣ حالة في الفترة من ٨٠ - ١٩٨٥ (٦٥) .

٥ - الحماية الإدارية : Administered protection

تشمل الحماية الإدارية العديد من الإجراءات المتنوعة أهمها الإجراءات الوقائية ، وإجراءات مكافحة الدعم أو الرسوم التعويضية ، وإجراءات مكافحة الأغراق ، وذلك بالإضافة إلي إجراءات أخري مثل القيود الفنية علي التجارة ، الإجراءات الصحية المؤثرة في التجارة العالمية ، قواعد المنشأ للمنتجات الداخلة في التجارة العالمية ، إجراءات تراخيص الإستيراد ، إجراءات التفتيش علي البضائع قبل الشحن ، قواعد التقييم الجمركي ، قواعد تأمين المشتريات الحكومية ، وإجراءات أخري متعلقة بحماية الأخلاق العامة والأمن القومي والتراث الوطني . . . الخ . ويوضح الجدول التالي

رقم(٥) أهم أنواع الحماية الإدارية وعدد الحالات التي طبقت فيها في عدد من البلدان الصناعية .

جـدول (٥)

حالات الحماية الإدارية التي طبقت في عدد من

البلدان الصناعية في الفترة من٨١-١٩٩٠ (٦٦)

السنة / الإجراء الحمائي	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	٨١- ١٩٩٠
× الاجراءات الوقائية :											
الولايات المتحدة	٦	١	٥	٦	٣	٣	٢	٢	-	١	٢٩
استراليا	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	٢
كندا	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٢
الاتحاد الأوربى	-	٢	٥	١	٨	٤	١١	-	٣	٥	٣٩
× الرسوم التعويضية :											
الولايات المتحدة	٢٢	١٤٥	٢٢	٥٢	٣٨	٢٦	٥	١٣	٨	٦	٣٣٧
استراليا	-	٣	٧	٦	٣	٣	-	-	٢	٧	٣١
كندا	-	١	٣	٢	٢	٤	٦	٢	١	٢	٢٣
الاتحاد الأوربى	١	٤	٣	١	-	-	٢	-	-	١	١٢
× مكافحة الإغراق :											
الولايات المتحدة	١٥	٦٣	٤٧	٧٣	٦٥	٧٠	١٤	٤٠	٢٥	٢٤	٤٣٦
استراليا	٤٩	٧٧	٨٠	٥٦	٦٣	٦٢	١٧	١٦	١٩	٢٣	٤٦٢
كندا	٢٣	٧٢	٣٦	٣١	٣٦	٨٥	٨٦	٥٣	١٤	١٤	٤٥٠
الاتحاد الأوربى	٤٧	٥٥	٤٣	٤٢	٣٥	٣١	٣٤	٤٠	٢٩	١٦	٣٤٣
× الأجمالى :											
الولايات المتحدة	٤٣	٢٠٩	٧٤	١٣١	١٠٦	٩٩	٢١	٥٥	٣٣	٣١	٨٠٢
استراليا	٤٩	٨٠	٩٦	٦٢	٦٦	٦٥	١٧	١٦	٢١	٣٠	٥٠٢
كندا	٢٤	٧٤	٣٩	٣٢	٣٨	٨٩	٩٢	٥٥	١٥	١٦	٤٧٤
الاتحاد الأوربى	٤٨	٦١	٥١	٤٤	٤٣	٣٤	٤٧	٤٠	٣٢	٢٢	٤٢٢

المصدر : D S aivatore (1995) : 271

ويلاحظ من الجدول أن إجراءات مكافحة الإغراق تأتي في مقدمة الإجراءات الحمائية التي لجأت إليها البلدان المتقدمة ، وأن الولايات المتحدة كانت أكثر البلدان الصناعية استخداما لإجراءات الحماية الإدارية .

٦- التجارة المدارة : Managed Trade

يقصد بالتجارة المدارة التجارة التي تخضع بدرجة أو بأخري لحواجز تجارية غير تعريفية . فمع تزايد العجز التجاري للولايات المتحدة ، وضعف القدرة التنافسية لصادراتها ، أخذت في التحول نحو سياسة تجارية جديدة تتميز بالسلوك الحمائي الأحادي الجانب unilateralist and protectionist behaviour المصحوب بتشريعات وعقوبات تجارية . وقد اضطرت اليابان ، تحت التهديد بفرض هذه العقوبات عليها من جانب الولايات المتحدة ، إلي حل مشكلاتها مع الولايات المتحدة عن طريق اتفاقات ثنائية تتضمن معايير موضوعية لتقييم درجة انفتاح أسواق اليابان أمام الصادرات الأمريكية . وبنفس الطريقة ، أخذت بلدان الأتحاد الأوربي تحل مشكلاتها التجارية مع اليابان والولايات المتحدة ، في إطار من الاتفاقات الثنائية bilateralism ، منتهكين بذلك المبادئ التي يقوم عليها نظام التجارة متعددة الأطراف ، ومعرضين بذلك البلدان الأخري لأضرار جسيمة . وهكذا أصبحت التجارة المدارة سمة أساسية من سمات النظام التجاري الدولي الحالي بسبب تركز التجارة العالمية في يد أقطاب ثلاثة : الولايات المتحدة ، الأتحاد الأوربي ، واليابان ، فضلت حل مشكلاتها عن طريق الحوار المباشر فيما بينها ، ضاربة عرض الحائط بالآليات متعددة الأطراف .

ويوضح الجدول التالي رقم (٦) نصيب التجارة المدارة في تدفقات التجارة العالمية .

جدول رقم (٦)

نصيب التجارة المدارة في تدفقات التجارة العالمية

في الفترة من ٧٠ - ١٩٧٧ (٪) [٦٧]

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧
* نصيب التجارة المدارة في واردات البلدان الصناعية :	٣٦	٣٨	٤٦	٤٤
- من البلدان الصناعية	٢٦	٢٧	٢٩	٢٧
- من البدان المتخلفة غير البترولية	٥٢	٥٥	٥٨	٦٢
* نصيب التجارة المدارة في واردات البلدان المتخلفة غير البترولية :	٣٨	٤٢	٤٧	٤٦
- من البلدان الصناعية	٢٤	٢٧	٢٩	٢٤
- من البلدان المتخلفة غير البترولية	٤٨			٤٧

المصدر : S.B. Page , (1998) : 178

ويلاحظ من الجدول تزايد نسبة التجارة المدارة في تدفقات التجارة العالمية وبصفة خاصة فيما يتعلق بواردات البلدان المتقدمة من البلدان المتخلفة .

نخلص من العرض السابق إلي أن أزمة السبعينات وتغير مراكز الأهمية النسبية والقدرة التنافسية لأجزاء رأس المال الدولي قد دفعت البلدان المتقدمة إلي محاولة إعادة صياغة نمط الهيمنة الإقتصادية في إطار من الصراع المحتدم بينها . وفي إطار هذه المحاولة ، لجأت كل هذه البلدان إلي تبني سياسات حمائية جديدة تجسدت في تلك الظاهرة المعروفة بتآكل أخلاقيات الجات . ولكن نظرا لما ترتب علي هذه الظاهرة من مشكلات تجارية وصلت أحيانا إلي حد نشوب حروب تجارية فيما بين هذه البلدان ، كان لابد من إعادة النظر في القواعد الحاكمة للنظام التجاري الدولي . ويبدو أن الأقطاب

التي تسيطر علي تدفقات التجارة الدولية قد وجدت الحل في جولة جديدة للمفاوضات الرامية إلي تحرير التجارة الدولية في إطار الجات . ومن هنا بدأ التفكير والإعداد لجولة أرجواي التي بدأت في عام ١٩٨٦ وانتهت في عام ١٩٩٣ ، ليبدأ العمل بها من يناير ١٩٩٥ . فهل تؤدي هذه الجولة التي تحولت بمقتضاها الجات من مجرد اتفاقية إلي منظمة جديدة تعرف بمنظمة التجارة العالمية إلي التحرير الكامل للتجارة الدولية ؟ أم تبقي هناك ترتيبات حمائية في ظل منظمة التجارة العالمية ؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في القسم التالي من البحث .

اثر جولة ارجواي علي تحرير التجارة الدولية

تمهيد وتقسيم :

جاءت الدعوة إلي جولة أرجواي من منطلق حرص البلدان الصناعية المتقدمة علي مواصلة سيطرتها علي النظام الاقتصادي العالمي ، وإعادة ترتيب عناصره بما يضمن لها احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها ، وخصوصا في مجال الصراع علي الأسواق . وقد تضافرت مجموعة من العوامل التي دفعت إلي عقد هذه الجولة ، والتي يتمثل أهمها فيما يلي (٦٨) :

- تزايد حدة الصراع بين البلدان الصناعية إلي درجة باتت تهدد بنشوب حروب تجارية فيما بينها ، فضلا عما أدت إليه من تصاعد الاتجاهات الحمائية . ومن هنا كانت الدعوة إلي تخفيف هذه الأتجاهات خوفا من عواقبها غير المأمونة .

- تزايد درجة الفوضي في النظام التجاري الدولي كما جسدتها ظاهرة تآكل أخلاقيات الجات ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلي ضبط آليات هذا النظام .

- تآكل النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة علي الرغم من تعاظم نفوذها السياسي والعسكري .ولهذا كان لابد من إزالة العراقيل التي تحول دون توسع رأس المال الأمريكي في إطار إعادة صياغة نمط الهيمنة الاقتصادية علي صعيد الاقتصاد الدولي .

- تراجع النشاط الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة التي يتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ السبعينات ، ومن ثم كانت الدعوة إلي تحرير التجارة الدولية من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي .

– تزايد واتساع درجة تدويل النشاط الاقتصادي ، وتعاظم حركات رأس المال الدولي وتنوع أنشطة الشركات دولية النشاط ، و لهذا كان لابد من فتح المزيد من الأسواق أمام هذه الشركات وتحويل العالم كله إلي بيئة اقتصادية وقانونية واحدة من أجل إعادة تشكيل هياكل الإنتاج علي النطاق العالمي .

– تنامي القوى الاقتصادية الأسيوية الساعية إلي فتح الأسواق أمام صادراتها .

– تدهور مكانة الكتلة الاشتراكية وانهيار النظام الاشتراكي فيها علي نحويدعو إلي إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي .

وقد تفاعلت العوامل السابقة في الدعوة إلي عقد جولة أرجواي وفي صياغة أهدافها واتفاقياتها الداعية إلي تحرير التجارة الدولية . فإلي أي مدي تسهم اتفاقيات جولة أرجواي في تحرير التجارة الدولية ؟ هذا السؤال هو ما نحاول الإجابة عليه في القسم الحالي من البحث من خلال معرفة أثر جولة أرجواي علي القيود التعريفية ؛ وأثرها علي القيود غير التعريفية ؛ وأخيرا أثرها علي أية ترتيبات حمائية أخري تضمنتها الاتفاقيات الجديدة .

٤ – ١ – أثر جولة أرجواي علي القيود التعريفية :

٤ – ١ – ١ – تخفيض مستويات التعريفة الجمركية :

خلال الخمسين سنة الماضية ، ركزت الجولات السبع السابقة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي عقدت في إطار إتفاقية الجات علي تحرير التجارة في السلع . . وكان من بين المبادئ الأساسية للجات أنه إذا كان لابد من استخدام حواجز تجارية ، فإنه يتعين استخدام القيود التعريفية بدلا من القيود غير التعريفية . ولهذا ركزت المفاوضات علي محاولة ربط التعريفات الجمركية وتخفيضها تدريجيا حتي انخفضت

مستوياتها بشكل ملحوظ . فبينما كان متوسط التعريفة الجمركية علي الواردات من المنتجات الصناعية يصل إلي نحو ٤٠٪ عند بداية العمل بالجات عام ١٩٤٨ ، أسفرت التخفيضات المتتالية لها عن وصول متوسطها إلي نحو ٦.٣٪ فقط عند بداية مفاوضات جولة أرجواي عام ١٩٨٦ . وسوف يواصل هذا المتوسط انخفاضه ليصل إلي ٣.٨٪ فقط بموجب الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة أرجواي (٦٩) .

وقد أسفرت جولة أرجواي عن تخفيضات في التعريفات الجمركية علي واردات المنتجات الصناعية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ تصل نسبتها إلي نحو ٣٨٪ في المتوسط ، بالنسبة لواردات البلدان المتقدمة ، وإلي نحو ٢٧٪ بالنسبة لواردات البلدان المتخلفة والبلدان التي تشهد تحولا إلي اقتصاد السوق ، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

التخفيضات الموافق عليها في التعريفات الجمركية علي

الواردات من المنتجات الصناعية في جولة أرجواي (٪) (٧٠)

البلد	التعريفة قبل أرجواي	التعريفة بعد أرجواي	نسبة التخفيض
الولايات المتحدة	٤,٦	٣,٢	٣٠,١
الإتحاد الأوربى	٥,٣	٣,٢	٣٩,٧
اليابان	٤,٤	٢,٧	٣٨,٧
البلدان المتخلفة والمتحولة لاقتصاد السوق	١٣,٥	٩,٨	٢٧,٤

المصدر : G . Koopman & H.Scharrer (1995) : 35

ويلاحظ من الجدول أن متوسط التعريفة الجمركية علي واردات المنتجات الصناعية في البلدان المتقدمة سوف ينخفض ليصل إلي نحو ٣٪ ، مقابل ١٠٪ في البلدان المتخلفة والبلدان المتحولة إلي اقتصاد السوق .ومع ذلك ، تستطيع البلدان المتقدمة ، في إطار إلتزامها بتخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية علي وارداتها من المنتجات الصناعية (بنسبة ٣٨٪) الحفاظ علي معدلات تعريفية جمركية مرتفعة بالنسبة لوارداتها من بعض المنتجات الأكثر حساسية بالنسبة لها ، ومن ثم استمرار تطبيق مستويات مرتفعة من الحماية التعريفية لهذه المنتجات . فقد لوحظ أن نسبة التخفيض في التعريفة الجمركية كانت أقل من المتوسط العام للتخفيض بالنسبة لبعض المجموعات السلعية ، وبصفة خاصة تلك التي تتمتع فيها البلدان المتخلفة بميزة نسبية . فعلي سبيل المثال ، تم تخفيض التعريفة الجمركية علي واردات المنسوجات والملابس من ٥ . ١٥٪ إلي ١ . ١٢٪ بنسبة تخفيض ٢٢٪ فقط ، وعلي واردات الجلود والمطاط والأحذية من ٩ . ٨٪ إلي ٣ . ٧٪ بنسبة تخفيض ١٨٪ فقط ، وعلي واردات معدات النقل من ٥ . ٧٪ إلي ٨ . ٥٪ بنسبة تخفيض ٢٣٪ فقط ، وقد كانت واردات البلدان المتقدمة من هذه المجموعات السلعية الأربع تشكل نحو ٢٩٪ من إجمالي وارداتها في عام ١٩٩٣.(٧١) .

٤ - ١ - ٢ - ربط التعريفات الجمركية . Tariff Binding

قبل جولة أرجواي ، كانت التعريفات الجمركية غير مربوطة (ليس لها سقوف عليا تثبت عندها) في كثير من القطاعات ، ومن ثم كان يمكن رفع معدلاتها بسهولة . وقد تمخض هذا الوضع عن تقليل ضمان فرص النفاذ إلي الأسواق ولهذا كان من بين أهداف جولة أرجواي زيادة نسبة التعريفات المربوطة علي نحو يسهم في مزيد من تحرير التجارة . ويوضح الجدول التالي رقم (٨) ما تم انجازه في هذا الشأن .

جدول (٨)

تزايد نسبة التعريفات الجمركية المربوطة

علي الواردات من المنتجات الصناعية (٪) (٧٢)

مجموعة البلدان	نسبة التعريفات المربوطة		نسبة الواردات الخاضعة لتعريفات مربوطة	
	قبل أرجواي	بعد أرجواي	قبل أرجواي	بعد أرجواي
جميع البلدان	٤٣	٨٣	٦٨	٨٧
البلدان المتقدمة	٧٨	٩٩	٩٤	٩٩
البلدان المتخلفة	٢٢	٧٢	١٤	٥٩
الإقتصادات المتحولة	٧٣	٩٨	٧٤	٩٦

المصدر : R . Safadi (1996) : 32

ويلاحظ من الجدول تزايد نسبة التعريفات المربوطة ، ونسبة الواردات الخاضعة لتعريفات مربوطة في كل البلدان ، وهو ما يعني تزايد فرص النفاذ إلي الأسواق .

وبالإضافة إلي ربط التعريفات الجمركية علي النحو السابق ، فإنها خضعت في نفس الوقت لتخفيض معدلاتها . ففي البدان المتقدمة ، صار نحو ١٧٪ من خطوطها التعريفية مربوط بالفعل عند معدل تعريفي صفر ، أي أنها معفاة تماما من الجمارك duty - Free ، وأن ٦٧٪ منها ربطت مع تخفيض معدلها ،في حين تم ربط ١٠٪ منها بدون تخفيض ، ويقي هناك ٧٪ من الخطوط التعريفية لم يقدم بشأنها عروض . أما في البلدان المتخلفة ، فلا توجد خطوط تعريفية مربوطة عند الصفر أو الإعفاء الجمركي ، في حين تم ربط ٤٤٪ منها مع تخفيض معدلاتها ، مقابل ٢٥٪ منها ربطت بدون تخفيض ،و بقي هناك ٣١٪ منها بدون تقديم أية عروض بشأنها (٧٣) .

٤ - ١ - ٣ - تعديل هيكل التعريفة الجمركية :

بالإضافة إلي ربط التعريفات الجمركية وتخفيض مستوياتها ، حدث تعديل في هيكل التعريفات الجمركية في البلدان المتقدمة يؤدي إلي تزايد نسبة الواردات المعفاة تماما من الضرائب الجمركية ، وتلك الخاضعة لتعريفات منخفضة .ففي اليابان ، علي سبيل المثال ، تمخضت جولة أرجواي عن ارتفاع نسبة التعريفات التي يصل فيها معدل التعريفة الجمركية إلي الصفر من ٣٥٪ إلي ٧١٪ من جملة التعريفات ، ومن ١٠٪ إلي ٤٠٪ في الولايات المتحدة ، ومن ٢٤٪ إلي ٣٨٪ في الاتحاد الأوربي .(٧٤) وقد ترتب علي ذلك تزايد نسبة الواردات الصناعية المعفاة تماما من الجمارك في البلدان المتقدمة من ٢٠٪ قبل جولة أرجواي إلي ٤٣٪ بعد جولة أرجواي .(٧٥)

ومع ذلك ، سوف تستمر البلدان المتقدمة ، حتي بعد التنفيذ الكامل لاتفاقيات جولة أرجواي ، في تطبيق تعريفات قصوي tariff spikes تزيد معدلاتها عن ١٥٪ علي وارداتها من بعض المنتجات الصناعية ، وبصفة خاصة المنسوجات والملابس ، الأسماك ومنتجاتها ، الجلود والمطاط والأحذية.(٧٦)

٤ - ١ - ٤ - تصاعد التعريفة الجمركية Tariff Escalation

من بين الأساليب المستخدمة لزيادة نصيب البلدان المتخلفة في تجارة المنتجات الصناعية ، السعي نحو زيادة قدرتها علي معالجة منتجات الموارد الطبيعية بدلا من تصديرها في صورتها الخام أو الأولية . ومن العوامل التي كانت ولاتزال تحد من قدرتها علي ذلك هيكل التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية المفروضة علي صادرتها إلي البلدان المتقدمة . فغالبا ما يزيد معدل التعريفة الجمركية المفروضة علي هذه الصادرات بتزايد درجة التصنيع . فالمواد الأولية تخضع لتعريفة أقل من تلك التي تخضع لها المنتجات شبه المصنعة ، وهذه تخضع بدورها لتعريفة أقل من تلك التي

تخضع لها المنتجات المصنعة النهائية ، وهو ما يعرف بتصاعد التعريفة الجمركية . مؤدي ذلك تزايد حماية القيمة المضافة علي نحويعيد توزيعها داخل حلقات السلسلة الإنتاجية لصالح البلدان المتقدمة . ولهذا أدرجت مسألة تصاعد التعريفة الجمركية في مفاوضات جولة أرجواي في محاولة لتخفيف معدل التصاعد . ومن أجل الوقوف علي ما تم إنجازه بالنسبة لهذه المسألة يستخدم ما يسمي بمؤشر التصاعد escalation in-dicator ليقيس النسبة المئوية للتغير في مستويات التعريفة المطبقة علي مراحل معالجة المنتج قبل وبعد جولة أرجواي ، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

التغير في تصاعد التعريفة الجمركية المطبقة علي الواردات

الصناعية للبلدان المتقدمة من البلدان المتخلفة[٧٧] .

المجموعة السلعية	نصيب كل مرحلة في القيمة المضافة	معدل التعريفة (%)		نسبة التخفيض (%)	التغير فى تصاعد التعريفة
		قبل أرجواى	بعد أرجواى		
× كل المنتجات الصناعية:	١٠٠	٦,٨	٤,٣	٣٧	غير قابل للتطبيق
- المواد الخام	٢٢	٢,١	٠,٨	٦٢	غير قابل للتطبيق
- منتجات شبه مصنعة	٢١	٥,٣	٢,٨	٤٧	انخفضت
- منتجات مصنعة نهائية	٥٧	٩,١	٦,٢	٣٢	انخفضت
× كل المنتجات الاستوائية:	١٠٠	٤,٢	١,٩	٥٥	غير قابل للتطبيق
- المواد الخام	٣٥	٠,١	٠,٠	١٠٠	غير قابل للتطبيق
- منتجات شبه مصنعة	٣١	٦,٣	٣,٥	٤٤	انخفضت
- منتجات مصنعة نهائية	٣٤	٦,٦	٢,٦	٦١	انخفضت
× منتجات الموارد الطبيعية:	١٠٠	٤,٠	٢,٧	٣٣	غير قابل للتطبيق
- المواد الخام	٤٤	٣,١	٢,٠	٣٥	غير قابل للتطبيق
- منتجات شبه مصنعة	٣٩	٣,٥	٢,٠	٤٣	انخفضت
- منتجات مصنعة نهائية	١٧	٧,٩	٥,٩	٢٥	انخفضت

المصدر : R. S afadi (1996) : 29

ويلاحظ من الجدول أن معدل التعريفة يزداد بتزايد درجة التصنيع ، كما يلاحظ أن مدي أو نطاق التصاعد التعريفي بالنسبة لكل أنواع المجموعات السلعية قد إنخفض بعد جولة أرجواي عما كان عليه قبلها .

وهكذا أسفرت جولة أرجواي في مجال تحرير القيود التعريفية عن تخفيض المتوسط العام للتعريفات الجمركية ، وتزايد نسبة التعريفات المربوطة ، وتزايد نسبة الواردات المعفاة من الجمارك، وإنخفاض مدي أونطاق التصاعد التعريفي . ومع ذلك ، تبقي بعض المجموعات السلعية خاضعة لتعريفات جمركية مرتفعة مع استمرار خضوع نسبة من الواردات لتعريفات جمركية قصوي . هذه الإتجاهات تؤكدها بيانات الجدول التالي رقم (١٠) الخاصة بهيكل التعريفات في مجموعة الأربعة: الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوربي ، اليابان ، وكندا .(٧٨)

جدول رقم (١٠)

هيكل التعريفات المطبقة في مجموعة الأربعة (٪) (٧٩) .

البند / المؤشر	الولايات المتحدة			الاتحاد الأوربي			اليابان			كندا		
	١٩٨٩	١٩٩٣	بعد ارجواي	١٩٨٨	١٩٩٢	بعد ارجواي	١٩٨٨	١٩٩٢	بعد ارجواي	١٩٨٨	١٩٩٢	بعد ارجواي
* التعريفات المربوطة	٩٨.١	٩٨.١	١٠٠	٩١.٨	٩٢.٧	١٠٠	٨٩.٨	٩٠.٥	٩٨.٨	٩٨.٤	٩٨.٩	٩٩.٦
* تعريفات معدلها صفر	١٧.٤	١٤.٤	٣٤.٧	[illegible]	[illegible]	٢٦.٥	٢١.٩	٣٥.[illegible]	٤٤.٦	٢٥.٧	٢٦.٣	٤٠.٤
* نسبة التعريفات المخفضة إلى جملة التعريفات	١٧.٦	١٧	١٠.٨	١٠.٦	١١.١	١٠.٤	٧.٤	٨.٨	٩.٧	٩	٩.٢	٥.٠
* نسبة الخصم التعريفي إلى جملة التعريفات	٠.١	٠.٢	٢.٣	١.٠	٢.٤	٢.٣	١.٠	١.٢	٢.٢	٠.٠	٠.٠	١.٥
* تعريفات ليس لها معادل قيمي	١.٣	١.٩	٠.٠	٨.٤	٨.١	١.٦	٠.٠	٠.٤	٠.٩	٠.٥	٠.١	٠.٠
* متوسط التعريفة المربوطة	٦.٣	٦.٥	٤.٠	٧.٥	٧.٦	٧.٢	٨.٢	٨.٥	٤.٩	٩.٢	٩.٣	٥.٦
* متوسط التعريفة المطبقة	٦.٢	٦.٤	٤.٠	٧.٤	٧.٦	٧.٢	٦.٩	٧	٤.٨	٩.١	٨.٨	٥.٠
* متوسط معدل التعريفة المرجح للواردات	٤.٠	٤.٠	٢.٥	٦.٠	٦.٢	٥.١	٣.٨	٣.٩	٢.٨	٦.٩	٦.٧	٣.٩
* متوسط معدل التعريفة المرجح للإنتاج	٤.٤	٤.٧	٢.٧	٨.٢	٨.٤	٥.٦	٤.٢	٣.٦	٢.٤	٨.٧	٨.٤	٦.٩
* تعريفات محلية قصوى	٤.٥	٤.٠	٦.٤	٢.٢	٢.٣	٥.٥	٥.٣	٥.٧	٦.٩	٠.٥	٠.٣	٥.٥
* تعريفات دولية قصوى	٩.٣	٩.٤	٣.٠	٥.٧	٦.٩	٩.٢	١٠.٩	١١.٢	٦.٢	١٣.١	١٣.٠	٥.٥

المصدر : M . Daly & H. Kuwahara (1998) : 216

ويلاحظ من الجدول ما يلي :

١ - أن نسبة التعريفات غير المربوطة كانت أقل من ٢٪ في كل من الولايات المتحدة وكندا ، ٧٪ في الاتحادالأوربي ، ونحو ١٠٪ في اليابان قبل جولة أرجواي . أما بعد أرجواي ، فيلاحظ أن كل التعريفات تقريبا سوف تكون مربوطة في البلدان الأربعة .

٢ - أن نسبة التعريفات التي يصل فيها معدل التعريفة إلي الصفر (معفاة من الجمارك) سوف تزداد بعد جولة أرجواي عما كانت عليه قبلها .

٣ - إتجاه نسبة التعريفات النوعية والمختلطة specific and mixed tariffs نحو الانخفاض بعد جولة أرجواي في البلدان الأربعة ، علي الرغم من تحول القيود غير التعريفية في مجال الزراعة إلي قيود تعريفية يغلب عليها التعريفات النوعية والمختلطة . ويعد هذا الإتجاه سمة من سمات التحسن الذي سوف يطرأ علي هيكل التعريفة في المستقبل نظرا لعدم وضوح وشفافية التعريفات النوعية ، إذا ما قورنت بالتعريفات القيمية advalorem tariffs (٨٠)

٤ - اتجاه نسبة الحصص التعريفية tariff quotas (حصص كمية تخضع لتعريفات جمركية متدرجة) نحو التزايد في البلدان الأربعة ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلي تحويل القيود غير التعريفية المفروضة علي المنتجات الزراعية إلي قيود تعريفية . وقد كانت الحصص التعريفية تستخدم علي نطاق واسع في الاتحاد الأوربي حتى قبل جولة أرجواي (٨١) .

٥ - أن مستوي الحماية التعريفية الكلية Overall tariff protection كما يعبر عنها كل من متوسط معدل التعريفة المرجح للواردات ، ومتوسط معدل

التعريفة المرجع للإنتاج ، أعلي في كل من الاتحادالأوربي وكندا عنه في كل من الولايات المتحدة واليابان ، وسوف يستمر هذا الاتجاه كذلك حتي بعد اكتمال تخفيض التعريفات المقررة في جولة أرجواي .

٦ - استمرار وجود التعريفات المحلية والدولية القصوي domestic and international tariff spikes بعد جولة أرجواي ، وهو ما يعنى تزايد مستوي الحماية التعريفية الكلية (٨٢) .

وبالإضافة إلي الملحوظات السابقة ، تشير البيانات المتاحة إلي أن أهم أنواع المنتجات التي ستظل مشمولة بحماية تعريفية مرتفعة في هذه البلدان الأربعة تتمثل أساسا في الأغذية المحفوظة ، المشروبات ، الدخان (التبغ) المنسوجات والملابس والأحذية ، حتي بعد تنفيذ اتفاقيات جولة أرجواى . كذلك سوف تستمر كثير من المنتجات الزراعية خاضعة لحماية تعريفية ثقيلة ، نتيجة ما يسمي " بالتعريفية القذرة dirty tariffication " ، أي تحويل القيود غير التعريفية إلي قيود تعريفية أعلي من المستويات المكافئة (٨٣) .

٤ - ٢ - أثر جولة أرجواى على القيود غير التعريفية :

قدمنا أنه مع إنخفاض الحواجز التعريفية ، أصبحت الحواجز غير التعريفية علي التجارة في السلع أكثر شيوعا واستخداما ابتداء من منتصف السبعينات وحتي بدء العمل باتفاقيات جولة أرجواى فى منتصف التسعينات . وكان من بين ما تهدف إليه جولة أرجواي ، تحويل القيود غير التعريفية إلي قيود تعريفية ، ثم تخفيض معدلات هذه القيود التعريفية بما لا يقل عن الثلث ، بالإضافة إلي القضاء علي التقييد الاختياري للصادرات وكافة الإجراءات المشابهة ، والعمل علي ضبط استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية . (٨٤) هذا فضلا عن دمج اتفاقية الألياف

المتعددة في الجات ، وإلغاء نظام الحصص الكمية التي كانت تتضمنها تدريجيا خلال عشر سنوات . ويوضح الجدول التالي رقم (١١) ما تم انجازه في جولة أرجواي من تخفيض القيود غير التعريفية علي واردات البلدان الصناعية الكبري ممثلة في الولايات المتحدة ، بلدان الاتحاد الأوربي ، اليابان ، وكندا ، والمعروفة بمجموعة الأربعة .

جدول رقم (١١)

الواردات الخاضعة لقيود غير تعريفية في مجموعة الأربعة (٪)[٨٥] .

نوع القيد / البلد	الولايات المتحدة			الاتحاد الاوربى			اليابان			كنـدا		
	١٩٨٩	١٩٩٣	بعد ارجواى	١٩٨٨	١٩٩٣	بعد ارجواى	١٩٨٨	١٩٩٣	بعد ارجواى	١٩٨٨	١٩٩٣	بعد ارجواى
× كل القيود غير التعريفية	١٠.١	٨.٠	٢.١	١١.٦	١٠.٦	٣.٨	٣.٧	٢.٨	٢.٦	٥.٦	٥.٦	٢.٦
- القيود غير التعريفية الأساسية وتشمل :	١٠.١	٨.٠	٢.١	٩.٤	٧.٦	١.٣	٢.٨	١.٨	١.٥	٣.٥	٣.٩	٠.٩
١- قيود كمية ، وتشمل :	٧.٥	٥.٢	٠.٠	٦.٥	٦.٢	٠.٨	٢.٢	١.٣	١.٠	٣.٢	٣.٥	٠.٥
أ- قيود على الصادرات	٦.٥	٤.٧	٠.٠	٤.٧	٤.٣	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٢	٢.٥	٠.٠
ب- تراخيص استيراد	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١.٩	١.٩	٠.٧	٠.٧	٠.٧	٠.٧	١.١	٠.٠	٠.٥
ج- قيود كمية أخرى	١.٣	٠.٥	٠.٠	٠.٠	٠.١	٠.١	١.١	٠.٦	٠.٤	٠.٩	٠.٤	٠.٠
٢- قيود سعرية ، وتشمل :	٢.٨	٢.٩	٢.١	٤.٩	٣.٠	٠.٦	٠.٥	٠.٦	٠.٥	٠.٣	٠.٤	٠.٤
أ- رسوم متغيرة	٠.٢	٠.٠	٠.٢	٢.٨	٢.٧	٠.٦	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠
ب - رسوم مكافحة الاغراق ورسوم تعويضية	٢.٧	٢.٨	١.٩	٠.٧	٠.٢	٠.١	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٤	٠.٤
ج- قيود سعرية أخرى	٠.٠	٠.١	٠.١	١.٤	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠

المصدر : M . Daly & H. Kuwahara (1998) :226 - 227

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

١ - اتجاه نسبة الواردات الخاضعة لقيود غير تعريفية نحو الانخفاض بشكل ملحوظ بعد جولة أرجواي بالنسبة لجميع البلدان ، وإن كانت نسبة الانخفاض في اليابان أقل عنها في البلدان الأخري نظرا لأن اليابان لم تكن تستخدم هذه القيود علي نطاق واسع كما كانت تفعل البلدان الأخرى قبل جولة أرجواى .

ويعزى هذا الانخفاض في نسبة الواردات الخاضعة لقيود غير تعريفية إلي

القضاء نهائيا علي القيود الكمية المفروضة علي الصادرات ، وإلي إلغاء نظام الحصص التي كانت مقررة بموجب اتفاقية الألياف المتعددة والتي أدمجت في الجات بموجب اتفاقية المنسوجات والملابس ، ويعزي أخيرا إلي تحويل القيود غير التعريفية التى كانت مفروضة علي المنتجات الزراعية إلي قيود تعريفية .

٢ - وجود اختلاف كبير بين البلدان السابقة فيما يتعلق بالأنواع المستخدمة من القيود غير التعريفية وذلك علي النحو التالي :

أ - تبقى رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية أهم أشكال القيود غير التعريفية المستخدمة في الولايات المتحدة بعد جولة أرجواي حيث حلت هذه الرسوم محل القيود الاختيارية علي الصادرات ، وبصفة خاصة بالنسبة لواردات الصلب .

ب - تبقى رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية أيضا أهم أشكال القيود غير التعريفية المستخدمة في كندا بعد جولة أرجواي ، بالإضافة إلي بعض القيود الأخري غير الأساسية non - core measures .

ج - تبقي تراخيص الاستيراد أهم أشكال القيود غير التعريفية المستخدمة في اليابان بعد جولة أرجواى ، بالإضافة إلي بعض القيود الكمية والسعرية الأخري .

د - تبقي تراخيص الاستيراد والرسوم المتغيرة أكثر استخداما من غيرها من القيود الأخري في الاتحاد الأوربي بعد جولة أرجواي ، مع وجود بعض القيود الكمية والسعرية الأخري .

أما عن أهم المنتجات التى ستظل خاضعة لقيود غير تعريفية بعد جولة أرجواي

فهي : الحيوانات الحية ومنتجات اللحوم بالنسبة لواردات الاتحاد الأوربي ؛ المنتجات الجلدية بالنسبة لواردات الولايات المتحدة ؛ واردات الأحذية في كل من الولايات المتحدة وكندا ؛ وواردات المعادن الأساسية في الولايات المتحدة (٨٦) .

وقد يجدر بنا أن نبدي الملحوظات التالية علي ما تمخضت عنه جولة أرجواي بشأن تحرير التجارة من القيود غير التعريفية :

١ - إن استمرار الاعتماد علي رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية بعد جولة أرجواي يرجع إلي أن هذه القيود وغيرها من القيود الإختيارية كان مسموحا باستخدامها في إطار الجات من جانب البلدان الأعضاء لتصحيح التشوهات أو الأضرار التي تصيبها من جراء انخفاض أثمان الواردات الناتج عن تمتع الموردين بمراكز احتكارية أو تلقيهم دعما في بلدانهم ، ولكن هذه القيود قد كثر استخدامها بطريقة تعسفية وتمييزية للحد من الواردات highly abusive and discriminatory في مواجهة مصدرين معينين علي خلاف ما يقضي به مبدأ الدولة الأولي بالرعاية .

٢ - إن عدم اليقين الناتج عن التهديد بفرض هذه الرسوم والفترة الزمنية التي تطبق خلالها ، يقيد في نفس الوقت المصدرين الاحتماليين الذين قد يفضلون ، كرد فعل لفرض هذه الرسوم أو التهديد بفرضها ، رفع أثمان منتجاتهم أو تخفيض عرضها . ولا شك في أن انعدام اليقين هذا أو عدم القدرة علي التنبؤ يتعارض كذلك مع مبدأ الشفافية Transparency الذي تنادي به الجات .

٣ - إن نفقات التقاضي وغيرها من النفقات التي يجبر علي تحملها المصدرون ، وبصفة خاصة في البلدان المتخلفة ، إذا ما تم اتهامهم بالإغراق ، قد تجعلهم يفضلون الحد من صادراتهم . وهناك أدلة من الولايات المتحدة بالفعل علي أن مجرد

ادعاء بعض الشركات الأمريكية بوجود حالات إغراق وقيامها بالبدء فى إجراءات التقاضى قد مارس أثره في تقييد صادرات الموردين الأجانب (٨٧) .

٤ - نظرا للقابلية الشديدة للإحلال فيما بين رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية من جانب والقيود الاختيارية علي الصادرات من جانب آخر ، ونظرا لما تمخضت عنه جولة أرجواي من منع إستخدام القيود الاختيارية علي الصادرات ؛ فإن إمكانية استخدام رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية سوف تنتشر في المستقبل ، علي الرغم مما فرضته اتفاقيات جولة أرجواي من ضبط شديد في كيفية استخدام هذه الرسوم . كما أن تحويل الرسوم المتغيرة والقيود الكمية التي كانت مطبقة علي المنتجات الزراعية إلي قيود تعريفية ، قد يؤدي بدوره إلي تزايد استخدام رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في مجال التجارة في المنتجات الزراعية .

٥ - بعد التنفيذ الكامل لاتفاقيات جولة أرجواي ، سوف يستمر استخدام القيود غير التعريفية كقيود مكملة للقيود التعريفية ، وبديلة عنها كذلك ولكن بدرجة أقل ، وذلك لتحقيق درجة أعلي من الحماية بالنسبة لقطاعات معينة (٨٨) .

علي هذا النحو يمكن القول إن نتائج جولة أرجواي قد أسفرت عن إزالة الكثير من القيود غير التعريفية أو تخفيفها . وقد تحقق ذلك من خلال تحويل القيود غير التعريفية في قطاع الزراعة إلي قيود تعريفية ثم تخفيضها تدريجيا ؛ وتخفيض الدعم المحلي للزراعة ؛ وحظر دعم الصادرات الزراعية ؛ ودمج تجارة المنسوجات والملابس تدريجيا في الجات وإنهاء القيود الكمية التي كانت مفروضة عليها ؛ والحد من الإجراءات الوقائية ؛ وضبط استخدام رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية . هذا بالإضافة إلي وضع ضوابط تفصيلية تتعلق ببعض الاتفاقيات الأخري مثل المواصفات

الفنية ، والتقييم الجمركي ، وتراخيص الاستيراد ، والفحص قبل الشحن ، وقواعد المنشأ ، والمشتريات الحكومية حتي لا يساء استخدامها كإجراءات حمائية . ومع ذلك ، سوف يبقي الكثير من هذه القيود قائما ، وهو ما يوضحه البند التالى .

٤ - ٣ - جولة أرجواى والترتيبات الحمائية في الاتفاقيات الجديدة والمجددة :

تضمنت مفاوضات جولة أرجواي اتفاقيات عديدة تغطي معظم أوجل قطاعات التجارة العالمية . فقد اتسع نطاق الجات - التي تحولت بموجب نتائج هذه الجولة إلي منظمة التجارة العالمية - ليشمل التجارة في بعض السلع التي لم تكن تغطيها الجات من قبل مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس ، وليشمل كذلك قطاعات وقضايا جديدة أهمها : التجارة في الخدمات ، القضايا التجارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، حماية حقوق الملكية الفكرية . هذا بالإضافة إلي اشتمالها علي عدد من الاتفاقيات الجديدة ، وإعادة صياغة وضبط عدد من الاتفاقيات القديمة المنظمة للتجارة العالمية . ويهدف هذا الجزء من البحث إلي استعراض أهم هذه الاتفاقيات بإيجاز لبيان ما تتضمنه من ترتيبات حمائية .

٤ - ٣ - ١ - إتفاقية الزراعة :

٤ - ٣ - ١ - ١ - إجراءات التحرير :

تضمنت اتفاقية الزراعة عددا من العناصر الأساسية لتحرير القطاع الزراعي من خلال تحسين فرص النفاذ للأسواق ، وتخفيض دعم المنتجين الزراعيين ، وتخفيض دعم الصادرات الزراعية ، مع تقرير معاملة خاصة للدول النامية المستوردة للغذاء والدول الأقل نموا ، بالإضافة إلي تنظيم الإجراءات الصحية المتعلقة بحماية الإنتاج الزراعي . وتتلخص أهم هذه العناصر فيما يلي :[٨٩] .

أ- تحويل القيود غير التعريفية إلي قيود تعريفية (تعريفات جمركية) مكافئة ، يتم ربطها أولا ، ثم يتم تخفيضها ، وكذلك تخفيض التعريفات الجمركية الأخري المفروضة علي الواردات الزراعية ، بنسبة ٣٦٪ علي مدي ست سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠١) بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة ٢٤٪ علي مدي عشر سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٥) بالنسبة للدول النامية ، وإعفاء الدول الأقل نموا من الإلتزام بأي تخفيض في التعريفات الجمركية علي وارداتها من المنتجات الزراعية .

ب - الإلتزام بفتح الأسواق المحلية أمام السلع المستوردة الخاضعة لقيود غير تعريفية بحيث تصل نسبة هذه الواردات في يوليو ١٩٩٥ إلي ٣٪ من متوسط الاستهلاك السنوي خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، ترتفع إلي ٥٪ في عام ٢٠٠٠ .

ج - تخفيض الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية بنسبة ٢٠٪ من متوسط قيمته في الفترة المرجعية ٨٦ - ١٩٨٨ علي مدي ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة ١٣,٣٪ علي مدي عشر سنوات بالنسبة للدول النامية .

د - تخفيض دعم صادرات المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمته في الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ ، وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١٪ من متوسط كمياتها المدعمة خلال نفس الفترة ، وذلك علي مدي ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة . أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض دعم الصادرات بنسبة ٢٤٪ ، وبتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ١٤٪ خلال عشر سنوات ، مع إعفاء الدول الأقل نموا من أي إلتزام في هذا الشأن .

٤ - ٣ - ١ - ٢ - الترتيبات الحمائية :

علي الرغم مما تضمنته اتفاقية الزراعة من إجراءات تحريرية ، إلا أنها تضمنت

في نفس الوقت الكثير من الاستثناءات علي هذه الإجراءات تشكل في الواقع ترتيبات حمائية دائمة أو مؤقتة علي النحو التالي :[(٩٠)] .

أ - تسمح المادة الخامسة من الإتفاقية لكافة البلدان باتخاذ إجراءات وقائية تتمثل في فرض رسوم إضافية علي الواردات إذا زاد حجمها عن مستوي معين ، أو إذا هبطت أسعارها عن مستوي معين .

ب - حسبما ورد في الملحق الخامس لاتفاقية الزراعة ، تستثني بعض الحالات من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلي قيود تعريفية ، أي أنه يمكن الاستمرار في تطبيق القيود غير التعريفية على الواردات فترة من الزمن ، مع التعهد بتحريرها خلال فترة التنفيذ وهي عشر سنوات . ومن بين هذه الحالات : إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من ٣٪ من متوسط استهلاكه السنوي المحلي خلال فترة الأساس ٨٦ - ١٩٨٨ ؛ إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير ؛ إذا كان المنتج يخضع لقيود علي الإنتاج ؛ إذا كان المنتج من المنتجات الزراعية الأولية التي تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية .

ج - إعطاء البلدان النامية الحرية في ربط تعريفاتها عند المستويات المناسبة لها ؛ وهو ما يمكن أن يؤدي إلي ارتفاع المستوي المربوط للتعريفات الجمركية عن المستوى الفعلي لها .

د - يستثني من الإلتزام بتخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية ما يلي :

١ - الدعم المحلي الذي لا تزيد قيمته عن ٥٪ من قيمه الإنتاج الزراعي ، بالنسبة للدول المتقدمة ، وعن ١٠٪ بالنسبة للدول النامية ..

٢ - لايسرى تخفيض الدعم علي الدول النامية إذا كان الغرض منه تشجيع التنمية الزراعية والريفية .

٣ - يستثني من خفض الدعم الزراعي كل أنواع الدعم الذي يعتبر أنه غير ذي أثر يذكر علي التجارة ولا ينطوي علي دعم سعري للمنتجين (٩١) .

هـ - يستثني من إلتزام الدول النامية بتخفيض دعم الصادرات الزراعية عدد من الحالات أهمها : الدعم الموجه لخفض نفقات تسويقها ونقلها داخليا ودوليا ، قروض التصدير وضمانات هذه القروض ، التأمين علي الصادرات ، كما تعفى المعونات الغذائية المصدرة للدول النامية من تخفيض الدعم الخاص بالصادرات الزراعية .

و - تعطي الدول الأعضاء الحق في إتخاذ ما تراه مناسبا وضروريا من إجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوانات والنباتات ، بشرط ألا يتم ذلك بشكل تعسفي أو تمييزي.

وبالإضافة إلي الاستثناءات السابقة التي تشكل قيودا حمائية ، يمكن أن نبدي الملاحظات التالية التي تدعم أو تعزز الاتجاهات الحمائية في اتفاقية الزراعة .

١ - إن تحويل القيود غير التعريفية إلي قيود تعريفية مكافئة قد يؤدي إلي مستوي حماية أعلى مما كان قائما قبل التحويل ، نظرا لأن التعريفات الجمركية تكون في الغالب أعلي مما تبرره الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية للعديد من السلع الزراعية .

٢ - إن التخفيضات الجمركية التي تنص عليها الاتفاقية تعتبر محدودة للغاية لأن فترة الأساس المتخذة كمرجع لهذا التخفيض تميزت بارتفاع مستوي التعريفات

المطبقة فيها ، حتي أن بعض الدول قد قامت بتخفيض تعريفاتها الفعلية عن هذا المستوي .

٣ - تستطيع الدول الأعضاء الاحتفاظ بمعدلات تعريفية بالغة الإرتفاع علي كثير من وارداتها من المنتجات الزراعية حتي بعد التنفيذ الكامل لالتزامها بتخفيض التعريفات الجمركية . فهي تلتزم بتخفيض المتوسط العام للتعريفة بنسبة ٣٦٪ للدول المتقدمة ، وبنسبة ٢٤٪ للدول النامية ، علي ألا تقل نسبة التخفيض بالنسبة لأية سلعة عن ١٥٪ في الدول المتقدمة ، وعن ١٠٪ في الدول النامية . وهي تستطيع الوصول إلي ذلك عن طريق الإلغاء الكامل للتعريفات المنخفضة المفروضة علي السلع غير المهمة ، وتطبيق الحد الأدني للتخفيض (١٥٪ أ ١٠٪) علي السلع ذات الأهمية الخاصة التي تخضع لتعريفات عالية .

٤ - تستطيع الدول الأعضاء الاحتفاظ بمعدلات دعم مرتفعة لبعض المنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لها ، وذلك عن طريق تخفيض كبير في دعم السلع غير المهمة وتخفيض طفيف للدعم الموجه إلي السلع المهمة . بحيث تلتزم بتخفيض المتوسط العام للدعم وفقا للنسبة المحددة . هذه الطريقة في تخفيض الدعم ، تؤدي مع طريقة تخفيض التعريفات الجمركية إلي بقاء معدلات الحماية مرتفعة بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية حتي بعد التنفيذ الكامل للاتفاقية .

٥ - قد يؤدي الاتفاق المعني بحماية صحة النباتات والحيوانات وسلامة الغذاء إلي التشدد والتعسف في إستخدام معايير للحماية تتخذ كترتيبات حمائية في مواجهة منتجات معينة وبلدان معينة .

وهكذا نخلص إلي أن اتفاقية الزراعة قد تضمنت بعض إجراءات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، إلا أنها قد أبقت في نفس الوقت علي كثير من القيود

والترتيبات الحمائية . ولهذا ، فإن أهمية اتفاقية تحرير التجارة في المنتجات الزراعية تكمن بدرجة أكبر في مجال تأثيرها غير المباشر علي تحفيز إصلاح السياسات الزراعية الوطنية ، وفي الحث علي القيام بمفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ، أكثر من تأثيرها المباشر علي التحرير السريع والواسع للتجارة .

٤ - ٣ - ٢ - إتفاقية المنسوجات والملابس :

٤ - ٣ - ٢ - ١ - إجراءات التحرير :

تكتسب إتفاقية المنسوجات والملابس أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة نظرا لما تتمتع به هذه البلدان من ميزة نسبية في هذه الصناعة ناتجة عن كونها صناعة كثيفة العمل ، وأن نفقة العمل منخفضة في هذه البلدان ، وعن كونها لا تتطلب مستويات عالية المهارة من العمل . وتسهم هذه البلدان بحوالي ٤٤٪ من إجمالي صادرات العالم من المنسوجات ، ونحو ٦٠٪ من صادرات العالم من الملابس ، في حين أن نصيبها في مجمل الصادرات العالمية من المنتجات الصناعية لا يتجاوز ٢٠٪ .(٩٢) ويتروواح نصيب قطاع المنسوجات والملابس في إجمالي القيمة المضافة الصناعية بين ١٥ - ٣٠٪ ، في حين يتروواح نصيبه في العمالة الكلية بين ٢٠ - ٤٠ ٪ بالنسبة لغالبية هذه البلدان (٩٣) .

وقد تم الاتفاق في جولة أرجواي علي إدماج قطاع المنسوجات والملابس في الجات ، مع التخلص مرحليا من إتفاقية الألياف المتعددة علي مدي فترة إنتقالية مدتها عشر سنوات ، حيث يتم إلغاء ١٦٪ من الحصص المفروضة علي واردات المنسوجات والملابس في عام ١٩٩٥ مع بدء تنفيذ الإتفاقية . ثم يتم إلغاء ١٧٪ إضافية من الحصص بعد ثلاث سنوات ، أي في عام ١٩٩٨ ؛ ثم إلغاء ١٨٪ أخري من الحصص بعد ذلك بأربع سنوات ، أي في عام ٢٠٠٢ ؛ وأخيرا تلغي النسبة المتبقية من الحصص

وقدرها ٤٩٪ في نهاية فترة السنوات العشر ، أي في عام ٢٠٠٥.

ويتواكب مع عملية الإلغاء التدريجي للحصص عملية أخرى تتمثل فى توسيع أو زيادة الحصص القائمة (التى تظل موجودة فى المراحل المتبقية) بنسبة إضافية قدرها ١٦٪ سنوياً عن معدل النمو المتفق عليه سابقاً فى إتفاقية الألياف المتعددة فى المرحلة الأولى ٩٥ - ١٩٩٨ ، ثم بنسبة إضافية قدرها ٢٥ ٪ سنوياً خلال المرحلة الثانية ٩٨ - ٢٠٠٢ ، وبنسبة ٢٧ ٪ سنوياً خلال الفترة الأخيرة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ (٩٤) .

ومن الواضح أن هذه الإجراءات تشكل خطوة إيجابية نحو تحرير تجارة المنسوجات والملابس .

٤ - ٣ - ٢ - ٢ - الترتيبات الحمائية :

على الرغم من إجراءات التحرير السابقة ، يبقى هذا القطاع خاضعاً لإجراءات حمائية نذكر منها ما يلى : (٩٥) .

١- أجازت الإتفاقية فى مادتها السادسة للدول الأعضاء اتخاذ إجراءات وقائية خلال الفترة الإنتقالية على أساس تمييزى فى مواجهة بلدان معينة حينما تزداد الواردات من هذه البلدان زيادة كبيرة على نحو يهدد الصناعة المحلية .

٢- تظل واردات المنسوجات والملابس - حتى بعد الإلغاء الكامل - للحصص خاضعة لتعريفات جمركية عالية تتراوح بين ١٥ - ٢٥ ٪ بالنسبة لمنتجات النسيج ، وبين ٢٥ - ٤٠ ٪ بالنسبة لمنتجات الملابس .

٣- إستبقاء نحو نصف الواردات من المنسوجات والملابس (٤٩٪) للدمج فى المرحلة الأخيرة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ ، ونظراً لضخامة هذه النسبة ، فليس من المستبعد أن

تطالب بعض الدول المستفيدة من تقييد التجارة فى هذا القطاع بمد فترة الدمج لهذه الشريحة ، ومن ثم إطالة فترة الحماية [(٩٦)] .

٤- سوف تمارس كل دولة سلطتها في تنظيم تحرير حصصها بحيث تبدأ بإلغاء الحصص على المنتجات الأقل أهمية ، مع إرجاء تحرير الحصص على المنتجات الأكثر أهمية حتى نهاية الفترة الإنتقالية ، الأمر الذى يؤدى إلى إطالة فترة الحماية بالنسبة لهذه المنتجات الأخيرة .

٥- تسمح الإتفاقية بمعاملة تفضيلية للدول النامية والأقل نمواً ، فالدول النامية التى تجد نفسها فى حاجة إلى إقامة صناعة جديدة أو التوسع فى صناعة قائمة ، يسمح لها بفرض رسوم أو قيود جمركية مؤقتة ، أما الدول الأقل نمواً أو صغار المصدرين الذين لا تتجاوز الحصص المقررة لهم ١,٢ ٪ من إجمالى الحصص المطبقة فى الدول المستوردة فى ديسمبر ١٩٩٢ ، فيمنحون معدلات نمو للحصص أعلى من تلك المحددة لباقى الأعضاء ، حيث تبلغ معدلات نمو الحصص للدول الأقل نمواً وصغار المصدرين ٢٥٪ سنوياً فى المرحلة الأولى ، ترتفع إلي ٢٧ ٪ سنوياً فى المرحلتين الثانية والثالثة ، مقابل ١٦ ٪ ، ٢٥ ٪ ، ٢٧ ٪ فى المراحل الثلاث على التوالى لبقية الأعضاء[(٩٧)] .

وهكذا لا يزال الطريق طويلاً للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة المنسوجات والملابس .

٤ - ٣ - ٣ - إتفاقية الإجراءات الوقائية :

الأصل أن هذه الإجراءات مسموح بها طبقاً للمادة (١٩) من إتفاقية الجات التى تتيح للدول الأعضاء القيام بإتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعاتها المحلية من زيادة

غير متوقعة فى الواردات من أية سلعة بشكل يسبب ضرراً كبيراً ، فعلياً أو محتملاً ، لهذه الصناعات . وتأخذ هذه الإجراءات شكل فرض حصة على السلعة المستوردة ، أو فرض رسوم إضافية عليها ، أو سحب إلتزام بتنازلات جمركية على هذه السلعة (٩٨).

وقد تضمنت الإتفاقية الجديدة أو المجددة فى جولة أرجواى وضع ضوابط تفصيليه كثيرة لتطبيق الإجراءات الوقائية لتحول دون إساءة إستخدامها كإجراءات حمائية ، ونصت الإتفاقية على وجوب التخلص من أية إجراءات وقائية قائمة خلال خمس سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية أو خلال ثمانى سنوات من بدء تطبيق الإجراء كحد أقصى. ويمكن تطبيق الإجراءات الوقائية لفترة أربع سنوات ، ويجوز مدها إلى ثماني سنوات (وإلى عشر سنوات بالنسبة للبلدان النامية).

وعلى الرغم من التحسينات التى أدخلتها الإتفاقية المجددة على تطبيق الإجراءات الوقائية ، إلا أنها تتضمن عدداً من الإستثناءات التى يمكن أن تستخدم كإجراءات حمائية على النحو التالى:(٩٩) .

١- لا تطبق الإجراءات الوقائية على الواردات التى يكون منشأها البلدان النامية إذا كانت هذه الواردات لا تزيد عن ٣٪ من إجمالى واردات البلد المستورد ، ويمكن للبلدان النامية كذلك تمديد فترة إستخدامها للإجراءات الوقائية حتى عشر سنوات.

٢- تتيح المادة السادسة من الإتفاقية للدول الأعضاء إتخاذ إجراءات وقائية شرطية أو مؤقتة ، ففى ظل ظروف حرجة حيث يؤدى التأخير فى إتخاذ إجراءات وقائية إلى ضرر يستحيل إصلاحه ، يجوز للدولة العضو إتخاذ إجراء وقائى مؤقت لا تزيد مدته عن مائتى يوم فى صورة زيادة فى التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات،

فإذا ما أثبتت التحقيقات اللاحقة أن الزيادة فى الواردات لم تحدث أو تهدد بإحداث ضرر بالصناعة المحلية ، تعين رد التعريفات الجمركية الزائدة .

٣ - إمكانية تعديل الحصص quota modulation بطريقة إنتقائية وتمييزية إذا زادت الواردات من مورد معين زيادة غير متكافئة disproportionately مع الزيادة الكلية فى الواردات، وهو إستثناء يمكن إساءة إستخدامه كإجراء حمائى .

٤- خضوع المنتجات الزراعية ، والمنسوجات والملابس لإجراءات وقائية خاصة متضمنة فى إتفاقية الزراعة وإتفاقية المنسوجات والملابس ، وهى إجراءات تسمح بالمعاملة التمييزية ضد دول معينة مما يجعلها مفتوحة أمام سوء الإستخدام .

٥- صعوبة تفسير عبارة «زيادة الواردات زيادة مطلقة أو نسبية » (نسبة إلى الإنتاج المحلى) absolute or relative to domestic production وهى العبارة التى أضيفت إلى إتفاق الإجراءات الوقائية فى جولة أرجواى ، والتى أخذت من القسم ٢٠١ فى قانون التجارة الأمريكى الصادر سنة ١٩٧٤ . فهذه العبارة سوف تثير مشكلات كثيرة فى التطبيق ويمكن تفسيرها بطرق مختلفة تحقق لكل دولة (وبالذات الدول المتقدمة القوية) هدفها فى فرض إجراءات وقائية بصفة مستمرة كإجراء حمائي إنتقائى وتمييزى ، وبصفة خاصة فى فترات الكساد. فوفقا لهذه العبارة ، يمكن تطبيق الإجراء الوقائى حتى ولو إنخفضت الواردات بالقيم المطلقة ولكن مع زيادة نسبتها إلى الإنتاج المحلى (وهو أمر محتمل إذا إنخفض الإنتاج المحلى بمعدل أعلى من معدل إنخفاض الواردات) .

٦- على الرغم من أن الإتفاقية قد منعت اللجوء إلى إستخدام إجراءات جديدة من إجراءات المنطقة الرمادية ، وأوجبت إلغاء الموجود منها ، إلا أن ذلك لا يمنع من خلق إتجاهات مضادة تبحث عن وسائل بديلة لتقييد الواردات. وتظهر تجارب

الماضي القريب أن إلغاء إجراءات المنطقة الرمادية قد أدى إلي زيادة إستخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية (١٠٠) .

٧- على الرغم من أن إتفاقية الإجراءات الوقائية قد أوجبت الامتناع عن اللجوء إلي إجراءات المنطقة الرمادية ، إلا أن هذه الإجراءات يمكن أن تتخفي go under-ground في شكل ترتيبات لتقسيم الأسواق ، يتم التفاوض عليها بين المشروعات الخاصة ، وبصفة خاصة الشركات دولية النشاط . وعلي الرغم من أن المادة (١١) فقرة (٣) من الإتفاقية تمنع الأعضاء من اللجوء إلي هذه الممارسات، إلا أن إمكانية الإلتفاف حول إتفاقية الإجراءات الوقائية علي هذاالنحو لا يستبعد حدوثه في ظل المنافسة الشديدة .

٨ - إن التنفيذ الفعال لإتفاقية الإجراءات الوقائية مرهون بمدي احترامها من جانب الدول الأعضاء ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة الرئيسية (الولايات المتحدة والأتحاد الأوربي) التي دأبت علي استخدام إجراءات المنطقة الرمادية . فتشريعات بلدان الاتحاد الأوربي تخلو من تنظيم يتعلق بالإجراءات الوقائية. أما الولايات المتحدة فيبدو أنها أكثر ميلا نحو استخدام ترتيبات تفاوضية مع البلدان الموردة الرئيسية (١٠١) .

٤ - ٣ - ٤ - إتفاق مكافحة الإغراق :

إن الخط الفاصل بين إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات الحمائية غير واضح ، ولهذا غالبا ما تستخدم إجراءات مكافحة الإغراق كإجراءات حمائية . وكثيراً ما تطبقها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى فى مواجهة صادرات بلدان معينة . من هنا يجب صياغة إجراءات مكافحة الإغراق بكل دقة ووضوح وشفافية حتي لا تستخدم كإجراءات حمائية، وبصفة خاصة في مجال

إثبات الضرر الذي يلحق بالصناعة المحلية وعلاقته السببية بسلوك المصدر الأجنبي . فهناك مجال واسع لاختلاف وجهات النظر حول مقارنة أسعار الصادرات بالأسعار المحلية لحساب هامش الإغراق. ففى الغالب يكون هناك عدة أسعار للمنتج الواحد علي المستوى المحلى والدولى ، ومن ثم يجب تكوين متوسط سعرى مناسب فى مثل هذه الحالات ، وقد أثبتت تجارب الماضى سهولة إثبات تحقق الإغراق ، ففى بلدان الاتحاد الأوربى أمكن إثبات قيام الإغراق فى ٩٥ ٪ من الحالات التى أثيرت فيها قضية الإغراق بسبب تباين وجهات النظر حول مستويات الأسعار وضعف أو غياب الضوابط الحاكمة لهذه المسألة (١٠٢) .

وعلى الرغم من التحسينات التى أدخلها الإتفاق الجديد على تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق، إلا أن المفاوضات المتعلقة بهذا الإتفاق كانت قد أثارت بعض القيود الإجرائية والأساسية في مجال إثبات الإغراق ، وقد نجحت الولايات المتحدة والأتحاد الأوربي في استبعادها من الاتفاق النهائي (١٠٣) . ولهذا يري بعض المراقبين أن الاتفاق الجديد حول إجراءات مكافحة الإغراق لم ينجح في معاملة هذا الموضوع كما ينبغي من وجهة نظر تحرير التجارة . فهم يتوقعون زيادة استعمال إجراءات مكافحة الإغراق كإجراءات حمائية بسبب ضعف الإمكانات الفنية والموارد المالية اللازمة لإثبات الإغراق ومتابعة إجراءاته في البلدان المتخلفة ، وبسبب ضعف صلاحيات لجنة الممارسات الخاصة بمواجهة الإغراق في منظمة التجارة العالمية وعدم قدرتها علي إلغاء ما قد تتخذه السلطات المحلية من إجراءات في هذا الشأن ، وبصفة خاصة في البلدان المتقدمة القوية (١٠٤) .

٤ - ٣ - ٥ - اتفاق الدعم :

من بين ما أسفرت عنه جولة أرجواي تعزيز وتجديد اتفاق الدعم الذي كان قد تم

التوصل إليه في جولة طوكيو . وتضمن الاتفاق الجديد بشأن الدعم والإجراءات المضادة له تحديدا واضحا للدعم وأنواعه . فقد فرق بين ثلاثة أنواع من الدعم : (١٠٥) .

- دعم محظور ، أي يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة من جانب الدول المستوردة للسلعة المدعمة في شكل رسوم تعويضية . ومن أمثلته الدعم الذي يستخدم لتفضيل سلعة محلية علي سلعة مستوردة ، والدعم الذي يستخدم لزيادة صادرات سلعة معينة.

- دعم مسموح به ، أي لا يستوجب اتخاذ إجراءات مضادة ، ومن أمثلته الدعم العمومي غير الموجه إلي سلعة أو صناعة معينة مثل الدعم المقدم لبرامج البحوث والتطوير ، والمساعدات التي تقدم للمناطق الأقل نموا .

- دعم مسموح به فقط إذا لم يكن يسبب ضررا بالمصالح التجارية لدول أخري ، فكل دعم يزيد عن ٥٪ من قيمة السلعة يعتبر ضارا بمصالح الدول الأخري ويستوجب اتخاذ إجراءات مضادة .

وقد تضمن الاتفاق عددا من الاستثناءات لصالح البلدان النامية والأقل نموا تتمثل في إمكانية قيام هذه البلدان بدعم صادراتها ، ودعم تفضيل المنتجات المحلية علي المنتجات المستوردة ، وإعفاء المشروعات المزمع خصخصتها من ديونها ، وعدم فرض الرسوم التعويضية علي واردات المنتجات الناشئة في هذه البلدان إذا كان حجم هذه الواردات لا يزيد عن ٤٪ من الواردات الكلية من هذه المنتجات في البلدان المستوردة . هذا بالاضافة إلي ما يلقاه دعم المنتجات الزراعية من معالجة خاصة في اتفاقية الزراعة علي النحو السابق بيانه (١٠٦) .

ورغم ما أضافه الإتفاق الجديد من تحسينات علي القواعد والإجراءات المتعلقة بالدعم والإجراءات المضادة له ، إلا أنه معرض بدوره لإساءة الاستعمال من جانب الدول

المتقدمة لأغراض حمائية . ومن ناحية أخري لاتزال هناك بعض القطاعات خارج نطاق اتفاقية الدعم - بخلاف الإستثناءات الممنوحة للبلدان النامية والأقل نموا - أهمها التجارة في الصلب ، والتجارة في الطائرات المدنية ، التي تنظمها " إتفاقات جمعية " خاصة لا تسرى أحكامها إلا علي الأطراف المنضمة إليها فقط ، ومن ثم يمكن تقديم الدعم إلي هذه القطاعات .

٤ - ٣ - ٦ - إتفاقية الخدمات :

تشكل تجارة الخدمات نحو ٢٠٪ من التجارة العالمية وفقا لتقديرات عام ١٩٩٠ ، وهذه النسبة في تزايد مستمر بسبب التطورات التكنولوجية التي تخلق أنواعا جديدة من الخدمات ، والتي تعيد تنظيم الإنتاج وفقا لطرق جديدة . وتشكل صادرات الخدمات نسبة هامة من إجمالي صادرات البلدان المتقدمة . ففي عام ١٩٨٧ ، قدرت هذه النسبة في اليونان بحوالي ٤٤٪ ، أسبانيا ٣٩٪ ، النمسا ٣٦٪ ، فرنسا ٢٨٪ ، بريطانيا ٢٥٪ ، نيوزلندا ٢٣٪ ، الدنمارك ٢٣٪ ، إيطاليا ٢٢٪ ، سويسرا ٢١٪ ، هولندا ٢١٪ ، بلجيكا ٢٠٪ ، الولايات المتحدة ١٨٪ ، ألمانيا ١٣٪ ، واليابان ١١٪ . وفي عام ١٩٨٧ كذلك ، كان نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة يقدر بنحو ٦٣٪ ، كما قدر نصيبه في العمالة الكلية بنحو ٥٨٪ عام ١٩٨٠ ، وذلك مقابل ٤٩٪ ، و٢١٪ للبلدان المتخلفة علي التوالي وخلال نفس الفترة (١٠٧) .

وتختلف التجارة في السلع عن التجارة في الخدمات فيما يتعلق بالأساليب والإجراءات الحمائية التي تواجهها . فالسلع تفرض عليها الحواجز التجارية عند عبورها حدود الدولة . أما الخدمات فتفرض عليها القيود الحمائية بموجب التشريعات والقوانين الوطنية في الدولة المضيفة التي يقدم فيها المورد الأجنبي خدماته . ولهذا فإن تحرير

التجارة في الخدمات لا يمكن تحقيقه بدون إزالة كافة القيود علي تحركات رأس المال الدولي ومعاملته معاملة رأس المال الوطني ، وإلغاء كافة القيود علي الإستثمارات الأجنبية . كما أن تحرير التجارة في الخدمات الشخصية يقتضي بالضرورة إلغاء القيود المفروضة علي تحركات القوة العاملة .

وقد تم إدراج موضوع تجارة الخدمات للمرة الأولي في مفاوضات جولة أرجواي كأحد الموضوعات أو المجالات المستحدثة بهدف وضع معايير لتحريرها . وقد اتضح منذ بدء المفاوضات صعوبة استحداث نظام متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات علي غرار التجارة في السلع ، وقد انعكس ذلك علي صياغة مبادئ الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات . فنظرا لأن التجارة في الخدمات تتطلب التواجد علي أراضي الآخرين ، وتتعلق بالتشريعات الوطنية للبلدان المضيفة ، جاءت اتفاقية الخدمات لتمثل فقط مجرد إطار عام يتخذ كأساس للمفاوضات في مجال تحرير تجارة الخدمات ، مع إفساح المجال لإستثناءات وإعفاءات عديدة . وتقوم هذه الإتفاقية علي ثلاثة محاور أساسية : (١٠٨) .

- إتفاق المبادئ والأحكام العامة التي تخضع لها كل الدول الأعضاء ، وتتضمن شرط الدولة الأولي بالرعاية ، المعاملة الوطنية للموردين الأجانب ، النفاذ إلي الأسواق ، الشفافية ، حرية تحويل المدفوعات ، وهي كلها أمور تعني التحرير المتصاعد للتجارة في الخدمات .
- ملاحق تتضمن أحكاما خاصة ببعض القطاعات الخدمية وتشمل : ملحق الخدمات المالية، ملحق خدمات الإتصالات، ملحق خدمات النقل الجوى، ملحق إنتقال الأيدي العاملة .

- جداول الإلتزامات التي تقدمها الدول الأعضاء بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب .

ويتضمن اتفاق الخدمات الكثير من الإستثناءات ، نذكر منها ما يلي (١٠٩) .

- يسمح الاتفاق للدول بتحديد ما تراه من إستثناءات .
- لا يقضي الاتفاق بالتحرير الفوري وفتح الأسواق في مختلف قطاعات الخدمات ، بل يترك لكل دولة اختيار ما تراه من القطاعات لفتح أسواقها .
- إستبعاد بعض الخدمات الحكومية غير التجارية مثل أنشطة البنوك المركزية والتأمينات الإجتماعية من نطاق الاتفاق .
- يسمح الاتفاق بمنح إمتيازات خاصة فيما بين الدول أعضاء التكتلات الاقتصادية .
- يسمح الإتفاق بوضع قيود علي التحويلات المالية ومدفوعات العمليات الجارية في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات .
- عدم سريان شرط الدولة الأولي بالرعاية ، وتسهيل النفاذ إلي الأسواق ، والمعاملة الوطنية علي المشتريات الحكومية .
- يُسمح بالخروج علي الاتفاق من أجل حماية الأخلاق العامة والنظام العام ، وحماية صحة النباتات والحيوانات ، وسلامة البشر ، وحماية الأمن القومي .
- يسمح الاتفاق للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع وحاملي بوالص التأمين والمستثمرين ، وحماية سلامة واستقرار النظام المالي .
- تستبعد حقوق النقل الجوي التي تنظمها اتفاقات ثنائية من إلتزامات التحرير .
- مراعاة ظروف الدول النامية عن طريق فتح قطاعات أقل للمنافسة ، وتحرير أنواع

أقل من المعاملات والتدرج الزمني في فتح الأسواق . كما يجوز للدول النامية عند فتح أسواقها لموردي الخدمات الأجانب ، وضع ما تراه من شروط في تعاقدها معهم.

- يجوز لأية دولة عضو سحب أو تعديل إلتزامها ، أي التراجع عن تحرير قطاع معين ، بعد إجراء مفاوضات مع العضو (أو الأعضاء) الذي يمكن أن يتضرر من هذا السحب أو التعديل .
- بقاء بعض القضايا المعلقة مثل قضية الدعم ، خدمات الصوتيات والمرئيات .
- إستثناء خدمات الاتصالات الأساسية والنقل البحري من مبدأ تعميم شرط الدولة الأولي بالرعاية . وهكذا يمكن القول إن اتفاق الخدمات قد خلق فقط أساسا للمفاوضات في مجال تحرير تجارة الخدمات ، دون أن يقوم هو بإلغاء الحواجز علي التجارة في الخدمات . ومن الصعب توقع ما إذا كانت المفاوضات الجارية أو المخططة سوف تسفر عن تقدم ملموس في مجال تحرير تجارة الخدمات أم لا .

٤ - ٣ - ٧ - إتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية :

قبل جولة أرجواي ، لم تكن قواعد الجات تتضمن أي نوع من الحماية لحقوق الملكية الفكرية . وكانت المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية هي المسئولة عن ذلك ، ولكنها لم تكن تحقق الحماية الكافية في هذا المجال من وجهة نظر البلدان الصناعية المتقدمة التي يحتكر مواطنوها وشركاتها كل ما يتعلق بهذه الحقوق علي الصعيد الدولي . أما البلدان المتخلفة ، فإنه نظرا لضعف قدراتها التكنولوجية ، ونظرا لإمكانية استفادتها من التقليد أكثر من الابتكار في مجال حقوق الملكية الفكرية ، فإنها لم تكن تهتم بتطوير قواعد إضافية للحماية في هذا المجال . ولهذا فإن تطوير

قواعد أكثر شمولا وأشد صرامة لحماية حقوق الملكية الفكرية وتوسيع نطاقها وإدماجها في إطار الجات ، سوف يحقق مزايا عديدة للبلدان المتقدمة علي حساب البلدان المتخلفة (١١٠) .

وقد عالجت الاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في ثلاثة أجزاء : يختص الجزء الأول بالمبادئ العامة المتضمنة شرط الدولة الأولي بالرعاية ، والمعاملة الوطنية للأجانب . ويعالج الجزء الثاني كافة بنود الملكية الفكرية والقواعد التي ينبغي مراعاتها من قبل الدول الأعضاء تجاه كل بند منها مثل حقوق الطبع ، العلامات التجارية ، براءات الاختراع ، التصميمات الصناعية ، الأسرار الصناعية ، الخ. أما الجزء الثالث والأخير فيتضمن إلتزامات الدول الأعضاء تجاه إدخال كافة إجراءات حماية الملكية في تشريعاتها الوطنية . ويبدأ تنفيذ الاتفاقية بعد مرور سنة علي قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان المتقدمة ، تمتد إلي خمس سنوات بالنسبة للبلدان النامية ، وإلي عشر سنوات بالنسبة للبلدان الأقل نموا .

وقد تضمنت الإتفاقية بعض الإستثناءات أهمها : حق الدول الأعضاء في منع الإستغلال التجاري لبراءات الاختراع في بلدانهم إذا كان ذلك ضروريا لحماية صحة الإنسان والحيوانات والنباتات أو لتجنب الإضرار المدمر للبيئة، حق الدول الأعضاء في فرض الاستغلال الاجباري لبراءات الإختراع في ظروف معينة ؛ وحق الدول الأعضاء في استثناء أساليب معالجة الانسان والحيوان من حقوق البراءات (١١١) .

علي هذا النحو يمكن القول إن إتفاقية حقوق الملكية تحمل في طياتها أشكالا جديدة للحماية تتمثل في إحتكار إقتناء التكنولوجيا والمعرفة الفنية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات ، وقصر ملكيتها علي البلدان المتقدمة وشركاتها دولية النشاط . (١١٢) إن الإتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية بدلاً من أن يؤدي إلى تحرير التجارة

في مكونات هذه الحقوق - وهو الهدف المعلن لمنظمة التجارة العالمية - سوف يؤدى بدلاً من ذلك إلى مزيد من الحماية والتقييد لهذه المكونات ، ويعمل على تقييد عمليات نقل التكنولوجيا ، ويسهم - من ثم - في تزايد الترتيبات الحمائية عن طريق منح حماية أعلى لأصحاب هذه الحقوق على نحو يؤدى إلى التقليل من إستخدامها على الصعيد الدولى ، ويؤدى في النهاية إلى عرقلة التدفق الحر للسلع والخدمات التى تعتمد على عناصر حقوق الملكية كمدخلات فى إنتاجها .

٤- ٣- ٨ - إتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية:

تتضمن هذه الإتفاقية الجديدة الإعتراف بأن بعض الشروط التى تفرضها السلطات المحلية في بعض البلدان على الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلي تقييد التجارة الدولية ولذلك تقضي الإتفاقية بضرورة إلغاء هذه الشروط التي تتعارض مع مبادئ وقواعد الجات الخاصة بالمعاملة الوطنية (المادة ٢٣) ، والخاصة كذلك بعدم فرض قيود كمية علي الواردات (المادة ١١) ومن هذه الشروط التي يتعين إلغاؤها : شرط المكون المحلي ، شرط التوازن بين صادرات وواردات المستثمرالأجنبي ، شرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية ، وشرط الربط بين النقد الأجنبي العائد من حصيلة التصدير والنقد الأجنبي المتاح للاستيراد [١١٣] .

ويتعين إلغاء هذه الشروط خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان المتقدمة ، وخمس سنوات للبلدان النامية، وسبع سنوات للبلدان الأقل نموا. وتتضمن الاتفاقية بعض الاستثناءات التي تعد من قبيل الترتيبات الحمائية المقيدة للتجارة الدولية ، نذكر منها ما يلي: [١١٤].

- يجوز للدول النامية والأقل نموا طلب تمديد الفترة المحددة لإلغاء الإجراءات والشروط المحظورة .

- يجوز للدول الأعضاء خلال الفترة الأنتقالية المحددة لإلغاء هذه الإجراءات فرض هذه الإجراءات على المشروعات الأجنبية الجديدة .

- لم تتعرض الاتفاقية لمعظم إجراءات وشروط الاستثمار المقيدة للتجارة في الدول المتقدمة، في حين ركزت فقط علي الإجراءات والشروط المستخدمة في الدول النامية . ومن ثم تبقي هذه الإجراءات في الدول المتقدمة كترتيبات حمائية تعوق حرية التجارة الدولية .

- لم تتعرض الاتفاقية كذلك للسياسات الاستثمارية والممارسات التجارية التقييدية للشركات دولية النشاط التي تؤثر تأثيرا بالغا علي الانسياب الحر للتجارة الدولية .

٤ - ٣ - ٩ - اتفاقية العوائق الفنية علي التجارة :

تهدف الاتفاقية إلي بلورة المفاهيم والقواعد المتعلقة بالمواصفات والمعايير الفنية للمنتجات بشكل لا يعرقل التجارة الدولية ، وذلك من خلال مراعاة المعايير الدولية المتاحة . وتتعهد الدول الأعضاء بمعاملة المنتجات المستوردة ، من حيث القواعد الفنية ، معاملة منتجاتها الوطنية ، وبعدم إعداد هذه القواعد أو تطبيقها بغية خلق عقبات مقيدة للتجارة الدولية .

ومع ذلك تتضمن الاتفاقية بعض الاستثناءات أوالتحفظات التي يمكن استغلالها كترتيبات حمائية ، نذكر منها مايلي : [١١٥] .

- تقر الاتفاقية بحق الدول الأعضاء في وضع ما تراه ضروريا من معايير فنية بصرف النظر عن مدي اتفاقها مع المعايير الدولية .

- تنص المادة الثانية في فقرتها الثانية علي أنه لا ينبغي أن تكون القواعد الفنية

مقيدة للتجارة بأكثر مما يقتضيه تحقيق غرض مشروع كحماية الأمن القومي ، منع ممارسات الغش ، حماية صحة الانسان والحيوان والنبات ، وحماية البيئة . ومن الواضح أن هذه المادة قد تفسح المجال واسعا أمام استخدام القيود الفنية كإجراءات حمائية(١١٦) .

- علي الرغم من أن المادة الخامسة من الاتفاقية تقضي بضرورة إعداد وتطبيق إجراءات المطابقة (مطابقة السلع المستوردة للمواصفات القياسية والفنية) بطريقة لا تعرقل التجارة الدولية ، إلا أن ذلك لن يحول دون إعدادها وتطبيقها بطرق مختلفة من جانب مختلف الدول فيما يتعلق بمتطلبات المعلومات اللازمة لتقييم المطابقة ومدى احترام سرية هذه المعلومات واختيار العينات ومواقع المرافق التي تقوم بالمطابقة . . الخ . ومن المحتمل أن يؤدى ذلك إلى تشدد بعض البلدان فى هذا الشأن على نحو يؤدى إلى استخدام هذه الإجراءات كقيود حمائية .

- تقر الاتفاقية (المادة ٤/١٢) بحق البلدان النامية في وضع ما تراه من قواعد فنية وإجراءات تتفق وظروفها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وبما يتلاءم مع احتياجاتهاالإنمائية والمالية والتجارية . ومن الواضح هنا أيضا أنه يمكن استخدام ما تقضي به هذه المادة لوضع قيود حمائية..

- خولت الاتفاقية اللجنة المعنية بالقيود الفنية علي التجارة منح البلدان النامية استثناءات من كل أو بعض الالتزامات المترتبة علي هذه الاتفاقية لفترة زمنية محددة (المادة ٨/١٢) .

وهكذا يمكن استغلال الثغرات الموجودة في اتفاقية القيود الفنية علي التجارة كإجراءات حمائية.

٤ - ٣ - ١٠ - العوائق البيئية للتجارة : Environmental Clauses

غالبا ما كان يجرى إغفال مسألة حماية البيئة في مفاوضات الجات طوال الجولات السبع السابقة . وقد أدخل موضوع البيئة ضمن أولويات منظمة التجارة العالمية في جولة أرجواي ، وأنشئت لجنة للتجارة والبيئة تختص ببحث هذا الموضوع من كافة جوانبه . وتسمح المادة ٢٠ من اتفاقية الجات ببعض الإجراءات (حماية صحة الانسان والحيوان والنبات والموارد الطبيعية) التي يمكن من خلالها فرض قيود علي الواردات بهدف حماية البيئة من الإغراق eco - dumping علي نحو يحمل في طياته مخاوف استخدامها كإجراءات حمائية جديدة ، تهدف إلي تحقيق أغراض اقتصادية أخري تتسم بالأنانية (١١٧) .

فتحت ستار حماية البيئة ، تستطيع البلدان المتقدمة تبني إجراءات ومعايير حمائية للحد من وارداتها ، وبصفة خاصة من البلدان المتخلفة التي تتراخي فيها القيود البيئية . فالبلدان الصناعية المتقدمة التي تطبق قيودا بيئية صارمة قد تطلب تصنيع السلع التى تقوم باستيرادها وفقا للمواصفات البيئية لديها ، وإلا تقوم بفرض رسوم تعويضية أو ضرائب بيئية تحد من دخولها إلي أسواقها المحلية (١١٨) .

وإذا كانت هذه الإجراءات والمعايير اختيارية وليست ملزمة -علي الأقل حتي الآن - إلا أنها تصاغ وفق شروط وخصائص تكنولوجيا الإنتاج في البلدان المتقدمة المستوردة بصرف النظر عن مدي اتساقها مع ظروف الإنتاج في البلدان المتخلفة المصدرة ، مما يؤثر علي قدرتها التنافسية وعلي إمكانية نفاذها إلي الأسواق ، لاسيما وأن هذه القيود البيئية لا تغطي فقط مواصفات المنتج النهائي ، بل تمتد لتشمل كذلك مدخلات الإنتاج وعمليات الإنتاج نفسها. (١١٩) ولا يوجد ما يمنع من أن توضع هذه الإجراءات والقيود إستجابة لصناعة وطنية تري إنتاجها المحلي عرضة لمنافسة شديدة

من إنتاج مماثل يتم استيراده [١٢٠] .

٤ - ٣ - ١١ - القيود الإجتماعية في التجارة العالمية : Social Clauses

أدرج هذا الموضوع علي جدول أعمال منظمة التجارة العالمية بطلب من البلدان المتقدمة ، وأعيد طرحه في المؤتمر الوزارى للاتفاقية في مراكش ، ثم أرجئ النظر فيه آنذاك مع السماح لهذه البلدان بمتابعته في إطار المنظمة فيما بعد .

ويقصد بهذه القيود التى تعرف بإسم الشرط الإجتماعي ، ربط التجارة العالمية بمعايير العمل الدولية التي تضم الحقوق الأساسية للعمل مثل : حرية التنظيم والتعبير والمفاوضة الجماعية ، حظر العمل الجبرى والتمييز فى المعاملة ، كفالة الحد الادنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل . الأجازات والصحة والسلامة المهنية ، منع عمل الأحداث ، حماية المرأة العاملة .. إلخ . وطبقاً لهذه القيود ، فإن أية دولة لاتراعى هذه المعايير تكون قد إنتهكت مبادىء المنافسة الشريفة أو العادلة ، وإرتكبت ما يسمى بالإغراق الإجتماعى Social - dumping ، على نحو يبرر فرض عقوبات تجارية واقتصادية عليها [١٢١] .

وترى البلدان المتخلفة التى تتميز بمستويات متدنية من الأجور ، وظروف قاسية للعمل إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة ، أن هذه المعايير يمكن أن تستخدم من جانب هذه البلدان الأخيرة كإجراءات حمائية للحد من صادرات الدول المتخلفة إليها ، وخصوصاً من المنتجات كثيفة الإستخدام للعمل التى تتسم ببساطة فنون الإنتاج المطبقة فيها والتى تتمتع البلدان المتخلفة بميزة نسبية فى إنتاجها. وهكذا فإن فرض الشرط الإجتماعى لن يكون سوى إجراء حمائي من قبل البلدان المتقدمة على الرغم من كل التبريرات الإنسانية المغلفة له .

٤ - ٣ -١٢ - إتفاقيات وتفاهمات أخرى تتضمن إجراءات حمائية أو إستثناءات تعمل عمل هذه الإجراءات :

بالإضافة إلى ما سبق من إتفاقيات وما تتضمنه من ترتيبات حمائية، هناك إتفاقيات أو تفاهمات أخرى متنوعة تتضمن بدورها بعض الإجراءات الحمائية أو الإستثناءات التى يمكن أن تعمل عمل هذه الإجراءات ونذكر من هذه الإتفاقيات والتفاهمات ما يلى :

١- المعاملة التفضيلية للدول النامية :

تضمنت معظم الإتفاقات التى أسفرت عنها جولة أرجواى أحكاماً تكفل معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية والأقل نمواً ، تتمثل فيما يلى (١٢٢) :

أ - الإعفاء المؤقت من تنفيذ الإلتزامات أو منحها فترة أطول لتنفيذها .

ب- السماح لها بمعدلات أعلى أو أدنى فى تعهدها بتنفيذ إلتزامات معينة .

جـ - المرونة فى تنفيذ الإلتزامات والإجراءات .

د - حصولها على مساعدات فنية

هـ - المعاملة الخاصة للبلدان الأقل نمواً .

وقد رأينا صوراً لهذه المعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان النامية والأقل نمواً فى إطار عرضنا للإتفاقيات المختلفة مثل إتفاق الزراعة ، المنسوجات والملابس ، الدعم ، الخدمات ... إلخ

٢- الإتفاقات الجمعية : Plurilateral Agreeents

يكون الدخول فى هذا النوع من الإتفاقات إختيارى ، ومن ثم فإنها لا تلزم إلا

الأطراف المنضمة إليها. وقبل جولة أرجواى كان هناك تسعة إتفاقات جمعية تغطى : القيود الفنية على التجارة ، التقييم الجمركى ، تراخيص الاستيراد إجراءات مكافحة الإغراق ، الدعم ، المشتريات الحكومية ، تجارة اللحوم ، تجارة منتجات الألبان ، تجارة الطائرات المدنية. وقد تمكنت جولة أرجواى من تحويل الإتفاقات الخمسة الأولى إلي إتفاقات متعددة الأطراف ، وبقيت من ثم الإتفاقات الأربعة الأخيرة غير ملزمة إلا للأطراف التى وافقت عليها ، ويتوقع إضافة إتفاقات أخرى من هذا النوع مستقبلاً مثل تجارة الصلب (١٢٣) . وقد عرضنا لمعظم الإتفاقات التى دخلت فى إطار منظمة التجارة العالمية ، ورأينا أنها تتضمن استثناءات وثغرات يمكن إستغلالها لفرض إجراءات حمائية ، أما الإتفاقات التى بقيت خارج إطار الجات أو منظمة التجارة العالمية ، فهى غير ملزمة إلا لأطرافها ويمكن أن تتضمن بطبيعة الحال إجراءات حمائية.

٣- التكتلات الاقتصادية الإقليمية :

غالباً ما تتضمن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية أحكاماً تتعلق بالإجراءات الوقائية ، وقواعد المنشأ ، وغيرها من الأحكام التى يمكن أن تؤدى إلي تزايد الإتجاهات التمييزية فى معاملة إستثمارات وتجارة البلدان غير الأعضاء فى هذه الترتيبات ، على نحو يتعارض مع مبادىء الأنظمة التجارية متعددة الأطراف المتمثلة فى المعاملة بالمثل وشرط الدولة الأولى بالرعاية .

وفى حين يرى المؤيدون لهذه الترتيبات أنها تمثل حجر الزاوية building blocks فى عملية خلق التجارة ، وأنها تمكن أعضاءها من التحرك السريع والسهل نحو التجارة الحرة بدرجة أكبر مما تسمح به الأنظمة التجارية متعددة الأطراف ، يرى فريق آخر أن هذه الترتيبات ، على العكس من ذلك ، تمثل حجر عثرة Strumbling blocks فى عملية دعم وتعزيز النظام التجارى متعدد الأطراف ، وأنها تشكل

تهديداً خطيراً لنظام الجات .. فالإقليمية regionalism تؤدى إلي تكوين تكتلات تجارية حمائية تتسم بتوجهات تمييزية داخلية النزعة inward-looking discriminatory and protectionist trading blocs ، يمكن أن تسفر عن تقويض مبدأ الجات الأساسى المتمثل فى شرط الدولة الأولى بالرعاية، وتؤدى من ثم إلى تحول التجارة لا إلى خلقها (١٢٤) .

٤- قواعد المنشأ :

الأصل أن منشأ السلعة ليس له أهمية خاصة فى الجات التى تقوم على مبدأ أساسى وهو عدم التمييز بين مصدرى السلعة الواحدة ، ومع ذلك ، إكتسبت هذه القضية أهمية خاصة بسبب إنتشار التكتلات الإقتصادية الإقليمية التى تمنح أعضاءها مزايا خاصة ، وبسبب قيام ترتيبات تجارية تمنح بعض البلدان معاملة تفضيلية ، وإذا كانت جولة أرجواي قد توصلت إلي إتفاق خاص بقواعد المنشأ ، إلا أن هذا الإتفاق لن يغطي هذه التكتلات أو الترتيبات التجارية ، وهو ما يعنى إستمرار الإتجاهات الحمائية المترتبة على وجود قواعد منشأ خاصة بهذه التكتلات والترتيبات التجارية الإقليمية (١٢٥) .

نخلص من العرض السابق إلي أن جولة أرجواى ، شأنها فى ذلك شأن الجولات السبع السابقة ، ليست إلا مجرد خطوة على الطريق نحو تحرير التجارة الدولية من الحواجز المفروضة عليها، إذ أن كثيراً من القيود والحواجز القديمة ستظل قائمة ، وسوف تقام حواجز أخرى جديدة لتحل محل الإجراءات الحمائية التى تقرر إلغاؤها. ومع ذلك ، يمكن القول إن جولة أرجواى كانت أكثر الجولات طولاً وشمولاً وطموحاً ، فقد تمخضت عن إدخال قضايا جديدة إلي النظام التجارى متعدد الأطراف ، وعن قدر كبيرمن التعزيز لخطوات تحرير التجارة العالمية ، سواء في مجال التعريفات الجمركية أو فى مجال القيود غير التعريفية .

الخلاصة

شهدت فترة السبعينات وما بعدها تحولات هامة في موازين القوى الإقتصادية فيما بين الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي ، دفعت بها إلى صراع مرير من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة الإقتصادية فيما بينها. وفي خضم هذا الصراع ، ومع معاناة البلدان الرأسمالية المتقدمة من مشكلات أزمتها الإقتصادية التي ألمت بها في السبعينات ، تميزت السياسات التجارية لهذه البلدان بتصاعد الإتجاهات الحمائية في إطار ما عرف آنذاك بتآكل أخلاقيات الجات .

ولكن مع تعمق الأزمة الإقتصادية ، وتزايد خطر تصاعد الإتجاهات الحمائية المنذر بنشوب حروب تجارية، بدأ التفكير في عقد جولة جديدة لمفاوضات تحرير التجارة الدولية من أجل توفير المتطلبات الأساسية لتوسيع وتعميق تقسيم العمل الدولي في إطار عملية تدويل الإنتاج التي تقودها الشركات دولية النشاط التي تسعى إلي تحويل العالم كله إلى بيئة إقتصادية وقانونية واحدة. وهكذا عقدت جولة أرجواي لتحرير التجارة العالمية ، وتمخضت عن مجموعة من الإتفاقات تغطي كثير من المجالات . فإلى أي مدى نجحت هذه الجولة في مسعاها نحو تحرير التجارة الدولية ؟ مما لاشك فيه أن جولة أرجواي قد نجحت في تحرير التجارة الدولية من كثير من القيود التي كانت مفروضة عليها ، وأن العالم سوف يشهد درجة أعلى من تحرير المعاملات التجارية بالقياس علي ما كان عليه الوضع السابق قبل جولة أرجواي ، فقد تمخضت الجولة عن تخفيضات في التعريفات الجمركية بالنسبة لكثير من المنتجات، وتضمنت إلتزامات الدول الأعضاء بإلغاء الكثير من القيود غير التعريفية أو تخفيفها، وعدم العودة إلى تطبيقها في المستقبل . كذلك تضمنت الإتفاقات التي شملتها جولة أرجواي إلغاء الشروط التي كانت تفرضها البلدان على الإستثمارات الأجنبية ، كما إمتد نطاق

تطبيق مبادىء الجات إلى قطاعات جديدة مثل المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات والخدمات. وقد تمخضت الجولة كذلك عن تجديد بعض الإتفاقات القديمة المتعلقة بمكافحة الإغراق ، والدعم من أجل سد الثغرات التي كانت موجودة فيها والتي كان ينتج عنها كثير من الممارسات الحمائية .

مع ذلك ، لا يمكن أن نتوقع أن تسفر جولة أرجواى عن تحرير كامل للتجارة الدولية. فالجولة ليست إلا مجرد خطوة على طريق التحرير وستبقى كثير من الحواجز والقيود قائمة . فالتحرير الذى تمخضت عنه جولة أرجواى هو مجرد تحرير جزئى يغطي جزء أو نسبة صغيرة من التجارة فى القطاعات التى تشملها الإتفاقات ، كما أن بعض قطاعات التجارة يظل غير مشمول بمظلة التحرير. فالقيود التعريفية يتم تخفيضها دون إلغائها كلية ، والقيود غير التعريفية إما أن يتم تحويلها إلي قيود تعريفية مع تخفيضها ، أو تظل قائمة مع تخفيفها . ومن ناحية أخرى ، فإن التحرير سوف يتم على مراحل وفترات إنتقالية طويلة تصل إلى عشر سنوات ، وربما إستدت إلي أكثر من ذلك حسبما يسفر عنه التنفيذ الفعلى لنتائج الجولة ، وهو ما يعنى إستمرار الإجراءات الحمائية لفترات طويلة قادمة . ومن ناحية ثالثة ، تضمنت الإتفاقات كثير من الإستثناءات والثغرات التى يمكن إستغلالها كإجراءات حمائية ، ناهيك عن الممارسات التجارية الحمائية التى تسمح بها قوانين بعض البلدان ، مثل القانون الأمريكى سوبر ٣٠١ ، الذى يمثل تهديداً خطيراً لإتفاقات جولة أرجواى وكل الأنظمة التجارية متعددة الأطراف ، وربما لجأت بلدان الإتحاد الأوربى بدورها إلي إصدار تشريع أوربى مماثل للقانون الأمريكى . ومن ناحية رابعة - وربما كانت هى الأهم - أن السلوك الفعلى للبلدان الرأسمالية المتقدمة لم يكن دائماً متسقاً مع ما تمخضت عنه الجولات السبع السابقة من إتفاقات ونتائج ، فما الذى يحملنا على الإعتقاد فى أن هذه البلدان سوف

تلتزم بتطبيق نتائج جولة أرجواى ؟! إن جولة أرجواى لاتؤذن ببدء عصر جديد تسوده المعاملات التجارية الحرة ، فلاتزال سبل الحماية مفتوحة ومتاحة أمام جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة الكبرى .

هوامش الدراسة

(١) أحمد جمال الدين موسى « تحرير التجارة العالمية : النظرية ، الواقع ، والمستقبل» المؤتمر العلمي السنوى لكلية الحقوق جامعة المنصورة حول « مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية» القاهرة ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٦ ، ص٢ .

(٢) للوقوف على هذه الانتقادات يمكن مراجعة الكتب المدرسية المتعلقة بالتجارة الخارجية أو العلاقات الاقتصادية الدولية وراجع بصفة خاصة :

- Kurgman, P. (1993) " The narrow and broad arguments of .free trade " American Economic Review , Vol. 83, No. 2, May

- Deardorff A. V.(1982) " The general validity of the Hecks-cher- Ohlin theorem "American Economic Review, LXXII. PP. 683 - 94.

- Deardorff A. V. (1980) " the general validity of the law of comparative advantage " Journal of Political Economy , LXXXVIII, PP. 941- 57 .

- Deardorff A. V. (1979) " Weak links in the chain of com-parative advantage " Journal of International Economy , LX, PP. 196- 204 .

(٣) ك. س. ستافر يانوس « التصدع العالمي : العالم الثالث يشب عن الطوق » ترجمة موسى الزغبي ، عبدالكريم محفوض، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨ ، ص ١٨٤- ١٨٥ .

(4) Kenwood, A. G. & A. L. Lougheed (1983) " The growth of the international economy, 1820- 1980 " George Allen & unwin, London, P. 81 .

(5) Sirvastava, H. G. P (1975) " International economics " Vikas publishing House, Delhi, P. 184 .

(٦) تقول السيدة « جوان روبنسون » « إنه لمن الغباء أو الحماقة أن نقوم بإلقاء الصخور والحجارة في موانينا «تقصد إغلاق الحدود وتقييد التجارة » لمجرد قيام الناس في بلد آخر بإلقاء الصخور والحجارة في موانيهم » . راجع :

Sirvastava, H. G, P. , op. cit., P. 185 .

(7) Johnson , H. G. (1969) " New trade strategy for the world economy " George Allen & unwinltd, London, P. 21 .

(8) Gide, C. (1903) " Principles of political economy" D. C. Heath & company , London , PP. 311- 312 .

(9) - Johnson, H. G. (1969) , op. cit., PP. 23- 24 .

- Gide, C. (1903) , op. cit. , P. 314 .

(١٠) فى عام ١٨٧٢ كانت بريطانيا تنتج نحو نصف الانتاج العالمى من الفحم والحديد والمنتجات القطنية ، ونحو ٩٠٪ من بناء السفن ، وكانت تمثل فى نفس الوقت أهم وأكبر مركز مالى عالمى ، وكان نصيبها فى التجارة الدولية يصل إلى نحو ٦٦٪ . راجع :

Polyansky, F. (1985) " An economic history : the age of imperialism 1870 - 1916 " Progress Publishers, Moscow, P. 156 .

(11) Ellsworth, P. T. (1950) " The international economy " lst edn, New york, PP. 360- 363 .

(12) Kenwood, A. G. & A. L. Lougheed (1983) op. cit. P. 84

من أهم وأوضح الأمثلة على السياسات الحمائية التى طبقت فى بلدان أوربا فى تلك الفترة ، السياسة الألمانية . فقد تلقت الصناعة الألمانية حماية جمركية شديدة فى مواجهة الواردات الصناعية البريطانية والأمريكية . كما قامت ألمانيا بإشعال ما يسمى بحرب التعريفات مع كل من روسيا وفرنسا وغيرهما من البلدان من أجل حماية صناعاتها . راجع :

Polyansky, F. (1985), op. cit ., PP. 248- 249 .

(13) Marx, K. " Capital " Vol. 1, P. 708 .

نقلاً عن : Polyansky, F. (1985), op. cit ., PP. 248- 249

(١٤) فى الفترة من ١٨٥٠- ١٨٦٠ كانت قيمة الناتج الصناعى تعادل قيمة الناتج الزراعى تقريباً ، ولكن بعد مرور عشرين عاماً وبالتحديد فى عام ١٨٨٠ ، صارت قيمة الناتج الصناعى ضعف قيمة الناتج الزراعى، ثم أصبحت ثلاثة أضعافها فى عام ١٩٠٠. راجع :

Polyansky, F. (1985), op. cit ., P. 57 .

(١٥) زادت قيمة الناتج الصناعى للولايات المتحدة من ١،٩ مليار دولار فى عام ١٨٦٠ إلى ١١.٥ مليار دولار فى عام ١٨٩٩ ثم إلى ٢٤ مليار دولار فى عام ١٩١٤. وزاد نصيبها فى الإنتاج الصناعى العالمى من ١٥٪ عام ١٨٦٠ « حيث كانت تحتل المركز الرابع » إلى ٣٠٪ عام ١٩٠٠ « حيث صارت تحتل المركز الأول » وكان ناتجها الصناعى ضعف الناتج الصناعى لبريطانيا التى فقدت مركزها كمصنع للعالم . راجع :



Polyansky, F. (1985), op. cit ., PP. 46, 56, 59 .

(١٦) راجع فى ذلك :

- Polyansky, F. (1985), op. cit ., P. 50.
- Kenwood, A. G. & A. L. Lougheed (1983), op. cit. P. 83.
- Khvoinik, P. (1977) " Trade among capitalist countries : trends and Prospects " Pragress Publishers, Moscow, P. 208 .



- Gid, C. (1903) , op. cit ., PP. 315- 318 .

(١٧) واليوم تتزعم الولايات المتحدة حركة تحرير التجارة العالمية بعد أن أصبحت أكبر قوة اقتصادية فى العالم ، مطالبة البلدان الضعيفة بفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية والأجنبية ، متناسية أنها قد شيدت بناءها الصناعى فى ظل الحماية . راجع :

- Polyansky, F. (1985), op. cit ., P. 50 .

- Gid, C. (1903) , op. cit ., P. 332 .

لقد عبر الرئيس « جرانت» عن السياسة التجارية للولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب الأهلية وحتى قيام الحرب العالمية الأولى أصدق تعبير حينما قال : «إن التدابير المركنتلية القديمة مكنت الصناعة البريطانية من التطور إلى الحد الذى جعلها تؤثر فى تلك الآونة فى التجارة الحرة، وأن الصناعة الأمريكية كانت مثلها فى حاجة إلى فترة حماية قبل أن تتساهل بالتجارة الحرة. لقد اعتمدت بريطانيا على الحماية قرونا عديدة، وحصلت منها على نتائج طيبة . وما من شك فى أن قوتها الحالية مدينة لهذا النظام . وبعد قرنين من الزمن ، وجدت بريطانيا أنه من الأنسب لها تبنى التجارة الحرة، لأن الحماية لم تعد تؤمن لها الفوائد المطلوبة . وأنا أعتقد أن أمريكا فى غضون مائتى عام ، وبعد أن تحصل على كل ما تريده من الحماية، سوف تتبنى أيضاً التجارة الحرة » . راجع :

ك. س. ستافر يانوس « التصدع العالمى ... » مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

(١٨) راجع فى ذلك :

- Greenway, D . (1983) "International trade policy from tariffs to the new protectionism " Macmillan, London, PP. 1, 83 .

- Johnson, H. G. (1969) , op. cit. P. 22 .

شهدت الثلاثينات كذلك ظاهرة إغراق القمح الاسترالى لأسواق أوربا على نحو قلب موازين أسعار الغذاء فى أوربا . وقد أسفرت هذه الأوضاع عن ظهور السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوربية التى تتسم بالحمائية الشديدة والمعقدة . راجع :

- Johnson, H. G. (1969) , op. cit. P. 26 .

(١٩) للتأكيد على تزايد درجة انفتاح كثير من البلدان على الاقتصاد الدولى ، تشير دراسة على عينة شملت ٥١ دولة متقدمة ومتخلفة فى الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٧ إلى أن نصيب القطاع الخارجى فى الناتج القومى الإجمالى كان يزيد على ١٠٪ فى كل هذه البلدان ، وعن ٢٠٪ فى حوالى ثلاثة أرباعها . راجع .

Greenway, D. (1983) , op. cit ., PP. 1- 3

(20) Khvoinik, P. (1977), op. cit., P. 169.

(21) League of Nations (1945) " Commercial Policy in the post - war world " Report of the Economic and Financial Committees , Geneva, P. 7 .

(٢٢) هذه الفكرة فى التغلغل الحر والاختراق السهل والسريع لهذه الأسواق من جانب الاحتكارات الأمريكية قد سوغها وعبر عنها تقرير عصبة الأمم الذى سبقت الإشارة إليه بقوله « إن تحرير التجارة تدفع إليه اعتبارات الصلة الوثيقة بين التحرير وتحقيق معدلات مرتفعة ومستقرة من مستويات تشغيل الموارد ». وفى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تفرض وجهة نظرها فى العلاقات الاقتصادية الدولية على حلفائها الغربيين ، كانت الدوائر الحاكمة الأمريكية لا تخفى الأسباب الحقيقية وراء اهتمامها بتحرير التجارة الدولية. فقد كانت تعلن صراحة « إن كثيراً من البلدان تدرك تماما أنها لن تستطيع أن تغامر بالتورط فى تبنى سياسة اقتصادية معينة، إلا إذا أعلنت الولايات المتحدة دعمها الكامل لها » راجع :

League of Nations (1945), op. cit., PP. 30 .

(23) the Wall Street Journal (1967) " A missed opportunity " March 1, P. 16 .

(٢٤) لم تكد تمضي سوي فترة قصيرة علي التوقيع علي الاتفاقات التي شملتها جولة كينيدي حتي أدخل مشروع قانون إلي الكونجرس الأمريكي يقضي بفرض نظام الحصص علي واردات عدد من السلع . وفي النصف الثاني من عام ١٩٧١ ، اتخذت عدة إجراءات من جانب الحكومة الأمريكية لانقاذ الدولار ، تضمنت فرض ضريبة إضافية بنسبة ١٠٪ علي الواردات التي يمكن اعتبارها مؤشرا علي تكثيف العمليات العسكرية في تجارة العالم الرأسمالي . راجع :

The New York Times August 21,1971.

وفي نفس الوقت كان التقدم الذي يتم إحرازه في مجال تخفيض الحواجز التعريفية في إطار جولات الجات ، يقابله تزايد وتصاعد في مجال القيود غير التعريفية التي بدأت في الانتشار خلال السبعينات فى إطار ما يعرف بالحمائية الجديدة ، والتى عرفت كذلك باجراءات المنطقة الرمادية . وقد قام خبراء الجات بوضع قائمة مفصلة لها شملت أكثر من ٨٠٠ قيد، يختص كل منها بمجموعة كاملة من السلع ، تتضمن المجموعة الواحدة منها أحياناً عدة مئات من السلع بداخلها. راجع فى تفصيلات ذلك :

- Massel , M.S. (1965) "Expansion of world trade : Non-tariff barriers as an obstacle to world trade" Washington.

- Khvoinik, P . (1977) , op.cit. pp. 182 - 185.

وطبقا لهذا المرجع الأخير ، بلغ إجمالى عدد الحواجز غير التعريفية المطبقة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوائل السبعينات نحو ٥٣١ حاجزاً .

(25) Lenin, V.I. "Imperialism, the highest stage of capitalism" Collected Works, Vol. 22,P.290 .

نقـــــــلاً عن :

Khvoinik, p. (1977) , op.cit.,p. 193 .

(٢٦) أحمد جمال الدين موسى ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(27) Mill,J.S. (1904) "principles of political economy" Vol . II,J.A. Hill & Company , New york , pp. 404 .

(٢٨) راجع في ذلك :

- Bastable , C.F.(1903) "The Theory of international trade" 4 th ed., Macmillan & Company , Ltd , London, p . 140.

- ------------------ (1923) "The commerce of nations" qth ed., rev ., Methuen & Company , Ltd , London, pp- 140 - 143 .

(29) Johnson, H. G. (1965) " Optimal trade intervention in the Presence of domestic distortions " in R. E . Baldwin et al. (eds.) " Trade , growth and balance of payments " Rand- McNally & Company, Chicago, III. PP. 27, 29 .

(٣٠) راجع في ذلك :

- Brett, E. A. (1985) " The world economy since the war : the Politics of uneven development " Macmillan, London, PP. 52- 53 .

- Srivastava, H. G. P. (1975) , op. cit ., P. 201 .

- Salvatore , D. (1975) " Internationl economics " 5 th. ed.,

Prentic Hall International, New Jersy, P. 273 .

(٣١) راجع في ذلك :

- Myrdal, G. (1956) " An international economy " Harper & Row Publishers, New york, Chap. XIII.

- Meier, G. M. (1968) " The international economics of development " Harper & Row Publishers, New york , PP. 172- 175 .

- Cordon, W. M. (1974) " Trade policy and economic welfare " Oxford university Press, London. Chap. 6 .

(32) Salvatore , D. (1995) , op. cit. PP. 274- 275 .

(٣٣) محمد دويدار « محاضرات في الإقتصاد الدولي : محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية بكلية الحقوق في العام الجامعي ١٩٩٥/٩٤ » ص ١٥٤ - ١٥٥، ٢٠٠- ٢٠١ .

(٣٤) محمد دويدار « الإتفاقية العالمية لتحرير التجارة الدولية والنظام القانوني في البلدان العربية » بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول « التكتلات والمشروعات الدولية وأثرها على المصالح العربية العليا » التي نظمها إتحاد المحامين العرب في الفترة ٢٤- ٢٦ مايو ١٩٩٦ ، الرباط ، المغرب ، ص ٦ .

(٣٥) لمزيد من التفصيل حول تطور المراكز النسبية لأجزاء رأس المال الدولي في إطار

المنافسة الدولية راجع عرضاً مفصلاً لهذه العملية فى :

السيد أحمد عبد الخالق « المنافسة الدولية وتحرير التجارة العالمية وأسواق العالم الثالث » مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ١٩٩٦ ، ص ١٣- ٢٨ .

(٣٦) محمد دويدار « الإتفاقية العالمية لتحرير التجارة الدولية ... » مرجع سابق ، ص ٧-٨ .

(37) Polyansky, F. (1985), op. cit., PP. 138 - 154, 170, 260-261 .

(38) Polyansky, F. (1985) , op. cit., PP. 76- 84 .

وقد لاحظ « لينين » V.I.Lenin أنه في الفترة من ١٨٧٦ - ١٩١٤ ، زادت مساحة المستعمرات البريطانية من ٢٢,٥ إلى ٣٣,٥ مليون كم٢ ، وزادت مساحة المستعمرات الروسية من ١٧ إلى ١٧,٤ مليون كم٢ ، والمستعمرات الفرنسية من ٠,٩ إلى ١٠,٦ مليون كم ٢ ، وخلال تلك الفترة زاد عدد سكان المستعمرات البريطانية من ٢٥١,٩ إلى ٣٩٣,٥ مليون نسمة ، والمستعمرات الروسية من ١٥,٩ إلي ٣٣,٢ مليون نسمة ، والمستعمرات الفرنسية من ٦ إلى ٥٥,٥ مليون نسمة. ، وبحلول عام ١٩١٤ ، كانت اليابان قد إستولت على مستعمرات مساحتها ٠,٣ مليون كم٢ يقطنها نحو ١٩,٢ مليون نسمة ، وإستولت ألمانيا على مستعمرات مساحتها ٢,٩ مليون كم٢ يقطنها نحو ١٢,٣ مليون نسمة ، كما إستولت الولايات المتحدة على مستعمرات مساحتها ٠,٣ مليون كم ٢ يقطنها نحو ٩,٧ مليون نسمة . وبصفة عامة فى عام ١٨٧٦ ، كانت هنك ست قوى عظمى (بريطانيا - روسيا - فرنسا-

ألمانيا - اليابان - والولايات المتحدة) تمتلك ٤٠,٤ مليون كم٢ من أراضى المستعمرات ، يقطنها ٢٧٣,٨ مليون نسمة ، وقد ارتفعت هذه الأرقام لتصل إلى ٦٥ مليون كم٢ من الأراضى ، وإلي ٥٢٣,٤ مليون نسمة من السكان فى عام ١٩١٤ . هذا بالإضافة إلى وجود دول إستعمارية صغرى مثل هولندا وبلچيكا وغيرها ، قدر ما تمتلكه من مستعمرات فى عام ١٩١٤ بنحو ٩,٩ مليون كم٢ ، يقطنها نحو ٤٥,٣ مليون نسمة . راجع :

Lenin, V. I. (1980) " Socialism and war " Collected Works , Progress Publisher, Moscow, Vol. 21, P. 303 .

مشار إليه فى : Polyansky, F. op . cit . P. 13 .

(٣٩) ومع ذلك ، كان لهذا السبق الزمنى أثره السلبى. فإذا كان قد أسفر عن توفير حماية فعلية لل٣صناعة البريطانية ، إلا أنه قد أسفر فى نفس الوقت عن ظهور متناقضات النظام الرأسمالى فى بريطانيا مبكراً عن غيرها من البلدان الأخرى مما أضعف إمكاناتها الإقتصادية . ومن ناحية أخرى ، ساهم ذلك السبق الزمني مع اتساع الممتلكات الإستعمارية البريطانية فى ظهور الإحتكارات مبكراً فى بريطانيا عن غيرها من البلدان على نحو أدى إلى إضعاف الحافز على تحقيق المزيد من التقدم الفنى والتكنولوجى ، فالأرباح الإحتكارية التى كانت تحققها الصناعة البريطانية ، جعلتها تتخاذل عن تطوير وتحديث أساليب وفنون الإنتاج .

(٤٠) إريك رول « تاريخ للفكر الإقتصادى » ترجمة راشد البراوى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٥٢ .

(٤١) وفى هذا يقول رئيس الولايات المتحدة «كليفلاند» G. Cleveland فى رسالته إلى الكونجرس عام ١٨٨٨ « إن الشركات التى يتعين عليها أن تعمل فى إطار القانون لتخدم أفراد الشعب أصبحت هى التى تحكمهم » ويقول أحد رجال الأعمال الأمريكيين « لا يهم أى حزب هو الذى يحكم ، ولامن يكون رئيساً للدولة ، فنحن الأغنياء ، ونحن المالكون لأمريكا » راجع :

Polyansky, F. (1985), op. cit. , PP. 60- 70 .

(42) Polyansky, F. (1985), op. cit. , PP. 120- 123 .

(٤٣) ومع ذلك ، كانت درجة التنظيم الإحتكاري للإنتاج فى بريطانيا أقل من مستوياتها فى الولايات المتحدة وألمانيا ، إذ كان من النادر أن نجد فى الصناعة البريطانية مشروعاً واحداً أوإثنين يسيطران على الصناعة بالكامل كما كان الحال بالنسبة للإحتكارات الأمريكية والألمانية. والسبب فى ذلك هو تباطؤ تطور قوى الإنتاج فى بريطانيا عن مثيلاتها فى الولايات المتحدة وألمانيا ، وإعتماد المشروعات الصناعية البريطانية على إحتكار إستغلال المستعمرات البريطانية الواسعة ، راجع :

Polyansky, F. (1985), op. cit. , PP. 164- 167 .

(44) Polyansky, F. (1985), op. cit. , P. 255 .

(٤٥) رغم ما حققته ظاهرة تصدير رأس المال من مكاسب ضخمة للإحتكارات الرأسمالية ، إلا أنها قد تسببت فى بريطانيا بصفة خاصة -نظراً لضخامة

إستثماراتها الخارجية فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولي - في تقليص حجم الأساس التمويلى للصناعة البريطانية . ذلك أن تحديث هذه الصناعة وتطويرها كان يتطلب مقادير ضخمة من رأس المال ، وهو ما عجزت عن تدبيره الموارد الذاتية بسبب إستثمار جانب كبير من رؤوس الأموال البريطانية فى الخارج ، وبصفة خاصة فى أنشطة مضاربية تدر على أصحابها أرباحاً ضخمة دون الحاجة إلى المساهمة فى أنشطة صناعية تتسم بطول فترة دورة رأس المال . وهكذا تحولت الطبقة الرأسمالية إلي طبقة من « الريعيين » بعدما فقدت إهتمامها بالصناعة ، وأصبحت بريطانيا فى نهاية القرن التاسع عشر نموذجاً للدولة الريعية . راجع :

Polyansky, F. (1985), op. cit. , PP. 72- 74, 130, 160, 168, 259.

(46) Polyansky, F., op. cit. , PP. 85- 94, 151, 179 .

قارن نظام إستغلال العمال فى البلدان الرأسمالية المتقدمة فى فترة بناء قواعدها الصناعية بما يسمى اليوم « بالشرط الإجتماعى » الذى أصرت هذه البلدان على إدخاله فى إتفاقيات جولة أرجواى لتحد من صادرات البلدان المتخلفة إليها ، وسوف نتعرض له بالتفصيل لاحقاً .

(٤٧) إبراهيم العيسوى « الجات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية» مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ٣٣- ٣٨ .

(٤٨) تعتبر إتفاقية الألياف المتعددة من الأمثلة المبكرة على القيود الإختيارية على الصادرات . وعلى الرغم من أنها تبدو كوسيلة لتنظيم التجارة بين أطرافها ، إلا أنها فى حقيقة الأمر ليست إلا سلاحاً للإبقاء على القيود وترسيخها ، بل ولتوسيع نطاقها فى إطار من الشرعية الدولية . راجع :

Golt, S. (1978) " Developing countries in the GATT System " Tames Essay No. 13, trade Policy Research Centre, London, P. 9 .

(٤٩) راجع فيما سبق الهامش رقم (٢٤) .

إن تعدد وتنوع القيود غير التعريفية ، وخضوعها بصفة مستمرة لعمليات من الصقل والتهذيب والتنقيح ، تكسبها مناعة ، وتجعلها بمنأى عن إجراءات التحرير المتنوعة والموجهة ضد الأشكال التقليدية للحماية . فقد لاحظ خبراء « الأونكتاد » أن هذه القيود غير التعريفية تقع خارج نطاق الجهود والتنظيمات الدولية الرامية إلى تحرير التجارة ، وبصفة خاصة خارج نطاق الجات ، لهذا قرر «الأونكتاد » الخامس « أن الموجة الجديدة من الحماية قد شهدت تغيراً فى سماتها وخصائصها نظراً لإحتوائها على كثير من الحيل الحمائية Protective devices » راجع :

UNCTAD (1979) " Protectionism : trends and Short - term and long- term Policies and action to deal with the Problem " U. N. Document, TD/ 226, 6 March, P. 2 .

(٥٠) لمزيد من التفصيل حول هذه الإستثناءات والقطاعات التى لا تغطيها عمليات تحرير التجارة فى إطار الجات، راجع :

إبراهيم العيسوى « الجات وأخواتها .. » مرجع سابق ، ص٢٥ - ٣٠ .

(51) Randzio- Plath, C. & H. B. Schafer (1992) " World trade facing a crucial decision- Problems and Prospects of the GATT Uruguay round " Economics , Vol . 46 . p . 29 .

(٥٢) فى الولايات المتحدة خلال السبعينات طبقت تعريفات جمركية تزيد على ٥٠ ٪ من قيمة السلعة على ٥ , ٠ ٪ من إجمالى عدد السلع المستوردة ، كما وصل الحد الأقصى للتعريفة الجمركية أحياناً إلى ١٨٠ ٪ من قيمة السلعة راجع :

Khvoinik, P. (1997), op. cit., P. 179 .

(٥٣) قدرت أمانة الأونكتاد أن المتوسط الإسمى للتعريفات المطبقة على واردات المنتجات الصناعية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة بلغ ٦,٥ ٪ فى عام ١٩٧٢ ، فى حين كانت المستويات الحقيقية تصل إلى ١١,١ ٪ . وقبل العمل بما وصلت إليه جولة كينيدى من إتفاقات ، كانت هاتين النسبتين ١٠,٩ ٪ ، ١٩,٢ ٪ على التوالى . راجع :

Khvoinik, P., op. cit., PP. 179 - 180 .

(٥٤) للتأكيد على إستمرار الوظيفة الحمائية للقيود التعريفية فى البلدان

المتقدمة ، على الرغم من إنخفاض مستوياتها ، نقدم المثال التالى : فى عام ١٩٧٤ ، كانت نفقة إنتاج أحد أجزاء أجهزة التسجيل المعروفة بإسم « لاعبة الأسطوانات» record - player فى بلدان جنوب شرق آسيا أقل بكثير من مثيلاتها فى بلدان أوربا الغربية : ٢,٩ دولار للوحدة مقابل ٦,١٧ دولار على التوالى . هذا الفارق الكبير فى نفقة الإنتاج كان يتم تعويضه أو تقليصه عن طريق : نفقات نقل من بلدان جنوب شرق آسيا إلى غرب أوربا تعادل ١,٥٤ دولار للوحدة، ورسوم جمركية على إستيرادها بواسطة بلدان غرب أوربا تعادل ١,٦٥ دولار للوحدة (على أساس أن مستوى التعريفية الجمركية يساوى ٩,٥٪) ونتيجة لذلك أصبحت أثمان المنتج المستورد أعلى من أثمانه المحلية ، إذ صارت تباع الوحدة المستوردة بثمن قدرة ٢٠,٥١ دولار مقابل ٢٠,٤٤ دولار للوحدة المنتجة محلياً . راجع :

Khvoinik, P., op. cit., PP. 179 - 180 .

(٥٥) المصدر :

Page , S. B (1981) " The revival of Potectionism and its consequences for Europe" Journal of Common Market Studies, XX, table 1, P. 29 .

(٥٦) المصدر :

Larid, S and A. yeats (1995) " Trends in non- tariff barriers of developed countries , 1965- 1986 " Weltwirtschaft-

liches Archiv, No. 2, P., 312 .

(٥٧) فى الفترة من ١٩٧٤- ١٩٧٩، ارتفعت نسبة الواردات العالمية الخاضعة لقيود غير تعريفية من تلك المنتجات المشار إليها على النحو التالى : الأحذية من ١٪ إلى ٣٢٪ ، المنسوجات من ٢١٪ إلى ٣٥٪ ، الملابس من ٢٠٪ إلى ٤٨٪ ، الحديد والصلب من ١٦٪ إلى ٦٦٪ ، بناء السفن من ١٨٪ إلى ٨٢٪ ، والطائرات المدنية من ١٢٪ إلى ٨٣٪ .

راجع فى ذلك :

Greenway, D. (1983) , op. cit. PP. 168- 169 .

(٥٨) المصدر :. Salvatore , D. (1995) , op. cit. PP. 261- 262

ولمزيد من الأمثلة على هذه الاجراءات راجع كذلك :

Randzio- Plath, C. & H. B. Schafer (1992) , op. cit.P.30

(59) UNCTAD (1994) " The outcome of the uruguay round : on intitial assessment " Supporting Papers to the Trade and Development Report, U. N . , New york , U. N. , 4/ 1085, PP. 54, 58- 60 .

ومع ذلك، فإن استخدام الاجراءات الوقائية شهد انخفاضا ملحوظا قبل بدء العمل بمقررات جولة أرجواى ، وذلك بسبب قيام كثير من البلدان بإحلال إجراءات المنطقة الرمادية محل الاجراءات الوقائية . ففى الفترة من ٨٠- ١٩٨٧ لم تتمكن مصادر الجات

من رصد أكثر من ٣٥ حالة من حالات استخدام الإجراءات الوقائية ، فى حين أنها تمكنت فى أبريل ١٩٨٨ من رصد ١٩١ إجراءً من اجراءات المنطقة الرمادية مطبقاً فى العمل ، كان ٨٠٪ منها تطبقه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى وكندا . ولمزيد من التفصيل ، راجع :

- GATT (1993) " Trade Policy Review, European Communities, table 1 .

- GATT (1993) " Trade Policy Review, United States, table2.

(60) Randzio - Plath, C. & H. B. Schafer (1992) , OP. Cit. PP. 32-34 .

(٦١) السيد أحمد عبدالخالق « المنافسة الدولية .. » مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(62) Salvatore, D. (1995) , op. cit. P. 266 .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تعريفات أو رسوم مكافحة الإغراق قد استخدمت ضد بعض الصادرات المصرية مثل صادرات البطاطس إلى بلدان الاتحاد الأوربى ، صادرات القمصان القطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

(63) Salvatore, D. (1995) op. cit. PP. 266- 267 .

(٦٤) المصدر : Salvatore, D (1995) , op. Cit. P. 2

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الموجه للقطاع الزراعى قدر فى عام ١٩٨٦بنحو

٥٠٪ من دخول المنتجين الزراعيين فى بلدان الاتحاد الأوربى ، مقابل ٣٥٪ فى الولايات المتحدة ، ٧٥٪ فى اليابان ، وقدرت نفقة الدعم بالنسبة لدافعى الضرائب فى بلدان الاتحاد الأوربى بنحو ٩٠ مارك ألمانى لكل أسرة شهريا . راجع :

Randzio- Plath, C. &.H. B Schafer (1992) , op. cit . P. 14 .

(٦٥) نبيل حشاد « الجات ومنظمة التجارة العالمية : أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى » ١٩٩٦ ، (بدون ناشر) ، ص ٩٦ .

وتجد الإشارة إلى أن بلدان الاتحاد الأوربى قد فرضت رسوما تعويضية على صادرات الغزل المصرى إليها ، وكذلك على صادرات مصر إليها من منتج الفيروسيليكون، وهو ما فعلته أيضاً الولايات المتحدة بشأن الصادرات المصرية إليها من هذا المنتج الأخير ، حيث هددت بفرض رسوم تعويضية بنسبة ٣٢٪ إذا لم ترفع مصر سعر تصدير الطن من ٥٣٠ دولار إلى ٧٠٠ دولار . راجع :

أحمد عبدالعليم (محرر) « الجات والبلدان النامية » مطبوعات التضامن رقم ١٦٩، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٥ .

(٦٦) المصدر : Salvatore, D. (1995) op. cit., P . 271

(٦٧) المصدر : Page , S. B (1989) " The management of international trade " in R. Major (ed.) " Britain's trade and exchange rate Policy " Heinemann , London, table 7- 8, P. 178.

(٦٨) إبراهيم العيسوى « الجات وأخواتها ... » مرجع سابق ، ص ٤٤- ٤٨ .

(69) WTO (1995) " Trading into the future " Geneva, P. 9.

(٧٠) المصدر : Koopmann, G & Scharrer, H. (1995) " International trade after urguay round of the GATT " Economics , Vol. 52, P. 35 .

(71) Safadi, R. (1996) " A Preliminary assessment of the impact of the uruguay round on developing countries " in " Implication of the Urguay round for the Arab countries " the Conference of the Economics Department , Faculty of Economics and Politics, uni . of Cairo, 13- 15 January, PP. 3, 25 - 26 .

(٧٢) المصدر : بتصرف من :

- Safadi, R. (1996) op. cit . , P. 32 .

- ر. بلاك هورست : أ. إندرز ، ج . فرانسوا « جولة أرجواى والوصول إلى السوق : الفرص والتحديات أمام الدول النامية » ترجمة أميمة عبدالعزيز، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع ، العدد الأول ، يونيو ١٩٩٦، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ص ٨٩ .

(73) Safadi, R. (1996) op. cit . , P. 33 .

(٧٤) ر. بلاك هورست : وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٩٢- ٩٣ .

(75) Safadi, R. (1996) op. cit., PP. 27.

(٧٦) ر. بلاك هورست ؛ وآخرون ، مرجع سابق ، ص٩٣ .

(77) Safadi,R. (1996), op.cit. p. 29.

(٧٨) بدأ التنسيق بين هذا الرباعي فى منتصف السبعينات عندما احتدمت الخلافات التجارية فيما بينهم ، وذلك عن طريق عقد اجتماعات خاصة غير رسمية لحل مشكلاتهم وخلافاتهم . وبمرور الوقت أصبح هذا الرباعى يعمل كلجنة توجيهية غير رسمية للمفاوضات التجارية خصوصاً بعد أن أخذ فى عقد مشاورات منتظمة مع البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى . راجع :ابراهيم العيسوى «الجات وأخواتها .. » مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(79) Daly, M. & H. Kuwahara (1998) " Impact of Uruguay round on tariff and non - tariff barriers to trade in the " Quad " The world Economy, Vol. 21, No. 2, P. 216.

(٨٠) تنطوى التعريفات النوعية على تعريفات قيمية مكافئة مرتفعة للغايةvery high advalorem equivalelents. فعلى سبيل المثال ، وجد أن معدل التعريفة القيمية المكافئة (AVEs) التى تنطوى عليها أعلى عشرين تعريفة نوعية فى كل من الاتحاد الأوربى ، اليابان ، وكندا فى عام ١٩٩٣ كانت تتراوح ما بين ١٢٠- ٨٠٠٪ ، ومن ٧٥- ٢٤٠٪ ، ومن ١٠٠- ٣٠٠٪ فى هذه البلدان الثلاثة على التوالى. وفى أعلى ست عشرة تعريفة نوعية فى الولايات

المتحدة، كانت معدلات التعريفة القيمية المكافئة لها تتراوح ما بين ٤٥ - ٢٦٠٪ فى نفس العام . راجع :

Daly, M. &H. Kuwahara (1998), op. cit., P. 221 .

(٨١) يقصد بالحصص التعريفية تصاعد معدل التعريفة الجمركية بتصاعد كمية الواردات . فمثلاً تخضع الواردات التى لا تزيد قيمتها عن ١٠٠ألف دولار لتعريفة قدرها ١٠٪ ، فإن زادت قيمة الواردات عن ذلك ، تخضع لتعريفة قدرها ٥٠٪ . راجع فى ذلك :

- International Chamber of Commerce (1969) " Non- tariff obstacles to trade " Paris, P. 19 .

- Rom, M. (1979) " The role of tariff quotas in Commercial Policy " Macmillan, London .

(٨٢) يقصد بالتعريفات المحلية القصوى التعريفات التى يبلغ معدلها ثلاث أضعاف معدل تعريفات الدولة الأولى بالرعاية. أما التعريفات الدولية القصوى فهى التى يزيد معدلها بنسبة ١٥٪ عن معدل تعريفات الدولة الأولى بالرعاية . راجع :

Daly, M. &H. Kuwahara (1998), op. cit., P. 216 .

(83) Daly, M. & H. Kuwahara, op. cit. PP. 223- 224 .

(٨٤) بقى هناك ترتيب واحد فقط من ترتيبات التقييد الاختيارى للصادرات ، يتعلق

برغبة الاتحاد الأوربى فى تقييد صادرات السيارات اليابانية إليه حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ .

(٨٥) المصدر :

Daly, M. &H. Kuwahara (1998), op. cit., PP. 226 -227

(86) Daly, M. &H. Kuwahara, op. cit., PP. 228- 229 .

(٨٧) راجع فى ذلك :

Staiger, R. and F. Wolak (1994) " Measuring industry- specific Protection : anti - dumping in the United States" Brooking Papers : Microeconomic, Brooking Indtitute, Washington .

(٨٨) على الرغم من انخفاض معدلات الحماية الشاملة (التعريفية وغير التعريفية معاً) فى البلدان المتقدمة من ٠٧ , قبل جولة أرجواى إلى ٠٥ , بعد أرجواى ، وفى البلدان المتخلفة من ١٦ , ١ إلى٩١ , وفى الاقتصادات المتحولة من ٠١ , إلى٠٨ , ، إلا أن قطاعات معينة سوف تبقى مشمولة بمعدلات حمائية عالية بعد جولة أرجواى . من ذلك مثلاً : منتجات اللحوم والحيوانات الحية فى اليابان ، الأغذية المحفوظة فى الاتحاد الأوربى ، المنسوجات فى الولايات المتحدة واليابان ، الأحذية فى الولايات المتحدة وكندا . راجع :

ر. بلاك هورست ، وآخرون، مرجع سابق ، ص ٩٩ ، وأيضاً :

Daly, M. &H. Kuwahara , op. cit., P. 232 .

(٨٩) راجع فى ذلك :

- ابراهيم العيسوى « الجات وأخواتها .. » مرجع سابق ، ص ٥٥- ٦٠ .

- هدى السيد « آثار اتفاقية الجات على التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى مصر » مؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة حول « انعكاسات جولة أرجواى على الدول العربية » القاهرة ١٢- ١٥ يناير ١٩٩٦، ص ٢- ٥ .

- إجلال راتب العقيلى « أثر تطبيق أحكام دورة أوراجواى للسلع الزراعية على الاقتصادات العربية » ضمن بحوث موتمر « أثر إتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية » القاهرة ، ٢١- ٢٣ مايو ١٩٩٦ ، ص ١٧- ١٩ .

(٩٠) نفس المراجع والمصادر الواردة بالهامش السابق رقم (٨٩) .

(٩١) من أهم صور هذا الدعم : الدعم المقدم فى صورة خدمات أو منافع عامة للقطاع الزراعى أو الريفى ، الدعم المخصص للبحوث والتطوير، الدعم المقدم لمكافحة الآفات والأمراض ، دعم خدمات التدريب ، دعم خدمات التفتيش ومراقبة تطبيق المعايير الصحية وخدمات التسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية ، دعم الغذاء المقدم للطبقات الفقيرة، دعم التأمين الزراعى ، دعم حماية البيئة .. إلخ :

(92) United Nations, International trade Statistics year Book, 1995 , Vol. 1 .

(93) UNCTAD (1994) , op. cit . P. 107 .

(٩٤) عـزة رضـوان « آثار دورة أرجواى على تجارة المنسـوجات والملابس الجاهزة فى الدول العـربيـة » ضمن بحوث مـؤتمر قـسم الأقـتـصـاد بكليـة الاقـتـصـاد والعلوم السـياسيـة جامعة القاهرة حول « انعكاسات دورة أرجواى على الدول العربيـة » القاهرة ١٣- ١٥ يناير ١٩٩٦ ، ص ٩ .

(95) Koopmann, G. & H. Scharrer, op. cit. PP. 33, 39- 40 .

(٩٦) إبراهيم العيسـوى « الجات وأخواتها ..» مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٩٧) عزة رضوان ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٩٨) عـبدالكريم المدرس « الاتفـاقيـة العـامـة للتعـريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية » دراسة مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقـتـصـاديات العـربيـة ، جامـعـة الدول العـربيـة ، القـاهرة ، ٤- ٧ يوليـو ١٩٩٤ ، ص ٢٨ .

(99) UNCTAD (1994) , op. cit . PP. 54- 64 .

(١٠٠) لاحظت الجات فى تقرير لها عن اليابان فى عام ١٩٩٢ ، أن صادرات الصلب اليابانية (بالإضافة إلى ١٩ دولة أخرى مصدرة للصلب) إلى الولايات المتحدة كـانت تخـضـع لقـيـود اخـتـيـارية طوال الفـتـرة من ٨٤- ١٩٩٢. وبعـد إلغـاء هذه القـيـود الاخـتـيـارية علـى الصـادرات ، قـامت الولايات المتـحـدة فى عـام ١٩٩٣ بفـرض رسـوم مكافـحـة الإغـراق ورسـوم تعـويضـيـة على وارداتهـا من الصلب

كإجراءات بديلة عن اجراءات التقييد الاختيارى للصادرات راجع :

UNCTAD (1994) op. cit., P. 63 .

(١٠١) لمزيد من التفصيل حول اتفاقية الإجراءات الوقائية راجع :

Perez- Lopez (1991) " GATT safeguards : a critical review of article XIX and its implementation in selected countries " Case Western Reserve Journal of International Law, Vol. 23, No. 3 .

(102) Hindley , B. (1994) " Two cheers for the Uruguay round " in Hindley , B. & L. Deepak (eds.) " Trade Policy review 1994" London, P. 25 . FF.

- Messerlin, P. (1994) " Why such blindness ? European trade Policy at the crossroads" in Hindley, B. &. L. Deepak (eds.) , op. cit., P. 41 .

(١٠٣) تضمن الاتفاق الجديد إيضاحات أكبر وقواعد أكثر تفصيلا فى مجال حساب هامش الإغراق، وتحديد معايير الضرر وإثباته ، وتحديد مفهوم الصناعة الوطنية التى تتضرر من الإغراق ، والأساليب التى يتعين إتباعها فى التحقيقات الخاصة بمكافحة الإغراق ، ومتابعة الاجراءات ، ودور لجان فض المنازعات ... الخ . راجع :

Koopmann, G. &. H. Scharrer (1995) op. cit. , P. 43 .

(١٠٤) إبراهيم العيسوى « الجات وأخواتها ... » مرجع سابق ،ص ٩٧- ٩٨ .

(105) UNCTAD (1994) , op. cit., PP. 93- 95 .

(106) UNCTAD , op. cit., P. 97 .

(107) Randzio- Plath, C. &. H. B . Schafer, op. cit . PP. 21, 23 .

(١٠٨) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية « الانعكاسات المحتملة للجات على الاقتصادات العربية والدور العربى المشترك للتعامل معها » دراسة مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية ، القاهرة ٤- ٧ يوليو ١٩٩٤، ص ٣٥- ٣٧ .

- عبد الكريم المدرس ، مرجع سابق ، ص ٢٧- ٢٨ .

(١٠٩) إبراهيم العيسوى « الجات وأخواتها ..» مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٧ .

- نفس المرجعين المذكورين فى الهامش السابق (١٠٨) .

(110) Randzio- Plath, C. & H. B. Schafer, op. cit. PP. 27-28.

(١١١) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرق التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(١١٢) ماجدة شاهين « منظمة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية » كتاب

الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٢، يناير ١٩٩٦، ص ٤ .

(١١٣) عبد الكريم المدرس ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(١١٤) إبراهيم العيسوى ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(١١٥) الترجمة العربية لاتفاق القيود الفنية على التجارة ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ص ١٦٠- ١٧٤ .

(١١٦) من الأمثلة الفعلية على ذلك ، صادرات البطاطس المصرية التى كانت تتمتع بنسبة سماح معينة فيما يتعلق بآفة « العفن البنى » ، فقد كانت المملكة المتحدة تستوردها مع السماح بنسبة إصابة ٣٪ ؛ إلا أنها تشددت بعد ذلك فى المواصفات الفنية والبيئية لوارداتها من البطاطس المصرية، حيث لم تعد تسمح باستيرادها إلا إذا كانت خالية تماماً من أية إصابة بهذه الآفة . راجع : أحمد عبدالعليم (محرر) ، مرجع سابق، ص ٩٥ .

(117) Randzio- Plath, G. & H. B Schafer, op. cit., P. 40 .

(118) Koopmann, G. & H. Scharrer, op. cit. P. 44 .

(١١٩) ماجدة شاهين ، مرجع سابق ، ص ٨- ١٥ .

(١٢٠) قد يصل أثر استخدام هذه الاجراءات والقيود إلى حد حظر دخول السلع الأجنبية كليا أو جزئياً إلى البلدان المستوردة التى تطبقها ، وذلك إذا لم تتوافر فيها الاشتراطات والمعايير البيئية . لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع وما يتصل به من جوانب مختلفة ، راجع الدراسة القيمة التالية :

السيد أحمد عبدالخالق « السياسات البيئية والتجارة الدولية : دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٤ ، وبصفة خاصة المبحث الرابع منها .

(١٢١) فى ٩ سبتمبر ١٩٨٦ ، صدر قرار للبرلمان الأوربى يطالب بإنشاء لجنة استشارية مشتركة بين الجات ومنظمة العمل الدولية من أجل ربط التجارة الدولية بمعايير العمل الدولية . وفى عام ١٩٨٨ ، صدر فى الولايات المتحدة قانون تجارى يعطى للحكومة الأمريكية الحق فى اتخاذ ما تراه مناسبا بشأن إجراءات السياسة التجارية فى مواجهة البلدان التى تنتهك هذه المعايير . راجع :

Randzio- Plath, C. & H. B. Schafer, op. cit., PP. 41- 43 .

(122) UNCTD (1994), op. cit . PP. 18- 24 .

وانظر أيضاً : عبدالكريم المدرس ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٥ .

(١٢٣) إبراهيم العيسوى ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(124) UNCTD (1994), op. cit . PP. 18- 24 .

(١٢٥) إبراهيم العيسوى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠١/١٨٨٧